



# البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

## في هذا العدد :

- وداعاً : للرئيس حافظ الأسد
- تحرير الجنوب انتصار تاريخي للبنان والعرب
- تعزيز دور البرلمانات في المنطقة العربية
- المؤتمر العربي الدولي 103 في عمان

العدد السادس والسبعين

توز (يوليو) 2000



# البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السنة الخامسة والعشرون

العدد السادس والستون - حزيران (يونيو) 2000

المدير المسؤول

و

رئيس التحرير

نور الدين بوشكوح

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

أحمد مكييس

مدير العلاقات البرلمانية

الادارة :

دمشق - سوريا

ص. ب. : 4130

هاتف : 6130042

6130043

تلекс : 412046

فاكس : 6130224

## المحتوى

|  |  |
|--|--|
| حدث وتعليق : بقلم نور الدين بوشكوح                           |  |
| 2 ..... الأمين العام للاتحاد                                 |  |
| 6 ..... وداعاً للرئيس المناضل حافظ الأسد                     |  |
| 10 ..... الدكتور بشار الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية |  |
| 13 ..... نشاطات الاتحاد                                      |  |
| 29 ..... مع البرلمانات حول العالم                            |  |
| تقارير :   |  |
| - المؤتمر البرلماني الدولي الثالث                            |  |
| 39 ..... حول الأمن والتعاون في المتوسط                       |  |
| 47 ..... - الوثيقة الختامية                                  |  |
| - المؤتمر الثالث بعد المائة                                  |  |
| 69 ..... للاتحاد البرلماني الدولي في عمان                    |  |
| - المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات                           |  |
| 93 ..... المتوسطية بالاسكندرية                               |  |
| - الدورة الثانية لمجلس اتحاد برلمانات                        |  |
| 98 ..... الدول الإسلامية بالقاهرة                            |  |
| دراسات :   |  |
| تعزيز دور البرلمانيات في المنطقة العربية                     |  |
| 112 ..... بقلم : د. عزة كرم                                  |  |
| وثائق :  |  |
| الندوة البرلمانية حول «آفاق مشاركة                           |  |
| المرأة العربية في الحياة البرلمانية»                         |  |
| 137 ..... في تونس  |  |
| كلمة وفاء : الاتحاد البرلماني العربي                         |  |
| والبرلمان الجزائري ينعى                                      |  |
| 148 ..... المناضل رابح بيطاط                                 |  |

## حدث وتعليق

بقلم :

**نور الدين بوشكوح**  
الأمين العام للاتحاد

### 1 - نجاح مدروس :

المؤتمر الرابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمان في أيار الماضي كان واحداً من المؤتمرات المشهودة الناجحة ، من حيث اتساع الحضور ، ومستوى التمثيل ، وحسن التنظيم . ويضاف إلى ذلك ، بالنسبة للمجموعة البرلمانية العربية ، نجاحها في إدراج بند أضافي في جدول أعمال المؤتمر حول موضوع اللاجئين . وقد حقق البند نجاحاً كبيراً إذ فاز على البنود الأخرى المنافسة بأغلبية كبيرة جداً بلغت 1338 صوتاً لصالح الطلب مقابل 45 صوتاً معارضًا فقط .

عوامل عدة لعبت دورها في تحقيق هذا النجاح :

#### • حسن الاختيار للموضوع :

قضية اللاجئين أصبحت قضية تهم الكثير من شعوب العالم ، وقضية تورق المجتمع الدولي الذي يجد نفسه في بحث دائم عن حلول لهذه المسألة الإنسانية الخطيرة والمعقدة .

#### • التوفيق المناسب :

إذا طرح الموضوع في الفترة التي تجري المفاوضات على المسار الفلسطيني من عملية السلام في الشرق الأوسط حول عدد من القضايا ، من بينها قضية اللاجئين .

#### • التكتيك الناجح :

الذى اتبعته الوفود العربية سواءً في عرض الموضوع أمام المؤتمر ، أم في الموافقة على دمج الموضوع مع الاقتراح الأسترالي ، المتعلق بتهريب الأشخاص ، الأمر الذى ضمن

عددًا هاماً من الأصوات لصالح البند ، وحيث أصواتاً غير قليلة كان يمكن أن تعارضه .

#### • وحدة الموقف والجهد الجماعي :

الذي تجلى في النشاط الواسع الذي قامت به الوفود العربية في لقاءاتها مع الوفود الأخرى ومع ممثلي المجموعات السياسية والجغرافية ، بما في ذلك إقناع العديد من الوفود بسحب طلباتها . فوحدة الموقف العربي كانت عاملًا هاماً من عوامل النجاح .

#### • انعقاد المؤتمر في عمان :

بعد ذاته ، والتواجد الكبير لللاجئين الفلسطينيين في الأردن خلق جوًّا مؤاتياً أسهם في دعم الطلب ونجاحه .

وليس أدل على أهمية هذا النجاح من رد الفعل لدى رئيس الوفد الإسرائيلي ، سواء بعد إقرار المؤتمر إدراج البند على جدول أعماله ، أم بعد إقراره لمشروع القرار . فقد بلغ الانزعاج به مبلغاً كبيراً جعله يطلق التهديدات ويصف قرار المؤتمر بأنه حبر على ورق ، الأمر الذي أثار اشمئزاز الكثير من أعضاء المؤتمر .

□ □ □

#### 2 - الكنيست يسقط الشرعية عن إسرائيل :

في السابع عشر من أيار - مايو - 2000 ، أي بعد عشرة أيام تقريباً من قرار مؤتمر عمان الذي اعترف فيه برلمانيو العالم صراحة بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى على مشروع قانون ينص على منع أية حكومة إسرائيلية من السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم دون قرار من أغلبية أعضاء الكنيست .

إن قرار الكنيست الإسرائيلي لم يُضاف جديداً إلى الموقف الإسرائيلي المتعلق برفض الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة . ولكن اللافت للانتباه هو موقف هذه المؤسسة التشريعية التي يفترض فيها احترام القانون الدولي والقرارات الصادرة عن المجتمع الدولي وهيئاته الشرعية :

- فقرار الكنيست هذا مناقض للقرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والداعي صراحة إلى تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ، وبالتالي فموقف الكنيست يشكل تحدياً للأمم المتحدة بوصفها رمزاً للشرعية الدولية . والأمر الأشد خطورة من ذلك أن القرار الإسرائيلي ينافق القرار 273 للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يربط بين القرارين 181 و 194 أي بين قرار إقامة دولة إسرائيل ( القرار 181 ) وقرار عودة اللاجئين ( القرار 194 ) ، وكذلك قرار قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة .

- وبالتالي فإن رفض الكنيست للقرار 194 وإسقاط واحد من قرارات الشرعية الدولية من حساباتها لا يعني إلا أنها قد أسقطت عن نفسها شرعية العضوية في المنظمة الدولية .

**أليست هذه الحقيقة جديرة بالانتباه والمتابعة ؟!**

□ □ □

### 3 - الانتصار التاريخي في تحرير جنوب لبنان :

في الرابع والعشرين من أيار - مايو - 2000 انسحبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مهزومة مذحورة من الجنوب اللبناني بعد اثنين وعشرين عاماً من الاحتلال والعدوان . وبفضل النضال المتواصل والتضحيات الجسيمة للشعب اللبناني الصامد والمقاومة الوطنية الباسلة والتضامن العربي مع لبنان تم تطهير الجنوب من رجس الاحتلال وإعادته إلى السيادة الوطنية اللبنانية .

إنه انتصار تاريخي للبنان ولجميع العرب ، وهو تعبير حي عن انتصار إرادة الشعوب وتتويج لمقاومتها وتضحياتها في سبيل حريتها واستعادة حقوقها المسلوبة .  
لقد أثار هذا الحدث الكبير الفرحة في أوساط الشعب اللبناني ولدى جميع من تعز عليهم قضايا حريات الشعوب واستقلالها .

وما كان لهذا النصر الكبير أن يتحقق لو لا توفر إرادة شعبية راسخة مصممة على تحرير الأرض واستعادة الحقوق مهما غلت التضحيات ، ومقاومة باسلة استرخصت الحياة في سبيل عزة الوطن وحريته ، ووحدة وطنية متراصدة الثقة

حول المقاومة وشكلت سياجاً حامياً لها ، ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي المتواصلين ، وتضامن ومساندة عربيين شكلاً عمقاً ورافداً لاستراتيجية المقاومة والتحرير .

وبمقدار ما كان النصر مبيناً ورائعاً ومحل فخر واعتزاز للبنان والأمة العربية جماء ، بمقدار ما كان ، في الوقت نفسه ، صفعه مدوية للاحتلال ، ورداً محاماً على النزعة العدوانية والغطرسة الإسرائيليين . لقد أسقط الانتصار الكبير للمقاومة اللبنانية الباسلة نظرية الأمن الإسرائيلي وأثبتت للعالم أجمع أن لا أمن ولا أمان ولا سلم ولا سلام مع العدوان والاحتلال واغتصاب الحقوق . وكذلك أكد النصر المؤزر في الجنوب اللبناني دور البنديبة في معارك التحرير وفعالية المقاومة الشعبية في طرد الاحتلال واستعادة الحقوق .

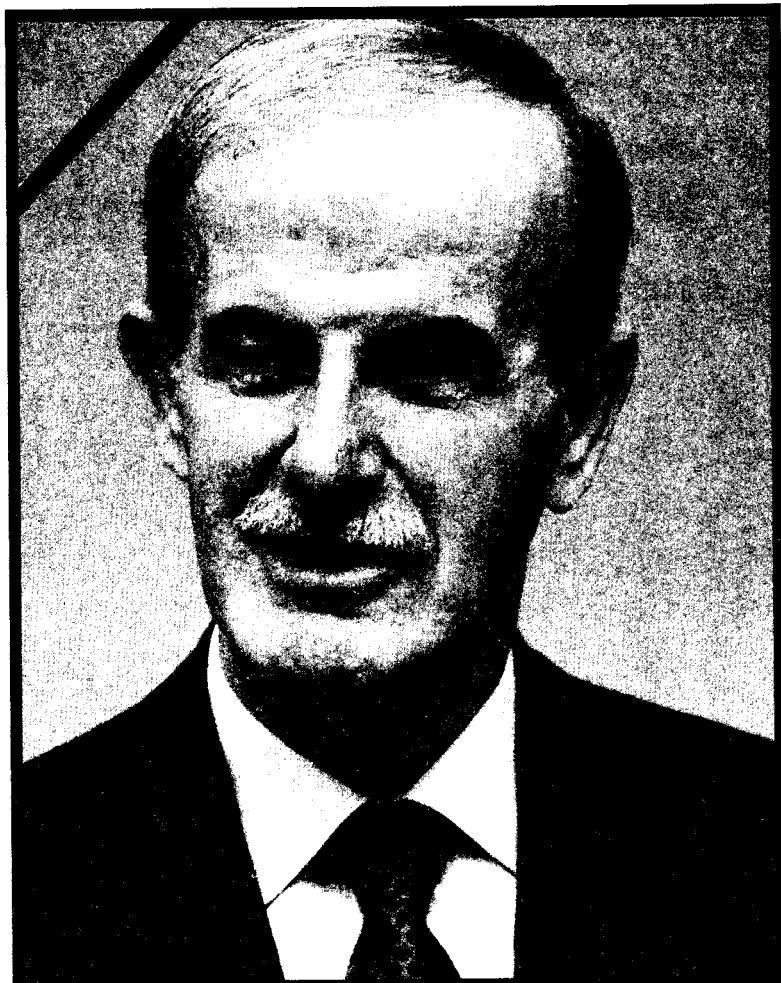
نور الدين بوشكوج



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهُ عَلَيْهِ  
فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ  
وَمَا بَدَّلُوا ثَبَدِيلًا ﴾

صدق الله العظيم



وداعاً للرئيس المناضل

**حافظ الأسد**

في العاشر من حزيران - يونيو / 2000 اختطفت يد المون القائد العربي الكبير حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية الشقيقة ، بعد ثلاثة عقود من النضال الدؤوب في سبيل استقرار سورية وتقديمها ، ومن أجل رفعة الأمة العربية وعزتها وتضامن بلدانها .

برحيل الرئيس حافظ الأسد خسرت سورية الشقيقة والأمة العربية جماء قائداً تاريخياً فذاً ، ورماً من رموز الصمود وبُعد النظر ، وفارساً من فرسان الوحدة العربية الشاملة .

وقد نعى كل من رئيس الاتحاد البرلماني العربي والأمين العام للاتحاد ، باسم جميع البرلمانيين العرب ، رحيل القائد الأسد ووجهها برقيات تعزية إلى نجله، الفريق الدكتور بشار حافظ الأسد ، وإلى الأخ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري الشقيق .

كذلك وجه رؤساء البرلمانات ومجالس الشورى العربية إلى كل من نجل الفقيد وسعادة رئيس مجلس الشعب برقيات أعربوا فيها عن حزنهم البالغ لرحيل القائد العربي الكبير الذي ترك بصماته على حقبة طويلة من التاريخ العربي المعاصر .

تغمد الله الفقيد الكبير بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وأهله أسرته والشعب السوري الشقيق الصبر والسلوان .

وإننا لله وإننا إليه راجعون

وجه الأستاذ نور الدين بوشكوح ، الأمين العام  
للاتحاد البرلماني العربي البرقية التالية إلى العقيد الركن  
بشار حافظ الأسد للتعزية بوفاة والده القائد الراحل  
الرئيس حافظ الأسد .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ يا أيتها النفس المطمئنة ارجعني إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي }

صدق الله العظيم

سيادة الدكتور العقيد الركن بشار حافظ الأسد المحترم

- دمشق -

بيالغ الأسى واللوعة والحزن تلقينا النبأ المفجع بانتقال القائد العربي العظيم حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، فقيد الأمة العربية جماء ، إلى الرفيق الأعلى .

باسم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وباسمي شخصياً أتقدم من سعادتكم، ومن خالكم ، من الشعب العربي السوري الشقيق ، بأحر التعازي ، سائلاً المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيد الكبير الراحل بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته ، وأن يلهمكم جميع أفراد أسرتكم الموقرة الصبر والسلوان .

لقد فقدت سورية الشقيقة برحيل حافظ الأسد قائداً تاريخياً فذاً ورمزاً من رموز الصمود والحنكة التف حوله الشعب طيلة ثلاثة عقود في إجماع لا مثيل له ، تعبيراً عن الموقع الكبير الذي يمثله الفقيد الكبير في عقول المواطنين وأفتدتهم ودليلًا ساطعاً على الدور التاريخي المشرف الذي لعبه في تاريخ سورية الحديث .

فتحت قيادة الفقيد الغالي شهادت سوريا الانعطاف الأهم في تاريخها المعاصر . لقد أرسى هذا الانعطاف دعائم الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية الصلبة ، وأدى إلى تحقيق الكثير من المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعزز مكانة سوريا عربياً ودولياً ، وأكد أن دور سوريا في الدفاع عن وجود الأمة العربية وحقوقها وتمسكها بالثوابت القومية وعملها الدائب من أجل تعزيز التضامن العربي وصمودها في وجه جميع الضغوط وسعيها الدائم للتوصل إلى سلام مشرف يؤدي إلى تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة في الجولان وفلسطين والقدس الشريف ، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ، هو دور رائد ومشرف ومثال يحتذى . لقد كرست سياسة الفقيد الغالي سوريا كقلعة صامدة للعروبة وموئل للإشعاع القومي وجعلت منها قوة أساسية فاعلة في المنطقة لا يمكن تجاهلها أو تخفيتها .

إن البرلمانيين العرب الذين عاشوا في كنف سوريا الأسد منذ تأسيس اتحادهم في دمشق عام 1974 لا يمكن أن ينسوا رعاية الفقيد الغالي لاتحادهم واهتمامه الكبير بتفعيل دوره في جميع المجالات ، كما لا يمكنهم أن ينسوا المساعدات الجمة التي قدمها له ليتمكن من أداء دوره القومي على أكمل وجه .

أمام هذا الخطاب الجلل ننحني إجلالاً واحتراماً لقائد العربي الكبير ، للفارس الذي رحل وهو ما يزال على صهوة جواده مقاتلاً في سبيل رفعه الأمة العربية وعزتها وكرامتها .

وفقكم الله ، وإليكم ، وإلى شعب سوريا الشقيق القادر على تجاوز المحن ، أصدق تعازينا .

« وإننا لله وإننا إليه راجعون »

نور الدين بوشكوج  
الأمين العام  
لاتحاد البرلماني العربي

## الدكتور بشار الأسد

### رئيساً للجمهورية العربية السورية

بالرغم من مرارة الحزن وعظم الخسارة بفقدان الرئيس حافظ الأسد لم تترك سورية فرصة للحزن أن يعطل مسيرتها أو يفت في عضدها ، ولم تترك المجال لوجود فراغ في السلطة يؤثر على أدائها لدورها النضالي على الصعيدين الوطني والقومي ، وفي الساحة الدولية .

وجاء ترشيح الفريق الدكتور بشار حافظ الأسد ، لمنصب رئيس الجمهورية تلبية لرغبة جماهيرية كاسحة تجلت من خلال تشيع القائد الراحل حافظ الأسد . وكان الاستفتاء الذي جرى في العاشر من تموز والنتيجة التي تخوض عنها برهاناً جديداً عن الإجماع الشعبي وتأكيداً لثقة الجماهير بالقائد الشاب ، رباناً، وأملاً لمتابعة المسيرة وتحقيق كل ما يصبو إليه شعبنا الشقيق في سورية من آمال ونط låعات .

• • •

هذا وقد وجه الأستاذ نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد ، إلى سيادة الدكتور الفريق بشار الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، برقة التهنئة والتقدير التالي  
نصها:



**سيادة الدكتور الفريق بشار الأسد المحترم  
رئيس الجمهورية العربية السورية - دمشق**

بمناسبة إعلان نتائج الاستفتاء الشعبي العام في سورية الشقيقة وحصولكم على ثقة الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب لتبوء منصب رئيس الجمهورية العربية السورية ، يشرفني أن آتوجه إلى سعادتكم ، باسم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وباسمي شخصياً ، بأحر التهاني وأسمى آيات التبريك ، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظكم وأن يسدد على طريق الخير خطامكم ، وأن يمدكم بالعزם والقوة لتحقيق كل ما تصبون إليه من أهداف ومطامح .

إن قوله «نعم» التي تم خوض عنها استفتاء العاشر من تموز جاءت تعبراً عن الإجماع الشعبي الذي تحظون به ، وتأكيداً لثقة الجماهير والتتفافها حول قيادتكم ، لأنها ترى فيكم أملها المرتقب ورائدتها نحو الاستمرار في متابعة كفاح سورية ونضالها الوطني من أجل استرجاع الجولان المغتصب ، والسير في طريق التحدي لمواكبة مستجدات العالم وتطوراته وتعزيز الديمقراطية والافتتاح والمعاصرة .

إن نتائج الاستفتاء جاءت أيضاً واصحاً عن الوفاء للقائد العظيم الراحل ، باني سورية الحديثة ، الرئيس المناضل حافظ الأسد ، تغمده الله بواسع رحمته ، وتعبراً أيضاً عن الأمل الذي يتجدد في أعماق الجماهير في قيادتكم الجديدة التي تستهم مثل قائد فذ وتزخر بطاقة قائد جديد يملك كل الإمكانيات ليكون خلف لخير سلف .

إن انتخابكم قائداً لمسيرة الشعب والوطن في سورية الشقيقة يعزز الثقة بمستقبل سورية ودورها المحوري في الدفاع عن قضايا الأمة العربية وتفعيل التضامن العربي في إطار الثوابت القومية التي تمسكت بها سورية دائماً وأبداً .

إن المعاني التي تجسدونها والخلاص الحميد التي تتمتعون بها والاتفاق الجماهيري الذي قل نظيره حول قيادتكم والطلعات التي تصبون إليها يجعلنا على ثقة تامة بأنكم ستكونون على مستوى المسؤولية الكبيرة التي أناطها الشعب بكم . وبأنكم سوف تتمكنون ، بعون الله وتأييد الشعب ، من الوفاء بالتزامات هذه المسؤولية على الوجه الأكمل .

هنيئاً لكم ، أيها الأخ الرئيس ، بشعب مخلص لقيادتكم ، مصمم على العطاء باستمرار لكي يؤكد أن سورية سوف تبقى ، كما كانت ، رمزاً للقوة والمنعة والصمود والتقدم في جميع المجالات .

وهنيئاً لشعب سورية بقادتها الشاب المخلص الذي يتصدى لقيادتها بثقة وإيمان في أحلك الظروف ، معتمداً ، بعد الله ، على تأييد الشعب وقواه الخيرة .

وفقكم الله وأمدكم بالتأييد والنصر ، وحفظكم ذخراً لسوريا وشعبها وللأمة العربية جمعاً .

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

نور الدين بوشكوح

## نشاطات الاتحاد

### تحرير الجنوب اللبناني انتصار تاريخي للبنان ولجميع العرب البرلمانيون العرب يشاركون الشعب اللبناني فرحته بالنصر والتحرير

في الرابع والعشرين من أيار - مايو - من هذا العام 2000 انسحبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مهزومة مذحورة من الجنوب اللبناني بعد اثنين وعشرين عاماً من الاحتلال والعدوان . فيفضل النصال المتواصل والتضحيات الجسيمة للشعب اللبناني الصامد والمقاومة الوطنية الباسلة والتضامن العربي مع لبنان تم تطهير الجنوب من رجس الاحتلال وإعادته إلى السيادة الوطنية اللبنانية . إنه انتصار تاريخي للبنان ولجميع العرب ، وهو تعبير حي عن انتصار إرادة الشعوب وتتويج لمقاومتها وتضحياتها في سبيل حريتها واستعادة حقوقها المسلوبة .

لقد أثار هذا الحدث الكبير الفرحة في أوساط الشعب اللبناني ولدى جميع من تعز عليهم قضايا حريات الشعوب واستقلالها . وشارك الاتحاد البرلماني العربي والبرلمانات ومجالس الشورى العربية لبنان فرحته واحتفالاته بانتصاره العظيم ، بعيد المقاومة والتحرير . فأصدرت البيانات والتصریحات احتفالاً بالحدث وتأكيداً لأهميته ومشاركة للبنان فرحته .

وفيما يلي ما وصلنا - حتى الآن - من بيانات وموافق حول الحدث الكبير .

### الاتحاد البرلماني العربي يهنىء الشعب اللبناني بالنصر وتحرير الجنوب

للبان ولكل العرب ، وهو تعبير حي عن انتصار إرادة الشعوب ، وتتويج لمقاومتها وتضحياتها في سبيل حريتها واستعادة حقوقها المسلوبة .

إن هذا النصر الكبير لم يكن ليتحقق لولا توفر إرادة شعبية راسخة مصممة على تحرير الأرض واستعادة الحقوق مهما غلت

في الرابع والعشرين من أيار - مايو/2000 ، الذي أصبح عيداً وطنياً للتحرير والمقاومة في لبنان ، وبعد اثنين وعشرين عاماً من الاحتلال انسحبت جحافل العدو الصهيوني الغاشم من جنوب لبنان وبقاعه الغربي مذحورة تجر أذى الهريمة والفشل .

إن تحرير الجنوب هو انتصار تاريخي

الجولان حتى خط الرابع من حزيران ، ومن مزارع شبعا في لبنان ، وأن تعرف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .

إن الاتحاد البرلماني العربي الذي جعل تحرير لبنان وبقاعه الغربي من الاحتلال الإسرائيلي ، واسترجاع سيادته ووحدته الترابية في طليعة أهدافه السياسية ونقطة دائمة في جدول أعمال اجتماعاته ، وقام بالعديد من المبادرات التضامنية مع لبنان على الصعيدين العربي والدولي يشارك اليوم الشعب اللبناني الشقيق ومقاومته الباسلة فرحتهم الكبرى بهذا النصر المؤزر ، ويؤكد أنه سيفي مسانداً للبنان ، شعباً وحكومة ، متضامناً معه في نضاله من أجل استكمال تحرير الجنوب ، وإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين والعرب في السجون الإسرائيلية وتعزيز وحدته واستقلاله وإعادة إعماره ليبقى لبنان واحة أمن واستقرار وتقدم ورمزاً للتعايش والتسامح .

ويناشد الاتحاد جميع الحكومات والمنظمات العربية أن توواصل دعمها للبنان وإسهامها في إعادة إعماره في أسرع وقت ممكن ، ويدعوها أن تستند إلى هذا الانتصار في التأسيس لن هوض قومي شامل على مختلف الجبهات يعيد للتضامن العربي زخمه ليكون قاعدة لتحقيق الأهداف السامية للأمة العربية .

هنيئاً للبنان وشعبه وللأمة العربية بهذا النصر الكبير .

والمجد والخلود للشهداء الأبرار الذين سقوا بدمائهم طريق التحرير .

العزّة والفخار لكل من أسمهم في صنع هذا النصر وفي انبلاج فجر الحرية فوق الجنوب اللبناني .

دمشق في 28/5/2000

الاتحاد البرلماني العربي

التضحيات ، ومقاومة باسلة استرخصت الحياة في سبيل عزة الوطن وحريته ، ووحدة وطنية متراصة النقت حول المقاومة وشكلت سياجاً حامياً لها ، ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي المتواصلين ، وتضامن ومساندة عربيين شكلاً عمقاً ورافداً لاستراتيجية المقاومة والتحرير .

وبمقدار ما كان النصر مبيناً ورائعاً ومحل فخر واعتزاز للبنان وللأمة العربية جماء ، بمقدار ما كان ، في الوقت نفسه ، صفة مدوية للاحتلال ، ورداً محكماً على النزعة العدوانية والغطرسة الإسرائيليين . لقد أسقط الانتصار الكبير للمقاومة اللبنانية الباسلة نظرية الأمن الإسرائيلي وأثبتت للعالم أجمع أن لا أمن ولا أمان ولا سلم ولا سلام مع العدوان والاحتلال واغتصاب الحقوق .

ولن يصدق أحد مزاعم إسرائيل بأن انسابها من الجنوب اللبناني المحتل قد جاء تقادراً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 ، لأن إسرائيل قد ضربت عرض الحائط بهذا القرار منذ صدوره في آذار - مارس 1978 .

إن الإنساب من جنوب لبنان قد فرضته نضالات المقاومة الباسلة للشعب اللبناني وتصميمه على تحرير أرضه ، إنه انتصار الشعب اللبناني الذي تعمد بدماء الآلاف من الشهداء والجرحى ، ومعاناة عشرات الآلاف من المهجرين والمنكوبين نتيجة للاعتمادات الإسرائيلية الغادرة طيلة عقدين من الزمن .

وقد أثبتت هذا النصر فعالية المقاومة الشعبية كوسيلة فعالة لتحرير الأرض والإنسان واستعادة الحقوق .

إن إسرائيل يجب أن تعني جيداً الدرس الذي يطرحه انسابها من الجنوب اللبناني ، وعليها أن تدرك أن أنها وسلامتها يتوقفان على إذاعتها لإرادة الشعوب التي لا تقهر ، والتزامها بقرارات الشرعية الدولية 242 و 338 ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام التي تعني انسابها من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ومن

**بيان صادر  
عن مجلس النواب الأردني**

التاريخي العظيم، في التأكيد على وحدة الشعب الشقيق وتراسص صفوفه ، وتفويت الفرصة على أية محاولات عدوانية ماكرة ، لزرع بذور أية خلافات بين أبناء الشعب اللبناني الواحد .

• يدعو المجتمع الدولي بأسره ، وجميع القوى المحبة للسلام والاستقرار ، والمؤيدة لحق الشعوب في السيادة الكاملة على أراضيها ، واسترداد حقوقها المغتصبة ، إلى دعم ومساندة حق لبنان الشقيق في تأكيد أمره واستقراره وسيادته على تراب وطنه ، والعمل المخلص من أجل إرغام المحتل للانصياع إلى منطق الحق ، والجلاء عن جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها ، حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، وعاصمتها القدس .

• يحيي مجدداً مواقف الأردن الثابتة من قضايا الأمة ، بقيادة جلاله الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ويؤكد دعمه ومساندته للجهود الكبيرة المخلصة ، التي يبذلها جلالته في كل المحافل ، من أجل ترسیخ مبادئ السلام العادل والشامل الدائم ، وضمان الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

عمان في 24/5/2000

- انطلاقاً من المواقف المبدئية للمملكة الأردنية الهاشمية بقيادة عميد آل البيت ، والرافضة للهيمنة والاحتلال والاعتداء على حقوق الأمة وأراضيها .

- وتأكيداً منه على حتمية التنفيذ الدقيق والكامل لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالاحتلال الإسرائيلي الغاشم للأراضي العربية المحتلة .

- واستمراراً لمواقف الأردن الداعمة لحق لبنان الشقيق في تحرير واستعادة أراضيه المحتلة، وجلاء المحتل عنها كاملة غير منقوصة ، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (425) .

**فإن مجلس النواب :**

- يعبر عن بالغ الاعتزاز الوطني والقومي معاً، بتحرير الجنوب اللبناني المحتل ، باعتبار أن ذلك نتيجة طبيعية لنضال الشعب اللبناني الشقيق ، وإصراره على تحرير أرضه المحتلة ، متحدياً كل صنوف العداون ومحاولات الهيمنة والسلط والقهر ، التي مارستها إسرائيل طوال سنوات الاحتلال الغاشم .

- يتوجه بأحر التهاني وأطيب التبريكات للشعب اللبناني الشقيق بتحرير أراضيه المحتلة ، ويعلن مساندته الكاملة لحق لبنان الشقيق في بسط سيادته الكاملة على جميع أراضيه .

- يهيب بالشعب اللبناني الشقيق ، العمل على توحيد الصفوف واستثمار هذا الإنجاز

### بيان المجلس الوطني الاتحادي

### لدولة الإمارات العربية المتحدة

صوتها المسموع ، ونبه العالم إلى طبيعة الحقوق العربية المغتصبة ، فضلاً عن أنه دافع لبث الأمل في نفوس أصحاب الحقوق المغتصبة من أن مصير الحق هو أن يعود لصاحبه .

والمجلس الوطني الاتحادي إذ لم يترك مناسبة وطنية ، إقليمية أو دولية إلا ونبه إلى ضرورة تحرير جميع الأراضي اللبنانية المحتلة ، فإنه يرسل التهنئة إلى دولة لبنان الشقيق شعباً وحكومة ، ويخص مجلس النواب اللبناني الذي لم يأل جهداً في مساندة المقاومة والدفاع عنها مطالباً بالإنسحاب الإسرائيلي الشامل من أراضيه .

ويتجه المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات في هذه المناسبة إلى كافة الحكومات والمنظمات العربية مناشداً إياها بتعزيز تضامنها ومشاركتها للبنان في أفراده بتحرير الجنوب إلى مشاركة بناء هدفها إعمار ما خربه ودمره الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني ، ولرفع آثار العدوان عن عائق الشعب اللبناني والذي عانى منها سنوات طويلة ، وحتى تكون فرصة تشنن فيها أواصر التضامن العربي من جديد .

وبهذه المناسبة فإن المجلس الوطني ليؤكد أنه سيفي على الدوام مساندأً للبنان شعباً وحكومة معناً في كل المحافل تضامنه التام معه من أجل استكمال تحرير جميع الأراضي اللبنانية وإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية .

إن المجلس الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد تلقى بسعادة بالغة نباء الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ، بعد احتلال غاشم دام (22) عاماً ، ليؤكد أن هذه الملحة العظيمة ما كانت لنكتمل فصولها إلا بدماء الشهداء والصابرين على البطش والطغيان ، ذلك أن شجرة الحرية قد روتها دماء أبطال المقاومة الصامدين وغيرهم من أبناء لبنان الحر .

ولقد أثبت لبنان العربي الشقيق أن الإيمان بعدلة المعركة ووضوح الهدف ، ونبيل الوسيلة ، هي عوامل تجعل العدو ، مكرهاً ، وهو يعترف باستحالة وجوده على أرض كأنها الزلزال تحت قدميه .

لقد استوعبت إسرائيل الدرس جيداً ، ذلك أنه ما مات حق وراءه مطالب ، ومن ثم فعلتها استكمال انصياعها لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ قراري الأمم المتحدة رقمي (242 ، 338) ومرجعية مؤتمر مدريد فيما يتعلق بمبدأ الأرض مقابل السلام ، وهو ما يعني انسحابها من كافة أراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري حتى الرابع من حزيران يونيو 1967 م ، وكذلك الإنسحاب من مزارع شبعا اللبنانية ، والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس ، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .

وسوف يبقى للجنوب اللبناني ومقاومته الباسلة الفضل في أن أعاد للأمة العربية

### بيان مجلس الأمة الكويتي

على بذل الغالي والنفيس في سبيل تحرير أرض الوطن وهوانه ومائه .

إن مجلس الأمة الكويتي ، في هذه الأيام الخالدة ، يتوجه إلى لبنان الشقيق ، شعباً وحكومة ، بأسمى آيات التقدير والإكبار ، إذ استطاع أن يخوض معركة التحرير بصبر وإصرار وأن يقودها بحكمة واقتدار ، لم يشه عن هدفه صلف العدو وعناده ، إلى أن تحقق له مبتغاه ، بنصر مؤزر أعاد للأمة العربية عزتها وكرامتها . ويأمل المجلس أن يكون هذا النموذج اللبناني وحده هو أداة التعامل مع العدو الصهيوني .

كما يدعو المجلس الحكومة الكويتية والشعب الكويتي وسائر حكومات الدول العربية والإسلامية وشعوبها ، إلى مواصلة دعمها وتقديم جميع أوجه المساعدة المالية والفنية إلى لبنان الشقيق لإعمار ما دمره العدون الإسرائيلي ، تقيراً منا جميعاً لصموده وتضحياته ، وحتى يسترجع مكانته الإقليمية والدولية ، ويعود في أقصر وقت إلى سابق عهده ، مستقراً للحرية وواحة للأمن والسلام .

« قل جاء الحق وزهد الباطل إن الباطل كان زهوقا ». .

إن النصر الذي حققه لبنان الشقيق وانسحاب القوات الإسرائيلية الغازية من الجنوب يمثل انتصاراً للشعب اللبناني وصموده وفخراً للأمة العربية . حيث أثبتت المقاومة اللبنانية الباسلة أن منطق الكفاح المسلح والضربات الموجعة هما السند لاستعادة الحق العربي ، ولتحقيق السلام العادل والشامل لشعوب المنطقة . فما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ، مصداقاً لقول الله عز وجل « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » .

لقد كان تحرير الشريط الحدودي ثمرة نضال طويل وشاق ، امتد لأكثر من اثنين وعشرين عاماً من الاحتلال العسكري الغاشم ، بذل خلالها الشعب اللبناني بجميع فئاته وطوائفه ، وعلى امتداد جميع أرجائه ، تضحيات جسيمة في الأرواح والممتلكات ، من أجل استعادة أرضه والحفاظ على سيادته وكرامته واستقلاله . فقدم بذلك نموذجاً راقياً وفريداً للتمسك بالحق وكيف يكون الصمود والإصرار

### بيان مجلس النواب في الجمهورية اليمنية

دنسه أقدام الاحتلال الصهيوني الغاصب خلال ثلاثة وعشرين عاماً ومارست ضده أبشع أنواع الجرائم الإنسانية والأخلاقية ضد الشيوخ والنساء والأطفال العزل من أبناء الشعب العربي اللبناني .

إن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

يتتابع مجلس النواب بكل فخر واعتزاز الانتصارات العظيمة التي حققها الشعب اللبناني وصموده إلى جانب المقاومة الباسلة التي استطاعت بدعم كافة القوى والقيادات اللبنانية والعربية والإسلامية في الجنوب اللبناني الذي

العادل والشامل في المنطقة وفقاً لبوازث الحق والعدل التي تقرها الشرائع والقوانين الإنسانية ويدعو قوى الخير والسلام في العالم إلى مواصلة الضغط من أجل الإنسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان ، الإنسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 م وأقامة الدولة العربية الفلسطينية بعاصمتها القدس الشريف ، الإفراج عن كافة المعتقلين في السجون الإسرائيلية .

إن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية يؤكد اعتزازه بالانتصارات العظيمة التي حققها الشعب اللبناني وقيادته ويرجو أن تكتمل هذه الانتصارات بانتصارات متلاحقة تعيد الحق العربي إلى نصابه وتحقق العدل والسلام المنشودين في المنطقة .

صادر عن مجلس النواب - صناعة

3 / يونيو / 2000

ليعبر عن فخره واعتزازه بهذا الانتصار العظيم الذي حققه الشعب اللبناني ويعتبر ما تحقق انتصاراً للشعب اليمني وإرادة الأمة العربية والإسلامية ويعتبر هذا النصر نقطة تحول في مسار الصراع في المنطقة .

ومجلس النواب يعبر بهذا المناسبة باسم الشعب اليمني عن فرحة الغامرة لهذا الانتصار ويشارك الشعب اللبناني ومقاومته أفراده ليؤكد من جديد وقوفه ومساندته ودعمه للشعب اللبناني في مواصلة صموده وكفاحه من أجل الانتصار لكرامة العربية والإسلامية ويهب بجميع البرلمانيات العربية والإسلامية وحكوماتها الوقوف جنباً إلى جنب مع مطالب الحق والعدل التي ينشدها شعبنا العربي في لبنان وسوريا وفلسطين المحتلة وتحرير أراضيه واستعادة حقوقه كاملة وغير منقوصة ودعم حركة إعمار البنية التحتية التي دمرتها قوات الاحتلال الصهيوني في جنوب لبنان .

ويؤكد مجلس النواب في الجمهورية اليمنية على مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام

### بيان الاتحاد البرلماني العربي لدعم موقف الوفد الفلسطيني المفاوض في كامب ديفيد

من عدة جهات دولية متنفذة بهدف تقديم التنازلات في قضايا تمس جوهر القضية الفلسطينية وثوابتها ، وفي مقدمتها قضية القدس الشريف ، بكل ما تحمله هذه القضية من معانٍ ودلائل ليس بالنسبة للشعب الفلسطيني فحسب ، بل بالنسبة لجميع الشعوب العربية والإسلامية ، وللمجتمع الدولي بأسره ، وقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي انتزعـت منهم بقوة السلاح عام 1948 .

منذ أكثر من عشرة أيام تجري في كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبإشراف مباشر من الرئيس الأمريكي والإدارة الأمريكية مفاوضات بين وفد السلطة الوطنية الفلسطينية ، برئاسة الأخ الرئيس ياسر عرفات ، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، والحكومة الإسرائيلية .

وتغدو جميع التقارير والأخبار التي تسربت عن المفاوضات أن الوفد الفلسطيني المفاوض يخوض معركة شرسة ، ويتعـرض لضغط كبير

الفلسطيني والتدخل لدى الإدارة الأمريكيةـ لاتخاذ موقف واضح إلى جانب الشرعية الدولية وقراراتها ، خاصة القرارين 242 و 338 ومرجعية مدريد وبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات الموقعة .

كما يحذرون من أن آية محاولات لفرض إملاءات وشروط لا تتفق مع تلك المرجعيات والاتفاقات ستؤدي إلى نسف العملية السلمية برمتها ولن تؤدي إلى أي سلام أو استقرار في المنطقة ، مع ما يستتبع ذلك من تهديد جدي للأمن والاستقرار الدوليين .

دمشق في 24/7/2000

الاتحاد البرلماني العربي

إن البرلمانيين العرب ، الذين يمثلون تطلعات الأمة العربية ومصالحها يعلنون وقوفهم إلى جانب الوفد الفلسطيني المفاوض في كامب ديفيد وبؤكدون تأييدهم لتمسك أعضاء الوفد ، برئاسة الأخ أبو عمار ، بجميع الحقوق والثوابت الفلسطينية ، التي لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف ، تجاوزها أو التفريط بها . ويعربون عن تضامنهم مع صمود الوفد الفلسطيني في وجه محاولات الابتزاز الإسرائيلي والضغط الدولي المختلفة ويستكررون تلك الضغوط التي تحاول الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية وتغيير المكاسب لإسرائيل .

ويدعوا البرلمانيون العرب جميع برلمانيي العالم للوقوف إلى جانب القضية العادلة للشعب

## الأمين العام للاتحاد يهنىء الرئيس الجزائري بنجاح وساطته بين إثيوبيا وارتيريا

في أوائل حزيران - يونيو - 2000 تم التوقيع في الجزائر على اتفاق لوقف إطلاق النار بين إثيوبيا وارتيريا بفضل الجهد الذي بذلها فخامة الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة ، بوصفة رئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية . وقد وجه السيد نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد بهذه المناسبة رسالة إلى السيد بوتفليقة يهنئه فيها على نجاح جهوده في حقن الدماء بين البلدين الإفريقيين .  
وفيما يلي نص الرسالة :

**فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المحترم**  
**رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**  
**- الجزائر -**

تحية طيبة وبعد ،  
 باسم الاتحاد البرلماني العربي ، وباسمي شخصياً ، أتقدم من فخامتكم بأحر التهاني وأطيب الأمنيات على النجاح الكبير الذي شهدناه ، وشهد له معنا العالم أجمع ، بإحلال السلام بين إثيوبيا وارتيريا وعقد اتفاق السلام بين البلدين وتوقيعه في الجزائر العاصمة مؤخراً .  
 إن هذا النجاح الكبير قد تحقق بفضل الجهود الخيرة التي بذلتموها خلال فترة طويلة وفي ظروف صعبة . كما جاء تتويجاً لمساعيكم الحميدة ومحاولاتكم الدؤوبة المخلصة لتقريب وجهات النظر بين البلدين ، والتي أدت إلى افتتاحهما بالتجوء إلى الحوار باعتباره الحل الأمثل لحل الخلافات بينهما .  
 إن توقيع اتفاق السلام بين هذين البلدين الإفريقيين يمثل انتصاراً لكل من الجزائر ، ولمنظمة الوحدة الإفريقية التي تترأسونها في هذه الفترة :

فالجهود التي بذلتموها لوقف الحرب المدمرة بين إثيوبيا وارتيريا هي تجسيد حي للسياسة الخارجية الحكيمة التي تتبعونها منذ توليتكم مقاليد الأمور في الجزائر ، والقائمة على الافتتاح وتحسين علاقات الجزائر مع جميع الدول ، لاسيما مع الدول العربية والإفريقية .

إن هذه السياسة التي تكمل سياستكم الداخلية القائمة على تعزيز الوحدة الوطنية وإحلال الوئام بين صفوف الشعب الجزائري قد أعادت للجزائر الحببية وجهها القومي التضامني ودورها الإيجابي

البناء على الصعيدين العربي والإفريقي .

ومن جهة أخرى ، فإن نجاح مبادرتكم الخيرة في إحلال السلام بين أثيوبيا وارتيريا ، في الوقت الذي تشغل فيه القارة الإفريقية بالنزاعات والحروب الدموية ، هو أيضاً نجاح لمنظمة الوحدة الإفريقية وتعزيز دورها الإيجابي في حل مشاكل القارة الإفريقية وهذا ما حفز الأمل لدى شعوب القارة بإمكانية التغلب على الصراعات التي تمزقها إذا ما توحدت إرادتها وخلصت نواياها ونبذت اللجوء إلى العنف وال الحرب في حل الصراعات .

#### فخامة الرئيس

إن البرلمانيين العرب الذين تجمعهم وشائج التعاون والعمل المشترك مع أخوتهم البرلمانيين الأفارقة قد أثني صدورهم نجاح مساعيكم الحميدة في إيجاد حل سلمي للنزاع بين ارتيريا وأثيوبيا ، وهم يعبرون عن جزيل شكرهم وامتنانهم لما بذلتموه من جهود بناة مخلصة ، ويعربون عن تهانيهم القلبية لفخامتكم على النتائج الطيبة التي حققتموها والنجاح في حقن الدماء بين الأشقاء الأفارقة وتجنب شعبي ارتيريا وأثيوبيا كوارث الحرب المدمرة .

إن التاريخ سيسجل لفخامتكم هذا الموقف النبيل الذي يؤكد أصلالة الثورة الجزائرية الرائدة ، ويعيد الألق لوحة الجزائر كدولة داعية إلى السلام ، طامحة إلى التقدم والولئام والتنمية . أتمنى من الله العلي القدير أن يمد في عمركم وأن يتمتعكم بالصحة والسعادة ، وأتمنى للجزائر الحبيبة ، تحت قيادتكم الرشيدة ، دوام الاستقرار والولئام والازدهار .  
ودمتم ذخراً للجزائر وللأمة العربية والإفريقية .

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

نور الدين بوشكوح



**الاتحاد البرلماني العربي  
بيان اتفاق ترسيم الحدود  
بين السعودية واليمن**

خلال الزيارة الودية الناجحة التي قام بها مؤخراً فخامة الأخ على عبد الله صالح ، رئيس جمهورية اليمن إلى المملكة العربية السعودية تم الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين وتسوية الخلاف المزمن حول هذه القضية .

وقد بارك الاتحاد البرلماني العربي هذه الخطوة الهامة التي من شأنها إزالة بؤرة للتوتر في جنوب شبه الجزيرة العربية وانهاب طريق يحذى لحل الخلافات بين الأشقاء .

وقد أصدر الاتحاد بياناً ببارك اتفاق ترسيم الحدود .

كما وجه سعادة الأخ عبد القادر بن صالح ، رئيس الاتحاد ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، برقيتي تهنئة بهذه المناسبة إلى كل من رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس مجلس الشورى السعودي .

وفيما يلى النصوص الكاملة لبيان الاتحاد وبرقيتي التهنئة .

**بيان من الاتحاد البرلماني العربي  
بيان اتفاق حول الحدود بين  
المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن**

اتفق الدولتان الشقيقتان ، المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية ، على تسوية الخلافات بينهما فيما يتعلق بالحدود . وتم التوقيع مؤخراً على اتفاقية حول الحدود البرية والبحرية بين البلدين ، تم التوصل إليها خلال الزيارة الودية الناجحة التي قام بها إلى المملكة العربية السعودية مؤخراً فخامة الأخ علي عبد الله صالح ، رئيس الجمهورية اليمنية .

إن توقيع هذه الاتفاقية الذي جاء تتويجاً لمباحثات طويلة بين الوفود واللجان المشتركة للبلدين يشكل خطوة شديدة الأهمية لأنها وضعت حدأً لخلاف مزمن بينهما حول الحدود ، والذي كان يؤدي في بعض الأحيان إلى توثر العلاقات بين البلدين الشقيقين والجارين ، وبالتالي فقد أصبح الباب الآن مفتوحاً لمرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين اللذين تجمعهما الكثير من المصالح المشتركة ، فضلاً عن علاقات الجوار والأخوة والعقيدة .

ذلك قطع هذا الاتفاق الطريق ب بصورة نهائية على محاولات القوى الخارجية المعادية للإيقاع بين البلدين من خلال استغلال الخلاف الحدودي بينهما . ومن ناحية أخرى ، فإن التوصل إلى اتفاق تسوية مشاكل الحدود بين البلدين هو تكريس لمبدأ الحوار في حل المنازعات بين الدول الذي تدعو إليه باستمرار منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . وقد أكد توقيع هذا الاتفاق حقيقة هامة ، وهي أن اعتماد الوسائل السلمية لحل الإشكالات بين الدول الشقيقة والمتجاورة هو الطريق السلم الذي يضمن الحفاظ على السلام في المنطقة وبناء العلاقات بين الدول ذات العلاقة على أسس تحفظ مصالح الأطراف كافة .

و فوق كل ذلك فإن توقيع هذا الاتفاق هو تعزيز للتضامن العربي وانتصار كبير لروح الأخوة العربية التي دعا الاتحاد البرلماني العربي دائماً ، وفي قرارات جميع مؤتمراته ومجالسه ، إلى ترسيخها وتوطيدتها بين جميع الدول العربية .

إن البرلمانيين العرب يباركون الاتفاق بين الدولتين الشقيقتين ، ويهنئون قادة كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية على إنهاء الخلاف الحدودي بينهما بصورة ودية تحفظ مصالح البلدين ، ويعتبرون الاتفاق مثالاً يحتذى للعلاقات بين البلدان الشقيقة ، ويدعون جميع البلدان العربية إلى اتباع الوسائل السلمية وال الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا المشتركة في حل الإشكالات القائمة فيما بينها .

دمشق في 25/6/2000

الاتحاد البرلماني العربي

**سعادة الأخ الشيخ عبد الله حسين الأحمر المحترم**  
**رئيس مجلس النواب اليمني**  
**- صنعاء -**

تلقينا بابتهاج كبير ، أنباء توقيع اتفاقية الحدود بين البلدين الشقيقين : الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية .

إن توقيع الاتفاق من شأنه أن يضع حدأً لخلاف مزمن بين البلدين الشقيقين وأن يؤسس لمرحلة جديدة تقوم على التعاون والتقة بينهما ، فضلاً عن أنه يشكل تعزيزاً للتضامن العربي وانتصاراً لمبادئ الحوار في حل الخلافات بين الدول .

باسم الاتحاد البرلماني العربي ، وباسمي شخصياً نبارك هذا الاتفاق ونهنى سعادتكم ، ونهنى من خالكم الشعب اليمني الشقيق على هذا الإنجاز الكبير الذي سينعكس بصورة إيجابية على العلاقات اليمنية - السعودية ، وسيكون - عربياً وإقليمياً - مثالاً يحتذى لحل الخلافات بين الدول .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام

أخوكم  
 عبد القادر بن صالح  
 رئيس الاتحاد البرلماني العربي  
 رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

**سعادة الأخ الشيخ محمد بن ابراهيم بن جبير المحترم**  
**رئيس مجلس الشورى**  
**- الرياض -**

تلقينا بابتهاج كبير ، أنباء توقيع اتفاقية الحدود بين البلدين الشقيقين : المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية .

إن توقيع الاتفاق من شأنه أن يضع حدأً لخلاف مزمن بين البلدين الشقيقين وأن يؤسس لمرحلة جديدة تقوم على التعاون والتقة بينهما ، فضلاً عن أنه يشكل تعزيزاً للتضامن العربي وانتصاراً لمبادئ الحوار في حل الخلافات بين الدول .

باسم الاتحاد البرلماني العربي ، وباسمي شخصياً نبارك هذا الاتفاق ونهنى سعادتكم ، ونهنى من خالكم الشعب السعودي الشقيق على هذا الإنجاز الكبير الذي سينعكس بصورة إيجابية على العلاقات السعودية - اليمنية ، وسيكون - عربياً وإقليمياً - مثالاً يحتذى لحل الخلافات بين الدول .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

أخوكم  
 عبد القادر بن صالح  
 رئيس الاتحاد البرلماني العربي  
 رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

## المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي الثالث حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط

كما ألقى كلمة في المؤتمر ضمنها الملاحظات التي تقدمت بها الوفود العربية على مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر .

كذلك وزعت الأمانة العامة للاتحاد على أعضاء الوفود العربية مذكرة حول مختلف القضايا التي تناولها المؤتمر لتكون عوناً لهم في متابعة أعمال المؤتمر .

هذا وقامت الأمانة العامة للاتحاد بعد انتهاء أعمال المؤتمر بإعداد تقرير مفصل حول وقائع المؤتمر ونتائجـه ، كما وزـعت على جميع الشعب البرلمانية العربية ترجمة كاملة لـلـوثـيقـةـ الخـتـامـيـةـ التي أـصـدـرـهـاـ المؤـتـمـرـ فـيـ نـهـاـيـةـ اـجـتمـاعـهـ .

شارك الاتحاد البرلماني العربي ، بصفته عضواً منـسـباً ، في المؤتمر البرلماني الدولي الثالث لعمليةـالأـمـنـ وـالـتـعـاوـنـ فـيـ حـوـضـ الـبـحـرـ الـمـوـطـنـ الـذـيـ انـعـقـدـ فـيـ مـدـيـنـةـ مـرـسـيلـيـاـ فـرـنـسـيـةـ فـيـ الفـرـقـةـ مـنـ 3ـ0ـ إـلـىـ 3ـ/ـ4ـ/ـ2ـ0ـ0~0~ .

ومـثـلـ الـاـتـحـادـ فـيـ الـمـؤـتـمـرـ وـفـدـ بـرـئـاسـةـ سـعادـةـ السـيـدـ عـبـدـ الـقـادـرـ بـنـ صـالـحـ ،ـ رـئـيسـ الـمـجـلـسـ الشـعـبـيـ الـوطـنـيـ الـجـزـائـريـ ،ـ رـئـيسـ الـمـجـلـسـ الـاـتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الـعـرـبـيـ وـعـضـوـيـةـ كـلـ مـنـ الـأـمـيـنـ الـعـامـ لـلـاـتـحـادـ وـمـديـرـ الـعـلـاقـاتـ الـبـرـلـانـيـةـ فـيـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ لـلـاـتـحـادـ .

وـقـدـ تـرـأـسـ السـيـدـ بـنـ صـالـحـ الـاجـتمـاعـ التـشـاورـيـ الـذـيـ عـقـدـهـ الـوـفـودـ الـعـرـبـيـةـ لـتـقـسـيقـ مـوـاقـعـهـ حـوـلـ الـقـضـائـاـ الـمـطـرـوـحةـ فـيـ الـمـؤـتـمـرـ .

## المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي الثالث حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط

الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد ، وكلاً من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية في الاتحاد . وقام الوفد بنشاط بارز تجلـىـ بـالـمـشـارـكـةـ فـيـ جـمـيعـ الـأـشـطـةـ وـالـجهـودـ التي جـرـتـ خـلـالـ المـؤـتـمـرـ :

- فقد تـرـأـسـ السـيـدـ بـنـ صـالـحـ الـاجـتمـاعـينـ التـسـيقـيـنـ الـذـيـنـ عـقـدـهـمـاـ الـوـفـودـ الـبـرـلـانـيـةـ الـعـرـبـيـةـ لـتـوحـيدـ مـوـاقـعـهـاـ إـزـاءـ الـقـضـائـاـ الـتـيـ تـنـاـوـلـهـاـ

شارـكـ الـاـتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الـعـرـبـيـ فـيـ الـمـؤـتـمـرـ الـثـالـثـ بـعـدـ الـمـائـةـ لـلـاـتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الـدـولـيـ الـذـيـ عـقـدـ فـيـ الـعـاصـمـةـ الـأـرـدـنـيـةـ -ـ عـمـانـ -ـ فـيـ الـفـرـقـةـ مـنـ 3ـ0ـ إـلـىـ 3ـ/ـ4ـ/ـ2ـ0~0~ .

وـقـدـ تـرـأـسـ وـفـدـ الـاـتـحـادـ سـعادـةـ السـيـدـ عـبـدـ الـقـادـرـ بـنـ صـالـحـ ،ـ رـئـيسـ الـمـجـلـسـ الشـعـبـيـ الـجـزـائـريـ ،ـ رـئـيسـ الـمـجـلـسـ الـاـتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الـعـرـبـيـ .ـ وـضـمـ الـوـفـدـ فـيـ عـضـوـيـةـ السـيـدـ نـورـ

- قام الوفد بالتحضير للجتماعين التشاوريين اللذين عقدتهما الوفود العربية لتنسيق مواقفها حول مختلف قضايا المؤتمر .
- كذلك قام الوفد بالتحضير لاجتماع البرلمانيات العربيات الذي يعقد للمرة الأولى .
- وأسهم الوفد بإعداد مشروع القرار حول البند الإضافي الخاص باللجانين والذي نجحت الوفود العربية بإدراجها في جدول أعمال المؤتمر .
- شارك الأمين العام للاتحاد في الاتصالات التي أجريت مع مختلف الوفود لكسب التأييد للطلب العربي حول إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .
- أجرى الأمين العام للاتحاد لقاء مع السيد هنري أدوسيس ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي تم البحث فيه بالتحضيرات الخاصة بالمؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي - الإفريقي الذي سيعقد في تونس أيلول سبتمبر 2000 .
- كذلك أجرى لقاء مع السيد هيتنغ غجيليرود ، الرئيس المشارك للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي ، تناول البحث فيه أوضاع الرابطة وإمكانية عقد المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي - الأوروبي ، كما كان مقررا ، في روما في تشرين الثاني - نوفمبر 2000 .
- المؤتمر .
- ولعب السيد بن صالح دورا هاما في توحيد مواقف الوفود العربية حول الطلب الخاص بإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر يتعلق بموضوع اللاجئين . كما شارك في الاتصالات الجانبية الواسعة التي جرت مع العديد من الوفود وممثلي المجموعات السياسية والجغرافية في حشد الدعم للطلب العربي .
- افتتح السيد بن صالح أيضا الاجتماع الأول للبرلمانيات العربيات الذي عقد على هامش مؤتمر عمان ، وألقى في الاجتماع كلمة موجزة أوضح فيها أهمية الاجتماع ودوره في تعزيز مكانة المرأة العربية بصورة عامة ، ودعا البرلمانيات العربيات إلى توحيد مواقفهن والحرص على المشاركة في الاجتماعات القادمة للاتحاد البرلماني الدولي باعتباره منبرا دوليا لعرض القضايا العربية في الأفقيات الثلاثة .
- كذلك عقد السيد رئيس مجلس الاتحاد لقاءات ثنائية مع العديد من رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود العربية وغير العربية المشاركين في المؤتمر .
- وعلى صعيد الأمانة العامة للاتحاد :
- فقد وزع الوفد مذكرة تضمنت تعريفاً بمختلف أعمال المؤتمر ( جدول أعمال المؤتمر والمجلس ، اللجان الدائمة المختصة ، أنشطة الهيئات الأخرى ، البرنامج العام للعمل ، والقضايا الأخرى التي طرحت في المؤتمر ) .



## نشاطات الأمين العام للاتحاد

**■ هل بحثتم انضمام مجلس الشورى السعودي للاتحاد البرلماني العربي؟**

- لم تكن هذه القضية أساسية في الزيارة إلا أنها تطرقنا لها هذا الموضوع بإسهاب وقد سرني كثيراً أن انضمام مجلس الشورى للاتحاد قد حسم نهائياً وأن الأمر يتعلق فقط ببعض الإجراءات التي سيتم القيام بها وفي المستقبل القريب سيسعد جميع السادة أعضاء المجالس العربية بانضمام إخوانهم أعضاء مجلس الشورى السعودي وسوف يكون هذا الانضمام دعماً قوياً لمисيرة الاتحاد البرلماني العربي وتعزيزاً لأنشطته خصوصاً أن مجلس الشورى في المملكة يضم خيرة أبناء المملكة وصفوة جيدة من نخبتها يتمتعون جميعاً بكفاءة عالية وتجربة رائدة .

**■ هل تمكنتم من حضور اجتماعات المجلس؟ وما انطباعاتكم عنها؟**

- فعلاً حضرت جلسة مجلس الشورى ليوم الأحد 16/1/2000 والتي كانت مخصصة لبحث أمور تتعلق بالتعليم الجامعية وخصوصاً قضية إنشاء جامعات أهلية للتعليم العالي وقد كانت المناقشات حضارية وفي مستوى عال جداً وتطرقت لجميع جوانب الموضوع بصفة جدية وبطريقة علمية وقد استرعى انتباхи نسبة الحضور العالية وانضباط السادة الأعضاء وطريقة تناولهم للموضوعات والتي كانت تدل على المستوى العالي والاقتدار الكبير .

**■ ما أنشطة الاتحاد مستقبلاً؟**

- في أواخر الشهر الحالي ستعقد في دمشق اجتماعات اللجنة القانونية للاتحاد والتي ستكون

**زيارة المملكة العربية السعودية**

تلبية لدعوة رسمية من معالي الشيخ محمد بن ابراهيم بن جبير ، رئيس مجلس الشوري في المملكة العربية السعودية ، قام السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بزيارة إلى المملكة العربية السعودية في الفترة من 15 لـ 19 كانون الثاني / يناير / 2000 .

وقد أجرت صحيفة « الدستور » الكويتية المختصة بالشؤون البرلمانية مقابلة مع السيد بوشكوح طرحت عليه من خلالها عدداً من الأسئلة تناولت بوجه خاص أهداف الزيارة ونتائجها . وفيما يلي عرض للأسئلة وأجوبتها السيد بوشكوح عنها :

**■ في أي إطار تدخل هذه الزيارة؟ وما الأهداف المرجوة منها؟**

- تأتي هذه الزيارة تلبية لدعوة كريمة من معالي الشيخ محمد بن ابراهيم بن جبير ، رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ومن معالي الدكتور حمود بن عبد العزيز البدر ، الأمين العام للمجلس وتدخل هذه الزيارة في إطار تعزيز علاقات الأخوة والتضامن والتنسيق التي تربط بين مجلس الشورى في المملكة والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي كما مكنتي هذه الزيارة الميمونة من الاطلاع على سير العمل في مجلس الشورى والمسؤوليات الكبيرة التي يضطلع بها المجلس ضمن مؤسسات المملكة العربية السعودية الشقيقة .

**المشاركة في الاجتماع السنوي للأمناء العامين  
ل المجالن الشورى والوطني والأمة في دول  
مجلس التعاون الخليجي والمملكة**

وفي إطار التعاون القائم بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وأجهزة الأمانات العامة للبرلمانات العربية شارك السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد في الاجتماع السنوي للأمناء العامين لمجالس الشورى والوطني والأمة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في المنامة - عاصمة دولة البحرين - في الفترة من 17- 2000/4/20 .

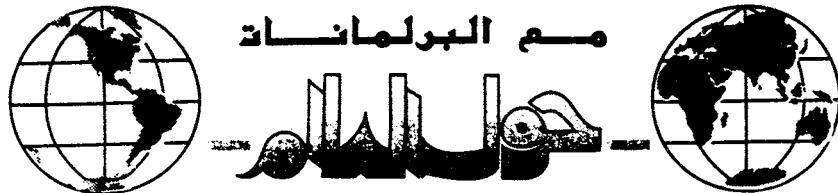
وقد ألقى السيد بوشكوح كلمة في حفل افتتاح الاجتماع نوه فيها بأهمية الاجتماع الذي من شأنه تبادل الخبرات والتجارب بهدف تحسين أعمال البرلمانات وتسهيلها ، وتطوير الكادرات العاملة في هذا المجال ، كما أكد حرص الأمانة العامة للاتحاد على التعاون مع جميع المجالس والبرلمانات العربية في جميع الظروف .

مخصصة لبحث التعديلات المقترحة على ميثاق الاتحاد وأنظمته كما تهيئ حالياً للمجتمعات المقبلة لمجلس مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي والتي ستعقد في الجزائر من 19 إلى 22 فبراير 2000 والتي سيتم فيها مناقشة جدول أعمال يضم بنوداً مهمة جداً من شأن التطرق إليها تعزيز التضامن العربي وتفوية أو اصر الأخوة بين البرلمانيين العرب وتهيئتهم لمواجهة التحديات التي تتفق أملاهم خصوصاً في هذه الظروف الخاصة جداً والتي تستدعي وحدة الصف .

**زيارة سلطنة عمان**

وتلبية لدعوة من معالي الشيخ عبد الله بن علي القتبى ، رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان ، قام الأمين العام للاتحاد بزيارة إلى سلطنة في الفترة من 6-8 شباط - فبراير - 2000 .

وقد أجرى السيد بوشكوح لقاءات ومحاضرات مع معالي رئيس مجلس الشورى العماني وأعضاء مكتب المجلس ، ومقابلات مع عدد من المسؤولين في سلطنة عمان تناول البحث فيها موضوع انتساب مجلس الشورى العماني إلى الاتحاد البرلماني العربي ، والأوضاع العربية الراهنة .



### الإمارات العربية المتحدة

#### تشكيل المجلس الوطني الاتحادي وانتخاب الرئيس وأعضاء مكتب المجلس

2 - سعادة حمد بن سلطان الدرمكي نائباً  
أولاً للرئيس .  
3 - سعادة أحمد محمد ناصر الخاطري  
نائباً ثانياً للرئيس .  
وكلاً من : سعادة علي بن عبيد الزعابي ،  
وسعادة سعيد بن علي بن علاوي مراقبين  
للمجلس .

في بداية العام الحالي 2000 تم تشكيل  
المجلس الوطني الاتحادي الجديد بمرسوم  
أميري ، وقد عقد المجلس الجديد جلسته الأولى  
في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي  
الثاني عشر بتاريخ 30/1/2000 ، وقام  
باتخاب رئيس المجلس ونائبيه ، وذلك على  
النحو التالي :  
1 - سعادة محمد خليفة بن حبتور رئيساً  
للمجلس .

### السورية

#### تعديل في تركيبة مكتب مجلس الشعب

الوزارة السورية الجديدة التي شكلها السيد محمد  
مصطفى مير و مؤخراً .

تم في دمشق انتخاب السيد أحمد الأحمد  
مراقباً في مكتب مجلس الشعب السوري بدلاً  
عن السيد نهاد مشنطط الذي عين وزيراً في

### العراق

#### انتخابات برلمانية جديدة

الخامسة للمجلس الوطني العراقي ، وفي  
الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الجديد تم

في أوائل نيسان الماضي جرت في العراق  
الشقيق انتخابات جديدة لاختيار أعضاء الدورة

- |  |   |
|--|---|
| <p>رئيس المجلس .<br/>       3 - الأستاذ عجیل جلال اسماعیل - نائباً<br/>       رئيس المجلس .<br/>       4 - الدكتور غالب الجاسم - أمین سر<br/>       المجلس .</p> | <p>انتخاب هیئة رئاسة المجلس للدورة الخامسة ،<br/>       وذلك على النحو التالي :<br/>       1 - الدكتور سعدون حمادي - رئيساً<br/>       للمجلس .<br/>       2 - الأستاذ حامد رشید الرواوى - نائباً</p> |
|--|---|

**نداء من المجلس الوطني  
إلى جميع البرلمانات العربية والدولية  
لرفع الحصار عن العراق**

على شعبنا تعسفاً وعدواناً ومن غير أساس قانوني أو سند من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الأمر الذي دفع الكثير من دول العالم بما في ذلك الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، فرنسا ، وروسيا الاتحادية والصين إلى الوقوف ضد هذا الحظر بل وإدانته .

**أيها الأخوة والأصدقاء**

لقد أصبح هذا الحظر الظالم غطاء لعدوان يومي مستمر تشنه الطائرات الأمريكية والبريطانية على شمال الوطن ووسطه وجنوبه يذهب ضحيته عشرات المواطنين من المدنيين الأبرياء فضلاً عن تدمير المنشآت المدنية والاقتصادية ، إلى جانب الخسائر المادية والبشرية الجسيمة التي يتعرض لها بلدنا ومواطننا يومياً جراء استخدام الطريق البري الطويل بين بغداد وعمان .. ولهذا فإننا باسم شعبنا المجاهد الصابر ونيابة عنه نتوجه إليكم بهذا النداء الذي ننادكم فيه العمل على جعل حكومات بلدانكم تفتح الأجواء أمام الطيران المدني من العراق وإليه وأن تبدأ شركات الطيران في بلدانكم بتنظيم الرحلات الجوية المدنية إلى العراق وبالعكس التزاماً منكم بقرارات مجلس الاتحاد البرلماني العربي المتخذة في دورته الثالثة والثلاثين الطارئة والتي عقدت في عمان في السابع والعشرين من كانون أول/ديسمبر/1998 ، وتتفيداً لها ، لاسيما الفقرات ثلاثة ورابعاً وعاشرأً وانسجاماً مع قرارات الاتحاد البرلماني الدولي المطالبة

وجه المجلس الوطني العراقي الجديد في الثاني والعشرين من أيار/مايو/2000 نداء إلى جميع برلمانات العالم ينادها فيه العمل على رفع الحصار الظالم المفروض عليه .

وفيما يلي نص النداء :

**( وقل أعملوا فسيراً الله عملكم ورسوله  
والمؤمنون )**

صدق الله العظيم

**أيها الأخوة والزملاء**

تعلمون أن اتجاهها متزايداً على مستوى العالم أصبح يدرك خطورة الحصار الجائر المفروض على شعبنا منذ أكثر من عشر سنوات ، وأثاره المدمرة على حياة الشعب العراقي ، فأخذ يطالب برفع هذا الحصار الظالم لوضع حد لمعاناة شعبنا المجاهد الصابر ووقف الظلم الذي يتعرض له لاسيما بعد تفزيذ العراق لكامل التراماته القانونية المترتبة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن ، وبعد أن تكشفت حقائق هذا العدوان وما لحقه من أضرار جسيمة في مختلف مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية إلى جانب نتائجه المدمرة على حياة مواطنينا إذ أدى إلى وفاة أكثر من مليون ونصف مليون مواطن جلهم من الأطفال والشيوخ كان بالإمكان إنقاذ حياة الكثير منهم بالعلاج السريع خارج الوطن عن طريق النقل الجوي المدني لو لا الحظر الجوي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

التي تطلق من جماهير أمتنا العربية ومن القوى الخيرة في العالم والشعوب المحبة للحرية والسلام .

ننتهز هذه الفرصة لنعبر لكم عن تقديرنا وأن يجد هذا النداء استجابة صادقة في نفوسكم تتحسسها قريباً بخطوات عملية لإنهاء هذا الحظر الجوي الظالم المنافي لكل قواعد القانون الدولي وحقوق الشعوب في السيادة على أوطانها والعيش بسلام .

**المجلس الوطني العراقي**

بإنتهاء كافة أنواع الحصارات المفروضة على البلدان المتخذة في المؤتمر الخامس والشانين (بيونغ بانغ 1991) والمؤتمر الرابع والستعين (بوخارست 1995) ، والمؤتمر الثالث بعد المائة (عمان 2000) .

**أيها الأخوة والأصدقاء في البرلمانات العربية والدولية**

إننا نتوجه إليكم لاتخاذ خطوات عملية وجادة لإنهاء الحظر الجوي المدني المفروض على شعبنا استجابة منكم لنداءات رفع الحصار

## فلاسـطـين

### بيان المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى الثانية والخمسين للنكبة

بتواصل نضالي ومقاومة بسلة وأثبتت وجوده على الأرض معلناً الحقيقة الفلسطينية مدوية في المكان والزمان مؤكداً ومعززاً وعيه لهويته الوطنية والتقويمية ولوحدته ووحدة الأرض والشعب والتاريخ .

**يا جماهير شعبنا البطل ..**

خمسون عاماً مضت على النكبة كانت رغم حجم المؤامرة التي تعرض لها شعبنا ، خمسون عاماً من الصمود والمقاومة ، خاض فيها شعبنا معارك الدفاع عن وجوده وتمثيله وكيانه ، فأبطل مقوله « أرض بلا شعب لشعب بلا وطن » وبلور هويته الوطنية وكتينونته السياسية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، منتزعاً اعتراف العالم بأسره بحقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف ، وها هو شعبنا اليوم يستكمل مسيرة تحرره الظافرة من براثن الاحتلال مرسخاً وجوده على أرض الوطن ، وهو اليوم أكثر من أي وقت مضى متشبث بأرضه وحقوقه عاقد العزم على المضي قدماً لانتزاع كامل حقوقه الوطنية ، في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة

بمناسبة مرور اثنين وخمسين عاماً على نكبة فلسطين وتأكيداً لثوابت النضال العربي والفلسطيني ، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني البيان التالي :

**يا جماهير شعبنا الفلسطيني المكافح :**

تصادف في الخامس عشر من أيار مرور الذكرى الثانية والخمسين لنكبة شعبنا الفلسطيني جراء الجريمة النكراء التي ارتکبها الحركة الصهيونية من خلال اغتصاب أرضنا وتشريد شعبنا بقوة السلاح والمجازر الدموية وحرمانه من حقوقه الوطنية والتاريخية ، فعبر عملية اقتلاع منظمة بقوة الإرهاب الصهيوني والاحتلال والقمع والقتل والتشريد والابعاد استهدف العدوان على شعبنا وجوده وهويته الوطنية ومعالم حياته وتطوره ، فكانت النكبة إحدى جرائم العصر الكبرى التي جرت على مرأى ومسمع المجتمع الدولي وتوطئ قواه الاستعمارية ، لكن شعبنا الذي ارتبط بأرضه وثيقاً من الأزل ، صمد صموداً أسطورياً بوجه محاولات إبادته وتدمير معالم حياته واحتجاز تطوره الحر ، فتشبث بأرضه ورد على النكبة

لحقوقنا الوطنية وبالاعتراف بحقنا في السيادة الوطنية وبحق اللاجئين بالعودة والتعويض عن كل مصائب أو ضرر وعن معاناة العقود السابقة، وأن يتخلّى عن ممارسته وعنجهيته ويفي بالتزاماته ويقدم استحقاقات السلام ، مؤكدين بأن لا سلام ولا أمن ولا استقرار إلا بعودة اللاجئين وانسحاب جيش الاحتلال عن كل الأرض المحتلة عام 1967 م وليقاف الاستيطان وتهويد القدس ، وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة ذات السيادة فوق ترابنا الوطني وعاصمتها القدس .

ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني شعبنا في هذه الظروف لتعزيز وحدته الوطنية ولحمل جبهته الداخلية ، معاهداً شعبنا في كافة أماكن تواجده عن الاستمرار بالمسيرة من أجل تحقيق الأهداف التي قضى من أجلها الشهداء وكله ثقة بأن شعبنا الأبي ، شعب الصمود والمقاومة الذي لم ولن تحمد فيه روح التحدي والتوف إلى الحرية قادر على مواجهة التحديات وأنه بوحدته وتلاحمه ورص صفوته سيتمكن بإذن الله تعالى من انتزاع حقوقه الوطنية وتجسيد سيادته الوطنية هذا العام باعتبارها حق طبيعي ومشروع كفلته القرارات والمواثيق الدولية ، كما ويدعو دول العالم التي شهدت على النكبة أن تتحمل مسؤولياتها في دعم شعبنا الفلسطيني وحقه بتجسيد استقلاله وسيادته والاعتراف بدولته المستقلة وعاصمتها القدس .

عاشت فلسطين ... والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار .

**المجلس الوطني الفلسطيني**

اختيار أمانة مؤتمر الشعب العام على النحو التالي :

وعاصمتها القدس .

وفي الذكرى الأربعين للنكبة ، التي تحمل جراءها شعبنا الكثير من المعاناة والظلم والألم والمشاق يتذكر شعبنا بكل اعتزاز وإكبار آلاف الشهداء الذين روت دمائهم الزكية ثرى الوطن المقدس ، كما يتذكر التضحيات الجسام التي قدمها شعبنا في كافة أماكن تواجده وآلاف الجرحى والأسرى ، ويجدد العهد لهم على المضي قدماً في سبيل الأهداف النبيلة التي ضحوا من أجلها ، وإذ تترافق هذه الذكرى مع الإضراب البطولي المفتوح الذي يخوضه معتقلونا البواسل في سجون ومعتقلات الاحتلال الصهيوني العاشر فلا يسعنا في المجلس الوطني الفلسطيني إلا أن نشد على أيدي أسرانا الأبطال ونکبر في شعبنا هذه الوقفة البطولية من أجل إطلاق سراحهم ، مؤكدين أن لا سلام دون خروج كافة المعتقلين من سجون الاحتلال دون قيد أو شرط .

**ياجماهير شعبنا الأبي ..**

بعد اثنين وخمسين عاماً من النكبة ، ومن الصمود والمقاومة ، وبعد أكثر من خمس سنوات على مسيرة التسوية السلمية الجارية ، أن الأوان لكي ينعم شعبنا بحريرته واستقلاله على أرض وطنه وأن يعود لأجله إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها وأن يتمتع شعبنا بسيادته الوطنية فوق تراب آبائه وأجداده .

ولعل مصداقية وجدية الجانب الإسرائيلي تجاه السلام هي اليوم في ظل مفاوضات الوضع الدائم على المحك ، ولابد من اعترافه بمسؤوليته السياسية والأخلاقية عن الجريمة النكراء التي ارتكبها بحق شعبنا وبالتالي تقديم استحقاقات هذا الاعتراف بالإفلاع عن التكرر

### **الجماهيرية العربية الليبية**

عقد مؤتمر الشعب العام دورته السنوية في الفترة من 27/3/2000 إلى 1/3/2000 وقرر إعادة

- 7 - الأخ محمد الحجازي أمين لشؤون البنية الأساسية والتخطيط العمراني والبيئة .
- 8 - الأخ د. مصطفى الزائدي أمين شؤون الموارد البشرية .
- 9 - الأخ سليمان الشحومي أمين الشؤون الخارجية .
- 10 - الأخ عبد السلام أحمد جوير أمين الشؤون الاقتصادية .
- 11 - الأخ د. محمد الحراري أمين الشؤون القانونية وحقوق الإنسان .
- 12 - الأخ مفتاح عبد السلام بوكر أمين الشؤون الأمنية .

- أعضاء أمانة مؤتمر الشعب العام :
- 1 - الأخ الزناتي محمد الزناتي أمين مؤتمر الشعب العام .
  - 2 - الأخ أحمد محمد ابراهيم الأمين المساعد لشؤون المؤتمرات الشعبية .
  - 3 - الأخ د. عبد القادر البغدادي الأمين المساعد لشؤون اللجان الشعبية .
  - 4 - الأخ الدكتور عبد الحميد الزناتي أمين الشؤون الثقافية والتعبئة الجماهيرية .
  - 5 - الأخ عيد الله إدريس أمين شؤون النقابات والاتحادات والروابط المهنية .
  - 6 - الأخ د. آمال محمود أمين الشؤون الاجتماعية .

### المفرب

#### إعادة انتخاب الراضي رئيساً لمجلس النواب

انتخاب سعادة عبد الواحد الراضي ، رئيساً لمجلس النواب للفترة الثانية من الولاية التشريعية 1997-2000 .

بتاريخ 14 نيسان/أبريل/2000 بدأ مجلس النواب المغربي دورته التشريعية الرباعية ، وفي الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة تم إعادة

### اليمن

#### بيان تضامني مع العراق

والمعيشية للشعب العراقي الشقيق وترتب عليها وفاة آلاف متزايدة من أبناء الشعب العربي العراقي وخصوصاً من الأطفال والنساء والشيوخ .

وإذاء ذلك فإن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية لا يرى مبرراً لاستمرار الحصار الظالم والذي لم يعد مقبولاً لا دولياً ولا عربياً ولا قومياً ولا إسلامياً ولذلك يطالب

تضامناً مع العراق الشقيق الذي يعاني الأمرين من الحصار الظالم المفروض عليه أصدر مجلس النواب اليمني البيان التالي نصه: تابع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية تطورات الأوضاع المأساوية في القطر العراقي جراء استمرار فرض الحصار الظالم على الشعب العراقي الشقيق والذي امتد لسنوات طوال مما أدى إلى سوء الأوضاع الصحية

العربي والإسلامي لإظهار تأييدهم لفك الحصار  
على الشعب العربي في القطر العراقي الشقيق.

صنعاء في 2000/6/5

**مجلس النواب في الجمهورية اليمنية**

برفعه فوراً .  
ويناشد جامعة الدول العربية ومنظمات  
المؤتمر الإسلامي وكل الحكومات العربية  
والإسلامية السعي برفع الحصار من جانبها .

ويدعوا البرلمانات العربية والمنظمات  
الشعبية الرسمية وغير رسمية في الوطن



## الدورة الاستثنائية لمجلس اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

والفعالية اللتين طبعتا الخطوات المؤدية إلى هذا الإنجاز .

- حضر الاجتماع ممثلاً المجالس الأعضاء في المؤتمر الإسلامي .

- القى معالي السيد ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإسلامي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية كلمة وصف فيها تعزيز العمل النيابي بالبلدان الإسلامية والدور الذي يتضطلع به المجالس الاستشارية والتشريعية في تحقيق المشاركة الشعبية واتخاذ القرار ورسم مستقبل الشعوب ، وشدد على أهمية تطرق اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى موضوعات التحديات المفروضة على الأمة الإسلامية مثل نزع السلاح والأمن الدولي والمشاركة الفعالة في صنع القرار الدولي وحقوق الإنسان والتنمية البشرية وقضايا المرأة والشباب ومكافحة الفقر بالإضافة إلى مسألة العولمة . وبخصوص هذه الظاهرة وما ينتج عنها من غزو ثقافي ، دعا معاليه الاتحاد إلى إعداد استراتيجية لحماية وصيانة النظام الأخلاقي والتراكم الثقافي المسلمين وعرضها على المجالس الوطنية كمرجعية موحدة . وأشار إلى الأحداث الأخيرة التي شهدتها الساحة السياسية الإسلامية ومن ضمنها قضية فلسطين وللهجومات الأخيرة لإسرائيل على الأرضي اللبناني ومعاناة الشعب الشيشاني

انعقدت في طهران يومي 28 و 29 شباط - فبراير 2000 اجتماعات الدورة الاستثنائية لمجلس اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وقد ناقشت الدورة عدداً من المواضيع من أبرزها : الموازنة العامة ، انتخاب أمين عام للاتحاد ، طلبات الانتساب إلى الاتحاد ، شعار الاتحاد ... وغيرها . وبعد الانتهاء من المداولات صدر عن الدورة تقرير تضمن ما يلي :

- عقدت الدورة الاستثنائية لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بطهران يومي 28 و 29 فبراير 2000 بدعوة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

- افتتح الاجتماع بتلاوة بيانات من الذكر الحكيم .

- ترأس الجلسة الافتتاحية نبيه بري رئيس البرلمان اللبناني ونائب رئيس المجلس الذي رحب بالمشاركين وأعرب عن شكره وامتنانه للجمهورية الإسلامية الإيرانية قيادة وحكومة وشعباً على تكريمهما باستضافة هذه الدورة الاستثنائية لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وللدعم الذي ما فتئت تقدمه للاتحاد منذ تأسيسه في شهر يونيو من السنة الماضية وأشاد كذلك بالإرادة

لائحة الإجراءات الخاصة بمجلس الاتحاد  
كقاعدة لتسخير جلساته .

- وصادق المجلس على طلب العضوية الكاملة في الاتحاد لمجلس الأمة الكويتي وبرلمان كل من النiger وغينيا بيساو ، وانتخب المجلس ابراهيم أحمد عوف ، من جمهورية مصر العربية ، أميناً عاماً للاتحاد وأدى القسم أمام الاجتماع .

- بالنسبة لشعار الاتحاد ، كلف المجلس أمانة الاتحاد بدراسة إمكانية تنظيم مسابقة تتوج بجائزة يشارك فيها فنانون مسلمون مختصون من أجل انتقاء أحسن التصاميم ، وذلك على أن تدرس المشروعات من قبل لجنة فنية تشكلها الأمانة ثم تعرض النتائج على اللجنة التنفيذية تمهدأً لعرضها على اجتماع مقبل للمجلس .

- ورحب المجلس بالطلب الذي تقدمت به جمهورية مصر العربية باستضافة الدورة العادية الثانية للمجلس في مدينة القاهرة ، في تاريخ يتم تحديده بالتشاور بين أمانة الاتحاد والجهات المعنية في مصر .

- أصدر المجلس بياناً يدين فيه الممارسات الإسرائيليية تجاه لبنان وفلسطين وسوريا ويدعم مسامي هذه الدول ومجهوداتها في الدفاع عن حقوقها الثابتة والعيش في أمن واستقرار .

- توجه المجلس بعبارات الشكر والامتنان إلى فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ورئيس الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي على ما يقوم به من أعمال ومبادرات في خدمة المصالح الحيوية للأمة الإسلامية وتعزيز تضامنها .

- كما أعرب المجلس عن شكره للحكومة وللشعب الإيرانيين على استضافة الدورة الاستثنائية لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مدينة طهران ، مقر الاتحاد وعلى كل الدعم الذي قدمته ولا تزال تقدمه الجمهورية الإسلامية الإيرانية لهذه المؤسسة الفتية .

- أشاد المجلس بالدور الإيجابي الذي

ال المسلم ، موجهاً نداء إلى البلدان الإسلامية من أجل دعم جهود وكفاح جميع الشعوب والأقليات الإسلامية في الدفاع عن حقوقها الثابتة .

صادق الاجتماع على جدول أعمال وبرنامج عمله .

كما استمع مجلس الاتحاد في اجتماعه إلى العرض الذي قدمه السفير محمد بيروفي رئيس الأمانة المؤقتة للاتحاد والذي تضمن تقريراً عن الأعمال التي أنجزتها الأمانة المؤقتة منذ إنشاء الاتحاد في شهر يونيو 1999 ومعلومات تقديمية عن مجلد النقط المدرجة في جدول أعمال الاجتماع .

- أخذ الاجتماع علمًا ، مع التقدير ، بتقرير الدورة الثالثة لجنة التنفيذية .

- تولى الأستاذ على نوهوم ديالو مثل برلمان مالي ، بصفته نائباً لرئيس المجلس الرئاسة لتسخير بقية أشغال الاجتماع .

- اعتمد المجلس نسبة 25% من الموازنة المقترحة من طرف الأمانة المؤقتة للاتحاد بمبلغ 237500 دولار أمريكي ، وذلك لتمكين الاتحاد من الشروع في مزاولة مهامها .

- دعا المجلس الأمين العام المنتخب إلى إعداد تقارير النفقات الضرورية للأمانة العامة وإعادة تقييم البنود الرئيسة للأمانة العامة لتقديمها إلى الاجتماع المقبل بنهایة سنة 2000 وتقديم مشروع موازنة الأمانة للسنة المالية 2000 إلى الاجتماع ذاته .

- اعتمد المجلس نسبة مساهمة الحكومات نفسها في موازنة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتسديد مساهمات المجالس الأعضاء في موازنة أمانة الاتحاد .

- طالب المجلس الأمين العام للاتحاد بالإسراع في اتخاذ التدابير الإجرائية اللازمة لتحصيل المساهمات المقررة ، وحيث أعضاء الاتحاد على المبادرة بتسديد حصصها في الموازنة المؤقتة لأمانة الاتحاد كما تم إقرارها في هذا الاجتماع .

- ووافق الاجتماع من حيث المبدأ على

ما كان له الأثر الإيجابي الكبير في تيسير  
أشغال المجلس .

- شكر المجلس جميع أعضاء السكرتارية  
الفنية من مقررين ومتجمين وطابعين على  
الخدمات التي قاموا بها في سبيل تسهيل أعمال  
الاجتماع .

اضطلعت به الأمانة العامة للاتحاد ، وأعرب  
عن تمنياته بالنجاح والتوفيق لمعالي السيد  
ابراهيم أحمد عوف الأمين العام للاتحاد .

- أشاد كذلك المجلس بكل من معالي السيد  
نبيه بري رئيس البرلمان اللبناني والأستاذ على  
نوهوم ديلو رئيس برلمان مالي اللذين ترأسا  
هذا الاجتماع ، ونوه بإدارتهما الحسنة لمداولاته

## بيان الاتحاد دعمًا للبنان وسوريا وحقوق الشعب الفلسطيني

ويعلن المجلس تضامنه الكامل ودعمه للبنان  
في مطالبه بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي  
رقم 425 الذي يطالب إسرائيل بالإنسحاب  
الكامل غير المشروط من الجنوب اللبناني  
المحتل . كما أدان قرار المحكمة الإسرائيلية  
العليا باعتبار الرهائن اللبنانيين المحتجزين في  
سجون الاحتلال « أوراق مساومة وطالب  
بالإفراج الفوري عنهم وكذلك المقاومة الوطنية  
اللبنانية حقًا واجبًا ومشروعًا ومشرفاً للنضال  
العربي ، استنادًا إلى حق الدفاع الشرعي ضد  
الاحتلال الإسرائيلي .

ويدعم المجلس كذلك الموقف الوطني الثابت  
الذي تنتهك سوريا قيادة وشعباً ، في مواجهة  
التحدي الصهيوني الرافض للإنسحاب من  
الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وجنوب  
لبنان والجولان . كما يدعم موقف المفاوض  
السوري في مفاوضات السلام الذي اعتبرته  
سوريا خياراً استراتيجياً لها من خلال تأكيدها  
على وجوب تطبيق قرارات الشرعية الدولية  
القاضية بإلزام إسرائيل بالإنسحاب من كل  
الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان حتى  
حدود الرابع من يونيو .

ويؤكد المجلس أيضاً الحقوق المشروعة  
وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ومن  
بينها حقه في الاستقلال والعودة وإقامة دولته

أصدر اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في  
منظمة المؤتمر الإسلامي في ختام أعمال  
الدورة الاستثنائية لمجلسه بياناً أكد فيه دعمه  
الكامل للبنان وصموده البطولي في وجه  
العدوان الصهيوني . كما أكد البيان دعمه أيضاً  
للموقف الوطني الثابت لسوريا في وجه  
المراوغة الإسرائيلية وإصرارها على ضرورة  
تطبيق كل مقررات الشرعية الدولية ، ودعا  
أيضاً إلى التمسك بالحقوق المشروعة للشعب  
الفلسطيني .

وفيما يلي نص البيان :

إن مجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في  
منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع في دورته  
الاستثنائية في طهران يومي 28 و29 فبراير  
2000 ، إذ يعرب عن عميق القلق بسبب  
الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الجنوب  
اللبناني وبقاعه الغربي ، التي تشكل انتهاكاً  
صارخاً لاتفاقية جنيف لعام 1949 ولاتفاقية  
لاهـاي لعام 1907 ولإعلان العالمي لحقوق  
الإنسان ولمبادئ القانون الدولي وأهداف هيئة  
الأمم المتحدة ، يدين ويسنتـر بصورة خاصة  
الاعتداء الإسرائيلي الأخير على الأهداف  
المدنية والبنيـة التحتـية في لبنان والـذي يسبـب  
تصعيداً خطـيراً للتوـتر في المنـطقة وخرـقاً لـاتفاقـ  
تفاـهم اـبرـيل 1996 .

للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية الضغط على الحكومات التي تواصل مساعدة إسرائيل على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية من أجل وقف هذه المساعدات التي تشجعها على سياستها العرقية والعدوانية والتوسعية .

المستقلة وعاصمتها القدس الشريف . ويدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على سرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة . ويطلب المجلس من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الدولية

### الدورة الثالثة العادية لمجلس الاتحاد

الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد المقرر عقدها بالمملكة المغربية عام 2001 .

10 - المصادقة على الوثائق الأساسية التالية :

أ - لائحة الإجراءات الخاصة بمجلس الاتحاد .

ب - الترتيبات التنظيمية لأمانة الاتحاد .

ج - الترتيبات الإدارية والنظام الأساسي لموظفي أمانة الاتحاد .

د - القواعد المالية لأمانة الاتحاد .

11 - المصادقة على تقرير الأمين العام للنفقات الضرورية لأمانة الاتحاد وإعادة تصويب ميزانيتها حتى نهاية سنة 2000 .

12 - المصادقة على ميزانية مانة الاتحاد عن العام المالي 2001 .

13 - اختصار اسم الاتحاد وأختيار شعار له .

14 - تاريخ ومكان اجتماع الدورة الثالثة للمجلس .

15 - ما يستجد من أعمال .

16 - اعتماد تقرير المجلس .

وتلبية لدعوة مجلس الشعب المصري فقد تقرر عقد الدورة الثالثة العادية لمجلس اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في القاهرة يومي 4-5-6 يونيو 2000 وسوف يناقش المجلس البنود التالية المدرجة في مشروع جدول أعماله :

1 - افتتاح الاجتماع .

2 - المصادقة على جدول الأعمال .

3 - المصادقة على برنامج العمل .

4 - تقرير أمين عام الاتحاد .

5 - تقرير الدورة الرابعة للجنة التنفيذية .

6 - السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وبناء معالم استراتيجية برلمانية لحفظ على القدس الشريف .

7 - التعاون الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية، ومواجهة التحديات الاقتصادية خاصة مشكلات الدين ونقل التكنولوجيا وتطبيق اتفاقيات التجارة العالمية .

8 - طرح رؤية إسلامية مشتركة في فعاليات الحوار بين الحضارات .

9 - إعداد مشروع جدول أعمال وبرنامج عمل

## نَقْادِيرُ

- 1 -

**تقدير الأمانة العامة  
للاتحاد البرلماني العربي  
عن أعمال ونتائج المؤتمر البرلماني الدولي الثالث  
حول الأمن والتعاون  
في حوض البحر الأبيض المتوسط**

مراسيليا من 30/3/2000

ضرورة إيجاد صيغ جديدة للتعاون بين البلدان الأوروبية الغربية ومختلف المجموعات الإقليمية أو الإثنية ، وفي مقدمتها بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط . وقد أقر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فكرة السيد مورو، ودعا إلى فتح حوار مع بلدان المتوسط لإيجاد الصيغة المناسبة . إلا أن مساعي التنفيذ اصطدمت دائمًا بالحجم الكبير للمشاكل والصراعات القائمة بين دول المنطقة ، والتبادر الكبير في المواقف إزاء هذه المشاكل لا سيما مشاكل الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، قضية قبرص وغيرها ... وغيرها.

وبقيت الفكرة مدرجة في جدول أعمال المنظمات البرلمانية الأوروبية المختلفة مثل : المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي واتحاد

### أولاً - البدايات :

(لحمة عن نشوء فكرة عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط )

البحر الأبيض المتوسط هو بحر قاري داخلي تطل شواطئه في الشمال والجنوب والشرق على قارات ثلاث : أوروبا ، إفريقيا وأسيا ، وعبر آلاف السنين جمع هذا البحر حول شواطئه في مصير مشترك العديد من شعوب القارات الثلاث التي نشأت بينهم علاقات متعددة ومتباينة امترجت من خلالها وتفاعلاتها حضارتهم وثقافاتهم ولغاتهم واقتصادياتهم .

ظهرت فكرة عقد مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة المتوسط لأول مرة عندما اقترح السيد الدو مورو، رئيس وزراء إيطاليا ، في عام 1972 أثناء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

المؤتمر والقضايا الأساسية التي سيناقشها ، والمشاركين فيه والهيكل العام الإداري لانعقاده . وحددت شهر حزيران - يونيو / 1992 موعداً لانعقاده في مالقا باسبانيا<sup>1</sup> .

وصدرت عن المؤتمر وثيقة هامة تناولت قضايا الأمن والاستقرار والتعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والاجتماعي بين الدول المتشابطة على المتوسط كما قرر مؤتمر مالقا تكريس عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط كعملية متواصلة وعقد مؤتمر في إطارها مرة كل أربعة أعوام .

في تشرين الثاني (نوفمبر ) 1996 عقد المؤتمر الثاني لهذه العملية في مالطا . وبعده مباشرة بدأت أعمال التحضير لانعقاد المؤتمر الثالث لهذه العملية الذي كان مقرراً عقده في تونس ثم تغير مكان انعقاده إلى مرسيليا بسبب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تونس .

#### ثانياً - المشاركون في المؤتمر :

شاركت في أعمال مؤتمر مرسيليا وفود تمثل ثلاثة مستويات من المشاركين :

**1-المشاركون الرئيسيون من برلمانات الدول الآتية :**

- إسبانيا - الجزائر - قبرص - مصر -
- جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة -
- إسبانيا - فرنسا - إسرائيل - إيطاليا -
- الجمهورية العربية الليبية - الأردن - مالطا -
- المغرب - موناكو - البرتغال - سلوفينيا -
- تونس - تركيا - يوغوسلافيا<sup>2</sup> -

<sup>1</sup> ترافقت هذه التطورات البرلمانية لتجسيد عملية الحوار المتوسطي مع نشاط حكومي تجسيد في المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة على مستوى وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية غير الأوروبية وصدر إعلان برشلونة الذي يطرح مبدأ الشراكة الأوروبية - المتوسطية عن طريق

حوار سياسي ناشط ومنتظم

<sup>2</sup> تغيب مجلس الشعب السوري ومجلس النواب اللبناني عن المشاركة في المؤتمر

أوروبا الغربية ... إلخ ، بانتظار الفرصة السائحة لإقامة هذا الحوار وتجسيده في إطار وهيئات دائمة .

وخلال المؤتمر 83 للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في قبرص ( نيسان - إبريل / 1990 ) تقدمت الشعبة القبرصية بطلب إدراج بند إضافي حول الحوار بين دول المتوسط في جدول أعمال المؤتمر . وتبني المؤتمر هذا الاقتراح وأصدر قراراً يدعو إلى عقد مؤتمر للبرلمانيين في جميع الدول الواقعة على البحر المتوسط تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي بهدف مناقشة التدابير التي من شأنها معالجة الأولويات البيئية مثل تلوث البحر ، وتحديد الإجراءات الكفيلة بتطوير السلام والأمن في المنطقة والتعاون الوثيق في مختلف الميادين لـ ( فيه خدمة مصالح جميع شعوب المنطقة ) .

- وناقش المؤتمر 84 للاتحاد البرلماني الدولي ( الأوروغواي - أكتوبر - تشرين أول / 1990 ) كيفية تفيذ توصية المؤتمر 83 . وقرر تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة من أعضاء من اللجنة التنفيذية يمثلون البلدان المتوسطية وهم :

السيد مارتينيز ( إسبانيا ) والسيدة ليلي تقلا ( مصر ) والسيد تافيرنير ( فرنسا )، وتتكليفها القيام بجميع الاتصالات اللازمة مع الشعب الوطنية في البلدان المتوسطية لوضع اقتراحات حول الأشكال الممكنة لعقد مؤتمر برلماني دولي لبحث موضوع الأمن والتعاون بين البلدان المتشابطة على المتوسط .

- وفي المؤتمر 85 للاتحاد البرلماني الدولي ( بيونغ يانغ - نيسان - أيار / 1999 ) قدمت اللجنة التنفيذية تقريراً حول اتصالاتها مع الشعب البرلمانية في منطقة المتوسط ، وقرر مجلس الاتحاد تمديد ولاية اللجنة حتى المؤتمر القادم .

- في المؤتمر 86 ( تشيلي - تشرين أول - أكتوبر / 1991 ) قدمت اللجنة التنفيذية تقريراً مفصلاً تضمن تصوراتها حول انعقاد

#### رابعاً - جلسة الافتتاح :

جرت جلسة افتتاح المؤتمر البرلماني الثالث حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط في القاعة الكبرى من مقر إدارة إقليم بروفنس في مرسيليا (أوتيل دوريجيون) . وحضر حفل الافتتاح بالإضافة إلى الوفود المشاركة رسمياً في المؤتمر ، رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي ، ورئيس مقاطعة الشاطئ اللازوردي و عدد من نواب المجلس الإقليمي ومجلس بلدية مرسيليا.

بدأت جلسة الافتتاح بكلمة ترحيبية قصيرة ألقاها السيد ميشيل فوزيل رئيس الشعبة البرلمانية الفرنسية، رحب في مستهلها بالمشاركين في أعمال المؤتمر متمنيا لهم عملاً مثراً وإقامة طيبة في مرسيليا ، وأكد السيد فوزيل أهمية عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط بالنسبة لدول المنطقة ، موضحاً أن هذه العملية التي بدأ قبل ثمانية أعوام قد أثبتت جدواها وأهميتها في مختلف مجالات التعاون ، وإن مسيرتها تتواصل حتى تحقق الأهداف المرجوة منها . كذلك أوضح السيد فوزيل أن الاهتمام بحوض المتوسط ومشاكله والعلاقة مع دولة تشكل ركناً هاماً من أركان السياسة الخارجية الفرنسية والأوروبية . وأضاف السيد فوزيل يقول أن أهمية المؤتمر الحالي تعود إلى أنه يزج بطاقة البرلمانين في تعزيز عملية الحوار بين دول المتوسط وإعطائهما بعداً شعرياً أكبر يزيد من أهميتها ومن فرص نجاحها .

ثم تلا السيد فوزيل رسالة موجهة إلى المؤتمر من السيد جاك شيراك ، رئيس جمهورية فرنسا . وقد أعربت رسالة السيد شيراك في البداية عن السعادة لاتقاد المؤتمر البرلماني المتوسطي في مرسيليا وولكون العلاقات البرلمانية تلعب دوراً هاماً إلى جانب تحرك الحكومات الدبلوماسي باتجاه تفاهم أكبر بين الشعوب .

وأشار الرئيس شيراك في رسالته إلى أن

#### 2-المشاركون المنتسبون :

فاسطين - الاتحاد البرلماني العربي - الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا - الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في البحر الأسود، مجلس اتحاد أوروبا الغربية - المجلس الاستشاري المغاربي - البرلمان الأوروبي .

#### 3-مراقبون يمثلون ببرلمانات الدول الآتية :

ألمانيا - بلغاريا - ملاوي - بيرو - بولونيا - جمهورية التشيك - رومانيا - سويسرا - الاتحاد الروسي . بالإضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وبعض هيئاتها المختصة .

#### ثالثاً - جدول أعمال المؤتمر :

1. انتخاب رئيس المؤتمر وتعيين نواب الرئيس .

2. إقرار جدول الأعمال .

3. إقرار اللائحة الداخلية للمؤتمر .

4. تعيين رؤساء ومقرري لجان الصياغة الثلاث والمقرر العام للمؤتمر .

5. تعزيز الأمن وتطوير التعاون في حوض المتوسط .

الاستقرار الإقليمي : الجوانب السياسية والعسكرية للأمن .

التنمية المشتركة والشراكة : التعاون والشراكة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والبيئية .

الحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان : الاحترام المتبادل ، التعاون التكافي والبعد الإنساني .

تدابير المتابعة والعمل المستقبلي .

6. دراسة تقرير لجنة التنسيق وإقرار الوثيقة الختامية .

7. اختتام المؤتمر .

ذلك تلا السيد فوزيل برقية تحيية إلى المؤتمر من السيد لوينيل جوسبان ، رئيس وزراء فرنسا، أعرب فيها عن اقتناعه بضرورة وجود تعاون أكبر وتنسيق متزايد بين شعوب وحكومات المتوسط من أجل وضع تعريف لسياسة الأمن الإقليمي في مصلحة الجميع . ونوهت البرقية بأن السيد أوبيير فيدررين ، وزير الخارجية الفرنسي، سيحضر إحدى الجلسات ليطرح آراء الحكومة الفرنسية حول الوضع في المتوسط .

ثم ألقى السيد أندرز جونسون، بالنيابة عن رئيسة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي السيدة نجمة هبة الله، كلمة الاتحاد . وقد اعتذر السيدة هبة الله عن الحضور لانشغالها بأمور أخرى غاية في الأهمية في برلمان بلادها . وأشارت الكلمة في البداية إلى اعتزاز الاتحاد البرلماني الدولي بتدشين الجانب البرلماني من عملية الأمن والتعاون في المتوسط ومتابعته المستمرة لها . وأكدت الكلمة أيضاً أن هذه العملية تصب في مصلحة شعوب المتوسط قاطبة وإن تحقيق أهدافها سيعود بالخير والفائدة على هذه الشعوب من جهة ، ويؤدي إلى الاستقرار والسلام فيها وفي المناطق المرتبطة بها ، من جهة أخرى . وقبل أن تختتم الكلمة جرى التتويه فيها إلى الأباء المالية التي يرتبا استمرار هذه العملية على ميزانية الاتحاد البرلماني الدولي . وطالبت السيدة هبة الله بضرورة دراسة هذه المسألة وإيجاد الحل الناجع لها، ثم تمنت للمؤتمر النجاح .

وكان آخر المتحدثين في جلسة الافتتاح السيد بونسلي ، رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي . وقد أوضح السيد بونسلي أن ثمة ثلاثة أسباب تدعى إلى الارتياح بالنسبة لانعقاد المؤتمر : الأولى - أنه يمثل حواراً يأتي في الوقت المناسب في أجواء التطورات الهامة التي تعصف بالمنطقة، لا سيما أجواء الحوارات حول السلام ، وتعزيز الديمقراطية ، ورغبة جميع الأطراف في إقامة حوار بناء .

فرنسا تعمل منذ 5 سنوات وبإصرار على تنفيذ آلية شاملة ابتدأت في تشرين الثاني - نوفمبر 1995 في برشلونة . وإن هذا المشروع الهام الذي يتضمن اتفاقيات تعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الإثنى عشر من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ، هو أحد أهم العناصر لبناء عالم متوازن متعدد الأقطاب .

ذلك أكد الرئيس الفرنسي أن الشراكة الأوروبية - المتوسطية ، تشكل بحد ذاتها تجديداً من خلال الطموح الذي تعبّر عنه . فهي تهدف وبصرية واحدة ، من خلال التعاون المعزز وتنوع التبادلات بين الشعوب إلى إحلال السلام والأمن في مجمل المنطقة ، وذلك يستدعي عدة مراحل ، ويتطلب مجهوداً من الجميع لإزالة عوامل التوتر الموجودة .

و عبرت الرسالة عن عزم فرنسا المشاركة في هذه العملية بكل ما أوتيت من وسائل . وهي ستقوم من خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من هذا العام بتأمين النجاح للمؤتمر الرابع لبرشلونة والذي سيعقد في مرسيليا . والمأمول أن تسمح الظروف بعد قدمة لرؤساء الدول والحكومات المتوسطية لمنح دفع جديد وقوي للعلاقات بين شاطئي بحرنا المشترك . وأضاف السيد شيراك يقول في رسالته إن الأمن والتعاون يدخلان في صلب هذه العملية ، وهما لا ينفصلان عن بعضهما . فمن البديهي أنه لن يكون هناك أمن حول المتوسط بدون قيام تعاون بين الدول . ومن هذا المنطلق فإننا نبدي اهتماماً كبيراً بالسلام في الشرق الأوسط الذي تشارك فرنسا في عملية التسوية فيه بحثاً عن حل شامل وعادل و دائم .

وانطلاقاً من نفس الروح ، قامت فرنسا منذ مؤتمر برشلونة ، بطرح فكرة معاهدة للسلام والاستقرار في حوض المتوسط . هذه المعاهدة هدفها تنظيم وتعزيز البعد السياسي والأمني للشراكة الأوروبية المتوسطية بالتوافق مع الآليات الموجودة في المجال الاقتصادي والثقافي والإنساني .

سلوفينيا ) مقرراً .

**اللجنة الثانية :** السيد زورينو ( من البرتغال ) رئيساً ، والسيدة صفالى ( من المغرب ) مقرراً .

**اللجنة الثالثة :** السيدة دامانتو ( من مالطا ) رئيساً ، والسيدة ليلى شرف ( من الأردن ) مقرراً .

بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية تعاقب على منصة الخطابة رؤساء الوفود المشاركة فألقوا كلمات وفودهم التي تضمنت آراء برلماناتهم في مجل الأوضاع في حوض المتوسط وكيفية تحقيق أهداف عملية الأمن و التعاون بين بلدان الحوض . كذلك تناولت الكلمات آراء الوفود في مشروع الوثيقة الختامية الذي وزع قبل انعقاد المؤتمر ، والتعديلات التي تقترح الوفود إدخالها في مشروع الوثيقة التي ستتصدر في ختام أعمال المؤتمر .

بعد الانتهاء من كلمات رؤساء الوفود خصص يوم الأحد الواقع في 2000/4/2 لاجتماعات لجان الصياغة التي درستاقتراحات المطلوب إدخالها في مشروع الوثيقة قبل عرضها على الجلسة الختامية للمؤتمر .

#### **سادساً- الجلسة الختامية**

بدأت الجلسة الختامية للمؤتمر بالاستماع إلى تقارير اللجان المشكلة والتقرير المقدم من المقرر العام للمؤتمر . وقد عرضت هذه التقارير وقائع ما جرى في اللجان والتعديلات المقترحة إدخالها في الوثيقة الختامية . وقد أقر المؤتمر تلك التعديلات ، وكلف سكرتارية المؤتمر بإضافتها إلى متن الوثيقة الختامية .

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر تحدث عدد من ممثلي الوفود معربين عن شكرهم للشعبة البرلمانية الفرنسية على استضافتها أعمال المؤتمر وعلى الأجواء الجيدة التي وفرتها للمشاركين في الاجتماع . كما أعرب الجميع

الثاني - إن المؤتمر يشكل تجسيداً للدبلوماسية البرلمانية - التي أصبحت أمراً واقعاً تمارسه البرلمانيات لإعطاء بعد برلماني للعلاقات الدولية .

الثالث - انعقاد المؤتمر في مرسيليا ، مباشرة على شاطئ المتوسط .

وقدم السيد بونسلي ثلاثة اقتراحات يعتقد أنها مفيدة جداً لتوسيع عملية الأمن والتعاون في المتوسط وهي :

1. الاهتمام بالشباب والاعتماد عليهم أكثر فأكثر - واقتراح بهذا الصدد إنشاء مكتب متخصص للشباب .

2. التعاون في نطاق اللامركزية .

3. ضمان حرية تنقل الأشخاص والأفكار والبضائع .

**خامساً - جلسات العمل انتخاب رئيس المؤتمر**  
**- تشكيل مكاتب لجان الصياغة - المناقشات**  
**- أعمال اللجان**

انتخاب رئيس المؤتمر : وافق المؤتمر بالإجماع على الاقتراح الوارد من اللجنة التحضيرية ولجنة التنسيق على انتخاب السيد ميشيل فوزيل ، رئيس الشعبة البرلمانية الفرنسية ، رئيساً للمؤتمر . وقد شكر السيد فوزيل المؤتمر على هذه التقى وطلب إلى الوفود تسمية ممثلين عنها لمنصب نواب رئيس المؤتمر ليتسنى لها المشاركة في إدارة الأعمال والجلسات .

ذلك وافق المؤتمر على جدول الأعمال وعلى اللائحة الداخلية لتسهيل أعماله .

وأقر بالإجماع تعيين المقرر العام للمؤتمر وتشكيل مكاتب لجان الصياغة وذلك على النحو التالي :

المقرر العام : السيد عفيف شبيوب ( من تونس ).

**اللجنة الأولى :** السيد محمد عبد اللات ( من مصر ) رئيساً ، والسيد باتيلي ( من

بأعضاء الوفود المشاركة ، وأكد أهمية الاجتماع التشاركي للوفود العربية للتوصل إلى مواقف موحدة من مشروع الوثيقة الختامية الذي سيعرض على المؤتمر . ثم طلب إلى السيد عبد الواحد الراضي ، رئيس مجلس النواب المغربي ، عضو لجنة التنسيق والتحضير للمؤتمر ، إعطاء حوصلة لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع للجنة . قدم السيد الراضي تقريراً موجزاً عن اجتماع لجنة التنسيق أشار فيه خصوصاً إلى الأمور التالية :

- اعتذار كل من السيدين سولانا ، المفوض الأوروبي و د.عصمت عبد المجيد ، أمين عام جامعة الدول العربية عن المشاركة في أعمال المؤتمر .
- الاتفاق على تسمية مكاتب اللجان (رؤساء ومقررين ) وأن التمثيل العربي موجود في اللجان الثلاث .
- توقيع مشروع الوثيقة في اللجنة ولكن لم تدخل تعديلات ، وجو الوثيقة هو نفس أجواء وثيقتي مالقا و مالطا .

وبعد مناقشة شارك فيها أعضاء الوفود الحاضرين وانتقادهم لتأخر أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإرسال مشروع الوثيقة إلى ما قبل المؤتمر بأيام قليلة فقط تم الاتفاق على ضرورة توحيد الملاحظات العربية على مشروع الوثيقة وتوزيع هذه الملاحظات لطرحها في لجان الصياغة والعمل على إدخالها في متن الوثيقة . وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تنسيق عربية من ممثل عن كل وفد شارك في الاجتماع ، بالإضافة إلى وفد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي لصياغة التعديلات المقترحة .

وقد اجتمعت اللجنة مباشرة بعد انتهاء الاجتماع وتم الاتفاق بين أعضائها على طرح القضية التالية :

-إيراد نص صريح في الوثيقة يدعو إلى رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية .

عن تفاؤلهم بتوافق عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط وتشييط المبادرات بين جميع البلدان ، لاسيما بين بلدان الشمال والجنوب . كذلك ألقى السيد فوزيل ، رئيس الشعبة البرلمانية الفرنسية ، رئيس المؤتمر ، كلمة ختامية أعرب فيها عن شكره للمشاركين في المؤتمر على الكلمات الطيبة التي قالوها بحق بلده وعلى الجهود التيبذلوها لإنجاح أعمال المؤتمر .

ثم أعلن عن اختتام أعمال المؤتمر .

#### سابعاً- الاجتماع التشاركي للوفود العربية

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في مؤتمر مرسيليا اجتماعاً تشاركيًّا لتوحيد مواقفها من القضايا المطروحة أمام المؤتمر . شاركت في الاجتماع وفود تمثل برلمانات البلدان الآتية: الأردن - تونس - الجزائر - فلسطين - المغرب والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي . وتغيب عن الاجتماع وفداً مصر والجماهيرية لوصولهما متأخرتين إلى مرسيليا . أما برلماناً سورياً ولبنانياً فلم يشاركاً في أعمال المؤتمر .

ترأس الاجتماع السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي . وناقش الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود الآتية :

1.التشاور حول القضايا التي ترى الوفود العربية ضرورة لإضافتها إلى أو تعديلها في مشروع الوثيقة الختامية.

2.تسمية ممثلي الجانب العربي في لجان الصياغة الثلاث :

◆ السلة الأولى : الاستقرار الإقليمي

◆ السلة الثانية : التنمية المشتركة والشراكة

◆ السلة الثالثة : الحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان

3.ما يستجد من أعمال .

في بداية الاجتماع رحب السيد بن صالح

اللإنسانية .

تم توزيع هذه الملاحظات على أعضاء الوفود العربية المشاركة لطرحها في اجتماعات لجان الصياغة .

وقد تمكنـت الوفود العربية من إدخال جميع هذه الاقتراحات في متن الوثيقة الختامية التي أقرـها المؤتمـر .

### ثامناً - ملاحظات على هامش المؤتمـر

[1] استمعـ المؤتمـر إلى كلمة سياسـة شاملـة من السيد أوبير فيـدريـن ، وزـيرـ الخارجـية الفـرنـسـية طـرحـ فيها الأـفـكارـ الأسـاسـيةـ الآـتـيةـ :

♦ المتوسطـ كان دائمـاً مكانـاً تـركـزـتـ فيهـ النـزـاعـاتـ ، وـالمـهمـةـ المـطـروـحةـ الآـنـ إنـهـاءـ الـصـراـعـاتـ وـتـحـويـلـهـ إـلـىـ بـحـيرـةـ تـعـاـونـ وـسـلـامـ .

♦ تـوجـدـ فـوـارـقـ كـبـيرـةـ اـقـصـادـيـةـ وـسـيـاسـيـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ وـتـقـافـيـةـ بـيـنـ الشـمـالـ وـالـجـنـوبـ وـيـجـبـ التـقـليلـ مـنـ الفـجـوةـ بـيـنـ بلـدانـ الشـاطـئـيـنـ الشـمـالـيـ وـالـجـنـوـبـيـ .

♦ فـرـنـسـاـ تـعـتـرـفـ أنـ ثـمـةـ فـرـصـةـ سـانـحةـ لـحلـ مشـكـلـةـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ وـالـتـقـدـمـ عـلـىـ جـمـيعـ الـمـسـارـاتـ ، بـمـاـ فـيـهـاـ الـمـسـارـانـ الـلـبـنـانـيـ وـالـسـوـرـيـ ، وـعـلـىـ الـمـسـؤـولـيـنـ فـيـ دـوـلـ الـمـنـطـقـةـ جـمـيـعـاـ تـقـدـيمـ تـنـازـلـاتـ فـيـمـاـ يـبـدـوـ أـنـهـ مـسـتـحـيلـ الآـنـ . وـفـرـنـسـاـ تـدـافـعـ عـنـ فـكـرـةـ وـجـودـ دـوـلـةـ فـلـسـطـينـيـةـ . الـمـهـمـ السـيـرـ بـخـطـوـاتـ ثـابـتـةـ وـيـنـبـغـيـ الحـذـرـ مـنـ التـطـورـاتـ السـرـيعـةـ . يـنـبـغـيـ توـفـرـ شـجـاعـةـ نـادـرـةـ عـنـ اـتـخـاذـ قـرـارـ الصـحـيحـ .

♦ عمـلـيـةـ بـرـشـلـونـةـ أـطـلـقـتـ لـضـرـورةـ إـيجـادـ إـطـارـ تـنظـيمـيـ لـلـتـعاـونـ بـيـنـ دـوـلـ الشـمـالـ وـالـجـنـوبـ . وـكـانـ يـنـبـغـيـ إـيجـادـ وـتـوـفـيرـ الـمـشـارـيعـ الـتـيـ تـدـعـمـ اـسـتـمـارـ اـعـلـيـةـ بـرـشـلـونـةـ . وـلـكـنـ ذـلـكـ لمـ يـتـحـقـقـ لـسـبـبـ رـئـيـسيـ هوـ كـثـرـ طـلـبـاتـ تـقـدـيمـ الـمـسـاعـدـاتـ النـاجـمـةـ عـنـ توـسـعـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ ، وـكـذـلـكـ بـسـبـبـ ضـخـامـةـ الـاـسـتـمـارـاتـ الـمـشـترـكةـ ، وـالـسـيـاسـةـ الـزـرـاعـيـةـ الـمـشـترـكةـ وـالـإـصـلـاحـاتـ الـمـؤـسـسـيـةـ لـهـيـنـاتـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ .

♦ ستـرـأـسـ فـرـنـسـاـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ

ـ إـيـرـادـ نـصـ صـرـيـحـ أـيـضاـ حـولـ مـوـضـوعـ الـإـرـهـابـ يـدـعـوـ إـلـىـ التـعـاـونـ بـيـنـ جـمـيعـ الـدـوـلـ فـيـ الـمـتوـسـطـ ضـدـ الـإـرـهـابـ ، وـيـشـيرـ بـوـضـوحـ إـلـىـ أـنـ النـضـالـ مـنـ أـجـلـ التـحرـرـ الـو~طنـيـ وـالـإـسـتـقـالـ وـضـدـ الـاـحتـلـالـ الـأـجـنبـيـ هوـ حـقـ مـشـرـوعـ نـصـتـ عـلـيـهـ الـقـرـارـاتـ الـدـولـيـةـ وـلـيـسـ عـلـاـ إـرـهـابـيـاـ . وـمـنـ الـمـمـكـنـ الـمـطـالـبـةـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ بـالـاـسـتـنـادـ إـلـىـ نـصـ الـقـرـارـ حـولـ الـإـرـهـابـ الـمـتـذـدـ فيـ مـؤـتمـرـ فـالـيـتاـ .

ـ دـعـوـةـ بـلـدانـ شـمـالـ الـمـتوـسـطـ إـلـىـ ضـخـ الـاسـتـمـارـاتـ فـيـ بـلـدانـ جـنـوبـ الـمـتوـسـطـ ، وـخـاصـةـ تـوـظـيفـ الرـسـامـيلـ الـتـيـ لاـ تـؤـديـ إـلـىـ زـيـادـةـ الـمـديـونـيـةـ فـيـ بـلـدانـ الـجـنـوبـ .

ـ الـمـطـالـبـةـ بـتـحـوـيلـ جـزـءـ مـنـ دـيـونـ الـبـلـدانـ الـمـتوـسـطـيـةـ الـجـنـوـبـيـةـ إـلـىـ اـسـتـمـارـاتـ وـاسـتـخدـامـهـاـ لـتـقـوـيلـ بـرـامـجـ تـطـوـيرـ الـبـنـيـةـ الـتـحـتـيـةـ ، لـاسـيـماـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـتـحـسـينـ أـوضـاعـ الـمـرـأـةـ ، وـإـيجـادـ فـرـصـ الـعـلـمـ وـحـمـاـيـةـ الـبـيـئةـ .

ـ إـقـرـارـ مـيـثـاقـ لـلـهـجـةـ لـضـمانـ حـقـوقـ الـمـهـاجـرـينـ فـيـ الـبـلـدانـ الـمـضـيـفـةـ ، وـالـدـافـاعـ عـنـ مـصـالـحـهـمـ وـضـمانـ حـرـيـةـ الـحـرـكـةـ لـلـأـشـخـاصـ وـالـأـفـكـارـ وـالـبـضـائـعـ عـنـ طـرـيقـ تـطـوـيرـ الـصـلـاتـ بـيـنـ الـأـطـرـافـ الـمـعـنـيـةـ وـبـرـوحـ الـاحـتـرـامـ الـمـتـبـادـلـ .

ـ دـعـوـةـ دـوـلـ الـشـمـالـ إـلـىـ نـقـلـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ إـلـىـ بـلـدانـ الـجـنـوبـ ، وـفـقـدـ أـسـوـاقـ الـشـمـالـ أـمـامـ الـمـنـتـجـاتـ الـزـرـاعـيـةـ لـدوـلـ جـنـوبـ وـشـرقـ الـمـتوـسـطـ ،

ـ إـضـافـةـ نـصـ يـعـتـبـرـ أـنـ فـرـضـ الـعـقـوبـاتـ وـشـنـ الـحـرـوبـ وـالـاـحـتـلـالـ الـأـجـنبـيـ هـيـ مـنـ بـيـنـ الـأـسـبـابـ الـأـسـاسـيـةـ لـاـنـتـشـارـ الـفـقـرـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـرـيفـيـةـ لـبـلـدانـ جـنـوبـ الـمـتوـسـطـ .

ـ اـقـتـرـاحـ إـنشـاءـ صـنـدـوقـ تـضـامـنـ دـوليـ لـمـسـاعـدـةـ الـبـلـدانـ الـأـكـثـرـ فـقـرـاـ فيـ تـحـقـيقـ تـمـيـةـ سـرـيعـةـ مـسـتـدـامـةـ وـأـكـثـرـ اـنـسـجـامـاـ .

ـ إـلـاشـارـةـ إـلـىـ رـفـضـ الـمـؤـتمـرـ لـجـمـيعـ أـشـكـالـ الـتـعـذـيبـ الـتـيـ يـتـعـرـضـ لـهـاـ الـأـفـرـادـ لـأـيـ سـبـبـ مـنـ الـأـسـبـابـ ، وـدـعـوـةـ أـولـنـكـ الـذـيـ يـشـرـعـونـ الـتـعـذـيبـ إـلـىـ التـوقـفـ عـنـ هـذـهـ الـمـارـسـةـ

من هذه المناطق العربية المحظلة ، كما طالب المندوبون العرب في كلماتهم بایجاد حل للصراع في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة 242 و 338 و 425 ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد ، وحملوا إسرائيل مسؤولية عرقلة العملية السلمية في الشرق الأوسط .

(2) أثيرة في المؤتمر قضية مستقبل عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط من الناحية البرلمانية . فقد طرح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن متابعة العملية قد أصبحت مكلفة من الناحية المادية وأخذت تشكل عبئاً على ميزانية الاتحاد البرلماني الدولي . وقد أثارت بعض الشعب الأعضاء اعتراضاً على تمويل الاتحاد لهذه العملية لأنها تخصل عدداً محدوداً من الدول . وبالتالي فإن مشكلة تمويل العملية تأخذ طابعاً ملحاً إذا كان يراد لها الاستمرار . وتم الاتفاق على أن تقدم لجنة التنسيق اقتراحات ملموسة في الاجتماع الذي سيعقده ممثلو أطراف العملية في عمان على هامش المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي ( نيسان - أبريل 2000 ) .

(3) وافق جميع الأطراف المشاركة على الفكرة التي طرحتها وفدى مالطا منذ فترة ، والقائلة بضرورة إيجاد صيغة مناسبة لإنشاء جمعية برلمانية متعددة كخطوة إلى الأمام على طريق تعزيز التعاون بين برلمانات البلدان المتشاطئة على حوض هذه البحر .

\* \* \*

وفيما يلي النص الكامل للوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر مرسيليا :

اعتباراً من النصف الثاني من هذا العام . وسيجري لقاء قمة لدول عملية برشلونة في مرسيليا هدفه التأسيس لمرحلة النضج في هذه العملية أي إعطاء زخم جديد لها . وسوف تعتمد سياسية فرنسا في هذه المرحلة القادمة على طرح ميثاق السلام والاستقرار في حوض المتوسط بهدف تلافي تجدد الصراعات في هذه المنطقة .

وعلى الصعيد الأوروبي ستسعى فرنسا إلى :

-استئناف عملية توسيع الاتحاد الأوروبي .

-التوصل إلى أساليب عمل جديدة في الاتحاد الأوروبي .

-تحسين آلية الدفاع الأوروبية في إطار الحفاظ على الهوية الأوروبية ووحدة الموقف الأوروبي . " الولايات المتحدة عنصر أساسي في حلف الأطلسي ولكن ليس ضرورياً أن تتخذ هي القرارات نيابة عن أوروبا " ( حسب قول فيدرین ) .

♦ يوجد لدى بلدان الجنوب قلق من مشروع الدفاع الأوروبي . ولكن ينبغي القول أن هذا المشروع ليس موجهاً ضد دول الجنوب ، وإنما يهدف إلى أن تكون لأوروبا قدرة عسكرية كافية للحفاظ على هويتها واستقلالية قرارها .

1) شاركت في المؤتمر جميع البرلمانات العربية الأعضاء في عملية المتوسط ، باستثناء مجلس الشعب السوري والمجلس النيابي اللبناني . ولكن كلمات جميع الوفود العربية تبنت موضوع الجولان السوري وجنوب لبنان المحظى وطالبتا بالعمل على انسحاب إسرائيل

# المؤتمر البرلماني الدولي الثالث حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط

(مرسیلیا، 30 آذار-مارس، 3 نیسان-اپریل 2000)

## **الوثيقة الختامية**

مقدمة :

١ - تقاسم بلدان حوض المتوسط تراثاً غنياً من التاريخ تدعمه أساطير ومثل معروفة لدى جميع الشعوب التي تعيش على طانه ، بيد أنه على الرغم من التفاعل المستمر في شتى ميادين النشاط الإنساني فإن منطقة المتوسط لا تزال مشحونة بالتراثات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والتي تتصاعد أحياناً إلى درجة الصراع المفتوح على جميع الاحتمالات، لذا فإن تحويل هذه المنطقة إلى منطقة تعم فيها جميع شعوبها بالسلام والازدهار يعتبر مشروعأً طويلاً الأمد.

2 - يلحظ المؤتمر أن هدف تشجيع مثل هذا التغيير هو الذي حدا بالمؤتمر البرلماني الدولي لاتخاذ قرار عام 1990 إلى إطلاق عملية برلمانية دولية ترمي إلى تدعيم الأمن والتعاون في حوض المتوسط . ففي المؤتمر البرلماني الدولي الأول حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط والذي عقد في مالقا في شهر حزيران 1992 ، وكذلك في المؤتمر البرلماني الدولي الثاني الذي انعقد في فاليتا في شهر تشرين الثاني من عام 1995 شرع المؤتمر البرلماني الدولي بإجراء تحليل تفصيلي للتحديات الرئيسية في منطقة المتوسط استناداً إلى المجموعات الثلاث من التحديات والتي تغطي جميع القضايا المطروحة . وفي كلا المؤتمرين اللذين عقدا بكمال النصاب القانوني وكذلك في السنة اجتماعات التي عقدت ما بين عامي 1993 و 1999 والتي بحثت فيها المواضيع الرئيسية والاجتماعات الخمسة عشر التي عقدت ضمن إطار المؤتمرات القانونية نصف السنوية فقد أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي عملية التشاور السياسي المبتكرة لهذه المنطقة بغية تمكين دول حوض المتوسط و دولتين مرتبطتين بحوض المتوسط من النواحي الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية من العمل سوية وعلى قدم المساواة من أجل حل مشاكل حوض المتوسط بالتعاون مع اللاعبين الرئيسيين الآخرين في المنطقة .

3 - يلحظ المؤتمر الأهمية التاريخية والمستمرة لهذه العملية ، وفي حين يؤكد المؤتمر مرة أخرى على المبادئ والتوصيات المبنية في الوثائق الختامية لمؤتمر مالقا وفالينا فإنه يعلن عزمه على الاستفادة من جميع المبادرات المتخذة في إنشاء ذلك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وكذلك من قبل الفعاليات الأخرى بغية دعم مفهوم وممارسة الشراكة الحقيقة بين الدول والأطراف ذات الشأن بهدف تحقيق السلم والاستقرار في حوض المتوسط وكذلك تحقيق التنمية المستدامة والأكثر تجانساً لجميع بلدان المنطقة .

4 - وبهذه الروح يرحب المؤتمر على وجه الخصوص بتطور عملية التعاون الأوروبيية-المتوسطية التي اطلقت نتيجة مؤتمر برشلونة الذي عقد في تشرين الثاني 1995 . وعلى المستوى الحكومي بين هذه الدول يتوقع من هذه العملية تحقيق التعاون ضمن ثلاثة عناوين رئيسية : تنمية المصادر البشرية ، وزيادة التفاهم بين الثقافات ، والتبادلات بين المجتمعات المدنية . وقد أطلقت فيما بعد العديد من المبادرات ووضع الكثير من البرامج كما عقد مؤتمران للتعاون الأوروبي-المتوسطي ، الأول في مالطا عام 1997 والثاني في شتوتغارت عام 1999 .

5 - وعلى المستوى البرلماني الدولي أدت هذه العملية الأوروبية-المتوسطية إلى إيجاد آلية للتشاور بين رؤساء البرلمانات للمنطقة الأوروبية المتوسطية وإقامة منتدى برلماني أوروبي-متوسطي . كما يرحب المؤتمر بالمبادرات التي أطلقتها العديد المؤسسات البرلمانية الأخرى مثل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، والتي نظمت منذ عام 1985 أربعة مؤتمرات حول منطقة المتوسط ببعتها منذ عام 1999 مؤتمرات لوحضي المتوسط والبحر الأسود . كما يعتبر المؤتمر أنه من الأهمية بمكان الاستفادة من إمكانيات وتجربة ( منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE ) في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة البناء والتأهيل في فترات ما بعد النزاع .

6 - لقد حان الوقت ، بعد عشر سنوات من إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط وبعد خمس سنوات تقريباً من إطلاق عملية برشلونة ، لأن نجري تقييماً ومراجعة للتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن ولتقديم التوصيات للقيام بخطوات مستقبلية من قبل الحكومات والبرلمانات .

#### **أولاً - رؤية مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط لمسألة الأمن**

7 - أن الأمن والاستقرار الإقليمي مازالاً يعتبران المتطلبين الرئيسيين من أجل تحقيق التنمية المستدامة في بلدان حوض المتوسط وكذلك من أجل تحقيق الشراكة المتوازنة بين هذه البلدان . بيد أن حقيقة الأمر هي أن حالات التوتر والصراع المفتوح لازالت موجودة في حوض المتوسط . وهذه تقوض الاستقرار في المنطقة ، وغالباً ما تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، إن هذه التوترات والصراعات التي تعيق بشكل خطير عملية التنمية في بلدان حوض المتوسط وتضر بالعلاقات بين هذه الدول لم تجد لها حلّاً حتى الآن .

8 - لكن بعض التطورات التي حدثت منذ مؤتمر فالينا تبشر بتفاؤل وإن كان مشوباً

بالحدى. فعلى سبيل المثال، فإن عملية حل الصراع في الشرق الأوسط، والتي كانت منذ فترة طويلة عقبة رئيسية أمام السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، قد استونفت بعد توقف طويل . والمؤتمر يرحب بهذه الخطوة بنفس الوقت الذي يقر فيه بالأهمية الكبيرة للقضايا التي لا زالت موضع التفاوض والتحديات التي تواجه الأطراف المعنية .

إن تحسن العلاقات بين اليونان وتركيا والذي بدأ منذ صيف 1999 قد فتح إمكانيات جديدة فيما يتعلق بمشكلة قبرص . كما أن تعليق الحظر على الجماهيرية العربية الليبية قد ساهم في تحقيق الانفراج في حوض المتوسط الجنوبي . وكخطوة أخرى إلى الأمام ، يدعو المؤتمر إلى رفع العقوبات بصورة واضحة ، خاصة بعد أن التزمت الجماهيرية بقرارات مجلس الأمن الدولي . إن ميثاق الاستقرار المقترن لجنوب شرق أوروبا ، والذي قدمه الاتحاد الأوروبي ، قد وفر استجابة عملية متكاملة للتحديات في هذه المنطقة غير المستقرة ، والتي لا زالت مسألة كوسوفو تشكل ضمenna مشكلة خطيرة. ويدعم المؤتمر بشكل كامل التنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1244 والذي يرسى الأساس لتسوية قضية كوسوفو.

9 - وإن عبر المؤتمر عن هذه الآراء فإنه مع ذلك يرغب في أن يؤكد مجدداً ، أنه انسجاماً مع المبادئ التأسيسية المبينة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الأول حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط الذي عقد في مالقا في شهر حزيران من عام 1992 والتي تم تأكيدها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني للأمن والتعاون في حوض المتوسط الذي عقد في فالينا في شهر تشرين الثاني 1995 ، بين عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط ليست آلية للحل المباشر للصراعات ، بل هي عملية طويلة الأجل أوجدت لتأمين قوة دفع من أجل تحقيق تعاون أكثر انسجاماً وشمولية ، وكذلك إيجاد آليات من أجل تحقيق إدارة أفضل للأزمات وتخفيف حدة التوترات وبذلك ترسي الأساس لحل هذه الأزمات بشكل منصف.

10 - وعلاوة على ذلك ، يدعو المؤتمر البرلمانيات إلى توسيع نطاق اعتبارات الأمن لديها كي تتخطى فكرة درجة الأمن العالية ' hard security ' لتشتمل أيضاً على مفهوم درجة الأمن العادلة ' soft security ' ، حيث أن المفهوم الأول يمثل رد الفعل لدى بلد معين تجاه التهديدات الاستراتيجية ( مثل حشد الأسلحة ، والإرهاب ) ، وذلك بهدف صيانة سلامتها ، في حين أن المفهوم الثاني ينطوي على الاهتمام بالعوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية الإنسانية والاجتماعية والتي غالباً ما تمثل خطرًا محتملاً يكون بدوره مصدرًا لعدم الاستقرار .

### ثانياً - مبادئ العلاقات بين الشركاء المتوسطيين

11- يرحب المؤتمر بنتائج المؤتمر الثالث الأوروبي-المتوسطي لوزراء الخارجية الذي عقد في الفترة من 15-16 نيسان 1999 كجزء من عملية برشلونة التي أعطت قوة دفع للشراكة الأوروبية المتوسطية خاصة من خلال تطوير الخطوط الأساسية لميثاق أوروبي-متوسطي للأمن والاستقرار ، أساسه مفهوم الأمن الشامل .

12- يجدد المؤتمر مرة أخرى إيمانه بأن العلاقات بين الشركاء المتوسطيين يجب أن

تكون مبنية على خطة محددة تتناسب مع القوى المحركة للمنطقة ويشترك في إعدادها الشركاء المتوسطيون على قدم المساواة وضمن روح الشراكة من أجل خير الجميع. كما أن المؤتمر يؤكد أن هذه العلاقات يجب أن تكون منسجمة مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذلك مع إعلان عام 1970 الخاص بمبادئ القانون الدولي للعلاقات الودية والتعاون بين الدول (أي الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ، التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، عدم انتهاك الحدود والسلامة الإقليمية للدول ، حق الشعوب في تقرير مصيرها والعيش بأمان في أراضيها ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً ، المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، احترام حقوق الإنسان ، التعاون بين الدول ، كذلك الوفاء وبنية طيبة الالتزامات في ظل القانون الدولي) ، كما أن المؤتمر يبين بأن أي اعتداء عسكري أو إجراء يتخذ ضد سيادة دولة أخرى يشكل عملاً عدوانياً .

13- يدعو المؤتمر جميع دول المتوسط إلى الاعتراف بالسلطة القضائية لمحكمة العدل الدولية كتدبير يؤدي إلى منع نشوب صراعات وتأمين تفسير عادل ومنصف لقانون الدولي .

### ثالثاً - إقامة نظام إقليمي للأمن والاستقرار

14- يرحب المؤتمر بكون الميثاق الأوروبي-المتوسطي المستقبلي للسلم والاستقرار والذي ينتظر أن يكون جزءاً من عملية برشلونة ، سيتضمن تدابير لبناء الشراكة ، وهي تدابير تهدف إلى تدعيم علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي. وكذلك تدابير دبلوماسية وقائية سيؤدي تنفيذها بمروره إلى إرساء الأسس لنشوء وتطور نظام أوروبي-متوسطي متوازن للأمن الشامل.

15- يعتبر المؤتمر أن مثل هذا النظام سوف يسهل إمكانية التبادل المتبدال بسياسات بلدان حوض المتوسط من خلال الشفافية وال الحوار المستمر ، والإدارة المتاغمة للأزمات للحيلولة دون توليدها لصراعات علنية مفتوحة بهدف تسوية الخلافات والنزاعات بين بلدان المتوسط بطريقة سلمية. ولتحقيق هذا الهدف يوصي المؤتمر، وبموافقة الأطراف المعنية جميعاً، بإنشاء مركز معلومات إقليمي للاستقرار في حوض المتوسط يكون مسؤولاً عن منع نشوب صراعات على الأمد الطويل وإنشاء آلية تشاور في الحالات الطارئة كما نصت عليه عملية برشلونة ، كما يوصي المؤتمر بأن يتم التوقيع على الميثاق الأوروبي-المتوسطي المستقبلي من قبل أعلى المستويات السياسية.

16- أخيراً ، يعتبر المؤتمر أن إقامة هيئة مؤسساتي بين برلمانات المتوسط سوف توفر دعماً قيماً لهذا العمل ، بالإضافة إلى أنها توفر المكان المناسب الذي يمكن أن يقدم النصح للحكومات حول سبل إدارة الأزمات في حوض المتوسط ويقدم مساعديه الحميدة للأطراف المتصارعة أثناء الأزمات .

### رابعاً - إجراءات بناء الثقة

17- يؤكد المؤتمر مجدداً إيمانه الراسخ بأن إجراءات بناء الثقة يمكن أن تعزز الأمن

والاستقرار بشكل كبير في حوض المتوسط ، و يكرر توصيته بأن تولي الحكومات أهمية كبيرة لتبني حزمة من إجراءات بناء الثقة في مجال الأمن في هذه المنطقة من ضمنها، و كحد أدنى ، التبليغ المسبق عن بعض الأنشطة العسكرية الاعتيادية و الدعوات المتبادلة للمراقبين العسكريين لحضور مثل هذه الأحداث و ذلك انسجاما مع المبادئ المنصوص عليها في الفقرة 15 أعلاه . ان الحوار المنتظم حول مسائل الدفاع و مفاهيم و عقائد الدفاع ستسهل أيضا عملية التفاهم المتبادل . و ينطبق هذا الشئ نفسه على السلوك السياسي المبني على النوايا الطيبة و الذي يحرم الدعاية المعادية و المذهبة لل مشاعر . و يؤكّد المؤتمر مجددا على توصيته للحكومات بعقد لقاء سنوي لتقديم عملية تنفيذ إجراءات بناء الثقة في حوض المتوسط و تنسيق الجهود للمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

18- يدعم المؤتمر الفكرة التي انبثقت عن عملية برشلونة و المتعلقة بإنشاء شبكة من نقاط الاتصال للقضايا السياسية و الأمنية . و أخيرا يؤكد المؤتمر مجددا أهمية تقوية عمليات تبادل المعلومات و التعاون بين اللجان البرلمانية و الهيئات الأخرى التي تعالج قضايا الدفاع . و لتحقيق هذه الغاية يوصي المؤتمر بأن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بإعداد دليل عالمي لهذه اللجان و الهيئات البرلمانية .

#### خامسا- التحكم بالأسلحة

19- يعبر المؤتمر عن قلقه حيال التراكم المتتسارع للأسلحة التقليدية و غيرها من أسلحة التدمير الشامل في حوض المتوسط منذ عام 1992 و حيال تزايد الصفة الفتاكية و المتقدمة لهذه الأسلحة . و يحث المؤتمر مرة أخرى الدول في المنطقة على إزالة الأسلحة الزائدة و تخفيض قواتها المسلحة بحيث تتناسب مع احتياجاتها الأمنية الحقيقة و تحويل المصادر التي كانت مسخرا لأغراض عسكرية إلى خدمة أهداف السلم و التعاون ، و يؤكّد المؤتمر على التزام البرلمانيين بالعمل لتحقيق هذه الغاية .

20- يوصي المؤتمر تبني سلسلة من الإجراءات تفضي إلى الشفافية الكاملة حول نقل الأسلحة في حوض المتوسط و يحث جميع الدول على التعاون الفعال في ادراج آخر النشاطات في هذا الشأن في سجل الأسلحة التقليدية الذي فتحته الأمم المتحدة لهذا الغرض .

21- يوصي المؤتمر جميع دول المتوسط التي لم تقم بذلك بأن تلتزم بميثاق تحريم و الحد من استخدام بعض الأسلحة التقليدية (1981) و الميثاق الخاص بتحريم تطوير و إنتاج و تخزين الأسلحة البيولوجية السامة و تدميرها (1972) و كذلك الاتفاقية الخاصة بتحريم تطوير و إنتاج و تخزين و استخدام الأسلحة الكيماوية و تدميرها (1993) و اتفاقية أوتاوا الخاصة بتحريم استخدام و تخزين و إنتاج و نقل الألغام المضادة للأفراد و تدميرها (1999) . كما يؤكّد المؤتمر مجددا على أهمية التوصيات التي أقرت في آذار 1999 من قبل اجتماع ليوبليانا Ljubljana للمؤتمر البرلماني الدولي و المتعلقة بالأسلحة الصغيرة و التي أدى انتشارها السريع إلى تزايد العنف في حوض المتوسط على نحو كبير .

22- يؤيد المؤتمر التوقيع و المصادقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و

ذلك من قبل جميع دول المنطقة دون استثناء ، و يعبر المؤتمر عن تفته بأن النظام الذي أرسنه المعاهدة سيتم تنفيذه في المنطقة كلها . و يؤكد المؤتمر ، و بشكل خاص على التزام البلدان المعنية بفتح منشآتها النووية أمام هيئات التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA .

23 - يؤكد المؤتمر أن نظاما مبنيا على الثقة والوضوح التام في المتوسط يجب أن يسعى إلى تخفيض النشاط العسكري في المنطقة ، ويجب أن يكون شموليا ، كما يجب أن ينطبق على الأساطيل والقواعد الأجنبية في حوض المتوسط.

24 - يعتبر المؤتمر هذه الإجراءات سبيلا لإزالة الكثير من أسباب الخوف وعدم الثقة التي لازالت تخيم على العلاقات بين بلدان حوض المتوسط ، كما يعتقد المؤتمر أن هدف جميع دول حوض المتوسط هو تخلص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

#### سادسا - احترام القانون الدولي الإنساني

25 - يلفت المؤتمر الانتباه إلى القرار الذي تم اتخاذه في المؤتمر ( 102 ) للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في برلين عام / 1999 حول " مساهمة البرلمانات في ضمان احترام ودعم القانون الدولي الإنساني " ، خاصة الفقرات المتعلقة بتبني ميثاق جنيف ، وتجنييد الأطفال ، ومحكمة الجنائيات الدولية وكذلك ميثاق أوتاوا .

26 - يشجع المؤتمر التعاون بين دول المتوسط بغية منع ومعاقبة انتهاكات أحكام القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة التي تتشعب في المنطقة وتقديم أعمال الإغاثة الإنسانية لضحايا مثل هذه الصراعات . ولتحقيق هذا الهدف ، يدعو المؤتمر جميع برلمانيي المتوسط أن يستفيدوا من الكتيب الذي أعد لهم في عام / 1999 من الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصلب الأحمر .

27 - يدعم المؤتمر فكرة استخدام أكثر فعالية مما كان عليه في الماضي للهيئات القضائية القومية والدولية من أجل ضمان تطبيق القانون الدولي ، كما يؤكد المؤتمر على الحاجة للعمل القضائي من أجل ضمان حرمان مجرمي الحرب من الإفلات من العقاب . ولتحقيق ذلك يدعم المؤتمر إقامة محكمة الجنائيات الدولية وجعلها تمارس عملها ، تلك المحكمة التي أنشئت بموجب ميثاق روما الذي صدر في 17/تموز/1998.

28 - يلحظ المؤتمر أن إعلان بكين وبرنامج العمل الذي تم تبنيه عام / 1995 من قبل المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة يعتبر الاغتصاب الذي يقع في ظل ظروف الصراعسلح جريمة حرب . ولهذا يدعو المؤتمر إلى تضمين هذا المبدأ في السبل التي لها القوة الملزمة . كما يلحظ المؤتمر أنه في تعريف الجرائم التي تقع ضمن اختصاص محكمة الجنابات الدولية فإن " الاغتصاب ، وتجارة الرقيق الأبيض ، والبغاء بالإكراه ، والحمل بالإكراه ، وإجراء عمليات التعقيم بالإكراه أو أي نوع من أنواع العنف الجنسي " كلها تعتبر جرائم حرب وأنها عندما ترتكب كجزء من اعتداء منظم أو واسع النطاق موجه ضد أي من السكان المدنيين ، فإن مثل هذه الجرائم تعتبر جرائم ضد الإنسانية ، وبالتالي فإنها تقع ضمن صلاحية محكمة الجنائيات الدولية للنظر فيها .

#### سابعاً - الحرب ضد الإرهاب

29 - يؤكد المؤتمر بقوة أن الإرهاب لازال يمثل تحديا خطيرا وخطرا ، كبيرا بشكل خاص، خاص في منطقة المتوسط . لذا فقد قرر المؤتمر أن يؤكد مجددا وبالإجماع محتوى الفقرة التي تتعلق بالإرهاب المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني حول الأمن والتعاون الذي عقد في فاليتا عام / 1995 وهي :

♦يشكل الإرهاب في حوض المتوسط تهديدا خطيرا على نحو خاص . والإرهاب الذي تغذيه وتشعله التوترات السياسية والاقتصادية والثقافية الاجتماعي يستغل من قبل جماعات متطرفة تتخطى مصالحها وشبكاتها الحدود الوطنية و تتمكن من الوصول إلى أحدث مصادر الأسلحة والتقنيات لتنفيذ عملياتها . وبالإضافة إلى تأثيره الضار على الأمن والاستقرار في بلدان حوض المتوسط فإن الإرهاب يعرض التنمية الاقتصادية للخطر الكبير ويقوض التوازن الاجتماعي ويساعد على إدامة التفاوت الاجتماعي بينها، كما أن للإرهاب أثر مؤذ على علاقات هذه البلدان السياسية والاجتماعية .

♦يعيد المؤتمر إلى الأذهان أن النضال من أجل التحرر الوطني والاستقلال من الاحتلال الأجنبي يعتبر حقا شرعا تتصل عليه القرارات الدولية وأن هذا الهدف لا يشكل بحد ذاته عمل إرهابيا، بيد أن المؤتمر يؤكد على أنه لا يوجد نضال يمكنه أن يسوغ لنفسه القيام باعتداءات عشوائية، خاصة تلك التي يكون فيها مدنيون أبرياء أو أي نوع من إرهاب الدولة المنظم.

♦يبحث المؤتمر دول المتوسط على تدعيم التعاون فيما بينها بهدف مكافحة الإرهاب. ويؤكد المؤتمر مجددا أن مثل هذا العمل المسبق يجب أن يتضمن الشرطة المشتركة والعون القضائي وذلك لمنع أولئك المسؤولين عن الأعمال الإرهابية وتبصيرها من أن يجدوا ملجا في البلدان الأخرى. ويؤكد المؤتمر أن مثل هذا العمل المسبق سيكون أكثر فعالية إذا ما اعتمدت الاتفاقية الأوروبية حول قمع الإرهاب ، وإذا وضع في الحسبان التقدم في ميدان التقنيات التي يستخدمها الإرهابيون منذ أن تم تبني تلك الاتفاقية عام / 1977 ، كما أن فعالية هذا التنسيق يمكن أن تدعم من خلال تنفيذ قرارات المؤتمر الناتج للأمم المتحدة حول الوقاية من الجريمة ومعاملة المسيئين الذي عقد في القاهرة في شهر أيار/1995 وخاصية القرار الخاص بتعزيز التعاون الدولي لإزالة أية صلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب ، وكذلك من خلال تبني البرلمانات الميثاق النموذجي الخاص بتبادل المطلوبين والذي تم إعداده من قبل الأمم المتحدة عام / 1990 .

♦يدعو المؤتمر دول المتوسط إلى إعداد مسودة لميثاق حول محاربة الإرهاب وتسلیم الإرهابيين ، من شأنه أن يدعم الإجراءات السياسية والاقتصادية التي ستتخذ ضد الدول المتورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في الأفعال الإرهابية.

♦يود المؤتمر أن يؤكد الحاجة الملحة إلى تدابير أمنية ضد الإرهاب تكون مدعة بتدابير بنوية هدفها تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز

الديمقراطية . إن تعزيز التعاون بين بلدان المتوسط وخاصة التعاون الاقتصادي الذي يهدف إلى إزالة حدة التفاوت بين بلدان الشاطئ الشمالي والشاطئ الجنوبي والشرقي لل المتوسط هو إحدى السبل التي تؤدي إلى منع الإرهاب واستئصاله على المدى الطويل وذلك من خلال توسيع قاعدة الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان.

#### ثامناً - عملية برشلونة

30 - منذ انعقاد مؤتمراً الأخير في فالنسيا / 1995 حدثت تطورات رئيسية في ميدان التعاون الاقتصادي بين بلدان المتوسط . لقد انعقد مؤتمر برشلونة في شهر تشرين الأول / 1995 حيث اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وأثنا عشر وزيراً من شركائهم المتوسطيين (المغرب - الجزائر - تونس - مصر - فلسطين - إسرائيل - الأردن - لبنان - الجمهورية العربية السورية - تركيا - قبرص - مالطا ) . إن ذلك المؤتمر والمؤتمر الذي أعقبه في مالطا عام / 1997 ، ومؤتمراً باليرمو عام / 1998 ومؤتمراً شتوتغارت عام / 1999 ، أدت جميعها إلى انطلاق عملية يدفعها التصميم إلى خلق شراكة حقيقة بين بلدان المتوسط ( وهو تصميم رحب به الاتحاد البرلماني الدولي بروح تحقيق الأمن والتعاون في حوض المتوسط ) وكذلك تطوير برامج التعاون العديدة بناء على الأسس التي دعمناها في مؤتمراتنا السابقة . إن بعضها من هذه البرامج لها صلة خاصة بالشق الاقتصادي للمؤتمر الثالث للأمن والتعاون في حوض المتوسط ، والمؤتمرون يرحبون ويدعمون هذه المبادرات .

#### تاسعاً - المتوسط ، بناء أوروبا والعمامة

31 - لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة في منطقة المتوسط ترمي عملية برشلونة إلى إنشاء "منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية" بحلول عام 2010 توازيها عملية فترة انتقالية اقتصادية تهدف إلى إنجاز منطقة ازدهار لجميع . ويرحب المؤتمر بهذه المبادرة ويدعمها .

32 - يعتبر المؤتمر أن عملية العولمة العالمية تمتلك المقدرة على زيادة الإنتاج العالمي والتشغيل ، وأن نمو التجارة الدولية والاستثمار الدولي يمكن أن يؤدي إلى توسيع السوق وتحقيق توزيع أفضل للمصادر الاقتصادية مما يعود بالفائدة على جميع الدول بدرجات متفاوتة .

33 - يحث المؤتمر البلدان المتقدمة على تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية وذلك بهدف زيادة التشغيل ، كما يدعو حكومات البلدان النامية إلى تبني سياسات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويوصي المؤتمر أيضاً بتبني إجراءات على المستوى الدولي بغية تقوية العلاقات والافتتاح الاقتصادي بين الدول في إطار العولمة الاقتصادية وكذلك تقليل حدة عدم التكافؤ والفقر في بلدان حوض المتوسط .

#### عاشرأً - الاستثمار ، الآليات المالية ومسألة الديون

34 - بناء على توصيات آخر مؤتمر للأمن والتعاون في حوض المتوسط لإطلاق

خطة استثمار أوربية واسعة النطاق في بلدان جنوب وشرق المتوسط أنشأت عملية برشلونة برنامج ميدا ، وباعتباره الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية والمتوسطية يضع برنامج ميدا الأولويات التالية على المستوى الثنائي :

• دعم الفترة الانتقالية للاقتصاد : والهدف هو التهيئة لمرحلة التجارة الحرة من خلال زيادة التنافسية وذلك لتحقيق تمية اقتصادية مستدامة ، لاسيما من خلال تطوير القطاع الخاص .

• تعزيز التوازن الاجتماعي - الاقتصادي : والهدف هو تخفيض أثر الفترة الانتقالية القصيرة الأمد ، في الاقتصاد وذلك من خلال تدابير سياسية - اجتماعية .

35 - وفي هذا السياق يدعو المؤتمر الاتحاد الأوروبي إلى المساهمة في إنشاء الآلية والأداة اللازمة لنقل الاستثمار إلى بلدان جنوب وشرق المتوسط لتشجع بشكل خاص ، تدفق رؤوس الأموال التي لا يترتب عليها مديونية .

36 - يلحظ المؤتمر بارتياح حجم المصادر المالية المخصصة للتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين للفترة ما بين 1995 – 1999 وحقيقة كون هذا الدعم الجوهرى المقدم من قبل خزينة الاتحاد يترافق مع قروض بنفس الحجم مقدمة من قبل بنك الاستثمار الأوروبي ، فحوالى 90% من الأموال المخصصة لميديا يتم إرسالها إلى الشركاء من هاتين المؤسستين .

37 - وإن ينظر المؤتمر إلى المديونية على أنها عقبة أمام تحقيق المزيد من الإصلاح الهيكلى لنظم الاقتصاد في بلدان جنوب وشرق المتوسط وعلى أنها عائق أمام تحقيق الشراكة ، فإنه يدعو إلى تبني نهج منح حيال الديون ينطوي على تطوير آليات تكفل تحويل جزء من الديون إلى ميدان الاستثمار . ويوصي المؤتمر نقل ذلك إلى تمويل برامج البنى التحتية .

38 - لقد ساند مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي دائماً فكرة الإففاء من الديون . وينظر المؤتمر إلى القرارات الأخيرة الخاصة بإلغاء الديون الأجنبية للبلدان النامية الفقيرة على أنها مشجعة للغاية . ويوصي المؤتمر بتوسيع معابر الحق في تخفيض المديونية بناء على المبادرة المقدمة بالنيابة عن البلدان الفقيرة المتقللة في الديون في حوض المتوسط لتشمل بلداناً أخرى فقيرة أو معرضة للفقر تكافح عباء الدين . وفي هذا السياق سيكون من المناسب تقديم توصية بتحويل الدين الأجنبي المترتب على البلدان النامية إلى مشاريع تمية اجتماعية ، وبشكل رئيس ، مشاريع تقدم المرأة وزيادة التشغيل وحماية البيئة .

#### حادي عشر - الزراعة

39 - يؤكد المؤتمر على الأهمية الحيوية لتبني جميع البلدان سياسات تعاون مستدامة في ميادين الغذاء والزراعة والغابات وصيد السمك والتنمية الريفية ، وذلك لضمان تمكن جميع المزارعين ، على وجه الخصوص ، بمن فيهم الأكثر فقراً ، من الوصول إلى المصادر المالية والعوامل الزراعية المتعلقة بالانتاج والضرورية لضمان انتاجية مستدامة للأرض والعماله (الأسمدة الكيميائية والعضوية ، التحكم البيئي السليم بإنتاج المبيدات ، التسويق وخدمات ما بعد

موسم الحصاد ... الخ .)

40 - يعتبر المؤتمر التوزيع والاستعمال الأمثل للاستثمار العام والخاص ضروريين لتنمية المصادر البشرية واستدامة توفير الغذاء ، والزراعة وصيد السمك ونظم التحرير وتحسين التنمية الريفية . ومثل هذا النهج يتطلب الإجراءات التالية :

♦ الإصلاح وإعادة الهيكلة في المؤسسات على ضوء المتطلبات المختلفة للعدالة الاجتماعية والجديدة لتحفيز الابتكار والاستثمار .

♦ يلاء أهمية أقل للمناطق المدنية وإعطاء الحواجز للمزارعين وغيرهم من المستثمرين في القطاع الريفي ، وذلك بغية إيجاد الوظائف وتحسين المصادر المالية الريفية .

♦ تشجيع التفاعل والاستقلالية بين المناطق المدنية والبيئة الريفية مع التأكيد الخاص على النشاطات الزراعية في المناطق المدنية والمحيطة بالمدن ( مؤتمر البرلمان الدولي المتخصص - روما / 1998 ) .

#### ثاني عشر - العمل والهجرة

41 - في حين يشكل العمل تحديا رئيسيا في جميع البلدان الصناعية في أوروبا ، فإنه يشكل قضية مهمة جدا في بلدان جنوب وشرق المتوسط . ويدرك المؤتمر أن فرص العمل في بلدان جنوب المتوسط لا تتساوى مع السبيل الضخم من الشباب الذين يبحثون عن فرص عمل في سوق العمل . وعلاوة على ذلك يشدد المؤتمر على أن النساء اللواتي يشكلن جزءاً من مجموع السكان يتأثرن على نحو شديد بشكل خاص بالبطالة . ومن هنا تأتي الأهمية الرئيسية التي يجب أن تولى لمعالجة هذه التحديات بالسعي أولا إلى تحقيق معدلات تنمية تزيد عن 8 بالمائة على المدى الطويل .

42 - وفي هذا الإطار يؤكّد المؤتمر مجددا على توصيات الاجتماع الأول الذي عقد في مونت كارلو عام 1997 وهي تحديث مرافق الإنتاج وتطوير السلع والخدمات التنافسية وجذب استثمارات أجنبية ومحليّة واسعة النطاق إلى القطاعين العام والخاص .

43 - يدعو المؤتمر مرة أخرى جميع دول المتوسط أن تتضمّن إلى مواثيق قانون العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية التي لم تتضمّن هذه الدول إليها حتى الآن ، أو أن تقيم الوسائل الضرورية للمتابعة وأن تُضمن بنود هذا القانون في تشريعاتها الوطنية . ويدعو المؤتمر هذه الدول أيضاً أن تنسن القوانين والأنظمة الالزامية لتنفيذ هذا القانون . كما يحثّ المؤتمر هذه الدول أن تتخذ خطوات مشابهة فيما يتعلق بمتّفاق الخاص بحقوق الطفل ( الأمم المتحدة / 1989 ) ، ولاسيما المادة 32 منه والتي تعترف بحقوق الطفل في الحماية من القيام بأي عمل من المحتمل أن يسبب أذى لصحته وتعليمه وتطوره ، وكذلك فيما يتعلق بمواثيق رقم 138 و 182 التي تم إقرارها من قبل مؤتمر العمل الدولي : متّفاق الحد الأدنى من السن ( 1973 ) ( وهو المتّفاق الذي يتعلق بالحد الأدنى من السن للعمل ) والمتّفاق الخاص حول أسوأ أنواع عمل الأطفال ( 1999 ) ( المتّفاق الخاص بالتحرير والقيام بعمل مباشر بإزالة أسوأ أنواع الأعمال التي يقوم بها الأطفال ) .

44 - وإذا عبر المؤتمر عن فلجه إزاء المشاكل المرتبطة بالهجرة غير الشرعية فإنه يؤيد برنامج ( ترانس - مد - Trans Med ) الذي أعده مركز المجلس الأوروبي للشمال والجنوب بهدف رفع الوعي الجماهيري وتقديم المعلومات حول الظواهر الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة . ويدعى المؤتمر دول المتوسط إلى الرجوع إلى وثيقة مجلس أوروبا رقم 8599 الصادرة في 21 كانون الأول / 1999 الخاصة بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من منطقة جنوب المتوسط.

45 - يعتبر المؤتمر بعض الأدوات كذلك التي وردت في عملية برشلونة قادرة على تحصين إدارة تدفقات الهجرة كإعداد المزيد من الإحصائيات الموثوقة بها حول حركات الهجرة الحالية والمحتملة أو التقليل من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الهجرة ، لاسيما من خلال توفير المزيد من فرص العمل في حوض المتوسط. ويدعو المؤتمر دول حوض المتوسط إلى أن تُعد ، مستعينةً بمنظمات دولية متخصصة مثل المنظمة الدولية للهجرة، ميثاق هجرة يحدد السياسات اللازمة لحماية الحقوق الأساسية للمهاجرين في الدول التي يهاجرون إليها والدفاع عن مصالحها وضمان حرية الحركة للأشخاص والأفكار والبضائع وذلك من خلال تطوير العلاقات ما بين الأطراف المعنية في ظل روح من الاحترام المتبادل.

46 - يؤكد المؤتمر مجدداً التزامه بضمان احترام مبدأ حرية التقليل للأشخاص الذي وفر تطبيقه في كثير من الحالات طريق نجاة وإفلات من قبضة عدم التسامح والقمع والفقر المدقع.

### ثالث عشر - السكان

47 - يوصي المؤتمر بأن تأخذ دول المتوسط بعين الاعتبار ما يناسبها التوصيات حول السكان التي تم تقديمها من قبل :

◆ المؤتمر الدولي حول التنمية والسكان ( القاهرة ، أيلول / 1994 ) .

◆ تقرير اللجنة الخاصة بالجلسة الخاصة الحادية والعشرين للجمعية العمومية للأمم المتحدة حول الأعمال الأساسية لمزيد من تنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية ( 1999 ) .

48 - يحيث المؤتمر دول حوض المتوسط أن تُنشئ مجالاً متوسطياً للسكان بهدف إجراء مشاورات منتظمة وإقامة قاعدة بيانات وإعداد خطوط إرشادية حول السكان تتناسب مع الوضع في حوض المتوسط على ضوء نتائج المؤتمرات الدولية الآنفة الذكر وبعون من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

### رابع عشر - مكافحة الفقر والإبعاد

49 - يؤكد المؤتمر مجدداً على التوصيات المتعلقة بإزالة الفقر في الأرياف - هذه التوصيات التي تمت صياغتها من قبل المؤتمر المتخصص التابع للاتحاد البرلماني الدولي ( روما / 1998 ) . إن محاربة الفقر يتطلب تضامناً قوياً من قبل بلدان الشاطئ الشمالي لحوض المتوسط مع بلدان الشاطئ الجنوبي ، لاسيما من خلال الاستثمار ونقل التكنولوجيا وفتح

الأسوق الأوربية أمام المنتجات الزراعية لبلدان جنوب وشرق المتوسط.

50 - ينتشر الفقر أكثر ما ينتشر في البلدان النامية بين المجموعات السكانية الريفية التي تعتمد على الزراعة في معيشتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . إن العقوبات الاقتصادية والحروب والاحتلال الأجنبي والفقير الشديد في الأرياف مسؤولة عن انتشار الجوع وإمكانية التعرض للمجاعة . ومن الواجب تنفيذ السياسات التي تهدف إلى إزالة الفقر وعدم المساواة وتحسين الإمكانيات المادية والاقتصادية لجميع الأفراد للحصول على الطعام الكافي والسليم غذائياً وتشجيع الاستعمال العقلاني للمواد الغذائية ومن الواجب أيضاً معالجة المعوقات التي يواجهها القراء من الفلاحين الذين يعتمدون على الزراعة في عيشهم والكثيرون منهم من النساء . مثل هذه السياسات يجب أن تتضمن:

- ◆ نقل الأطعمة والمصادر المالية والمعدات التقنية على مستوى دولي واللزمه لخفيف حدة الجوع المزمن وتحسين آفاق استئصال الفقر وبغية تحقيق التنمية.
- ◆ تدابير مصممة لضمان الحصول المتكافئ على الغذاء الثابت.
- ◆ الربط بين البرامج العامة الوطنية للكفاية من الغذاء والأمن الغذائي للعائلات.

51 - يوصي المؤتمر أيضاً ببني السياسات الخاصة لمحاربة الفقر والحرمان والتهميش ، تلك السياسات التي من شأنها أن تخفف من وطأة الآثار الضارة لبرامج التكيف الهيكلي على معظم المجموعات السكانية الهشة . وفي هذا السياق يلفت المؤتمر الانتباه إلى أهمية المساهمة الاقتصادية للمرأة ، ويؤيد المؤتمر تنفيذ برامج القروض الصغيرة لنشاطات خاصة والتي ، أولاً وقبل كل شيء، تستفيد منها المرأة ، والتي توضح فعاليتها في مكافحة الفقر الشديد بشكل كبير . ويوصي المؤتمر بإنشاء صندوق إقليمي للتضامن لمساعدة البلدان الأشد فقراً في تحقيق تمية أسرع وأكثر استدامة وتجانساً وذلك بغية دعم تحقيق هذه الأهداف.

#### خامس عشر - أماكن الاستقرار البشري

52 - يلفت المؤتمر الانتباه إلى القرارات المتتخذة بشأن مشكلة المدن الكبرى (بروكسل ، 1999) ويدعو البرلمانيات الوطنية إلى اتخاذ الإجراءات التشريعية المناسبة التي من شأنها أن تزيد من القدرة المالية والدستورية للحكومات لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول مواطن الاستقرار البشري (Habitat II ، 1996) ومراقبة تنفيذ هذه الالتزامات على المستوى الوطني.

53 - يدعو المؤتمر الدول إلى تنفيذ سياساتها بشأن أماكن الاستقرار البشري التي من شأنها أن تحمي الطبيعة والبيئة في حوض المتوسط . ومثل هذه السياسات يجب بنفس الوقت أن تشجع التنمية المستدامة في المناطق الحضرية. إن التنمية بهذا المعنى تشتمل على أنماط قابلة للتطبيق من الإنتاج والاستهلاك والنقل وتنظيم مواطن الاستقرار البشري ومنع التلوث واحترام الإمكانيات المحدودة بالنظام البيئي وصون الخيارات المتاحة للأجيال القادمة.

54 - يدعو المؤتمر الدول أيضاً أن ترجع إلى تقرير اللجنة الخاصة للجلسة الخاصة الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي جاء تحت عنوان : الأعمال الرئيسية

لتنفيذ أكبر لبرنامج العمل الذي أقره المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية.

55 - يساند المؤتمر برنامج المراكز الحضرية المتوسطية URBS MED والذي تم تطويره من قبل الشراكة الأوروبية المتوسطية ضمن إطار برنامج التعاون اللامركزية في حوض المتوسط ، هذا البرنامج المصمم لتحسين ظروف العيش لدى سكان المدن وتطوير التعاون بين السلطات المحلية في تنفيذ مشاريع في مجالات تخطيط المدن والبيئة وإدارة المدن والنقل داخل المدن.

#### سادس عشر - البيئة

يشدد المؤتمر على أن حماية البيئة في حوض المتوسط تعتبر متطلبا أساسيا للتنمية المستدامة. ويلحظ بارتياح كبير أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تضع البيئة في قمة أولوياتها.

57 - يؤكد المؤتمر أهمية التعاون في ظل ميثاق برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ، ويوصي بتسريع عملية التصديق على الميثاق الذي تمت مراجعته وملاحقه ، وذلك لتعزيز الأداة الشرعية لحماية البحر الأبيض المتوسط وشواطئه.

58 - يدعو المؤتمر دول حوض المتوسط إلى الرجوع إلى البيانات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الأوروبي - المتوسطي حول البيئة ( هلسنكي 97 ) ، ولا سيما تلك التي تتعلق بأولويات برنامج العمل قصيرة ومتعددة الأمد بشأن البيئة ( SMAP ) .

59 - يلاحظ المؤتمر أن الشركاء الأوروبيين المتوسطيين قد تعهدوا بتقديم الدعم السياسي والمالي المناسبين لهذه الأعمال والميادين الرئيسية للعمل كما حدّدت في برنامج العمل الذي أرسى في مؤتمر برشلونة هي الإدارة المتكاملة للمياه والتربة والمناطق الساحلية وإدارة النفايات والوقاية من والسيطرة على التلوث المائي والبحري ، وكذلك المحافظة على إدارة التراث الطبيعي والمناطق الطبيعية وحماية الغابات في حوض المتوسط ، لا سيما من خلال منع التأكّل والتحكم به فيما يتعلق بتدحرج التربة وحرائق الغابات وكذلك من خلال مكافحة التصحر . وسيشجع برنامج العمل القصير والمتوسط المدى SMAP أيضاً نقل تجربة المجتمع الأوروبي في ميادين التمويل البيئي والتشريع وتقنيات المراقبة المستمرة ودمج البعد البيئي في جميع السياسات .

60. يساند المؤتمر المبادرة التي تقدمت بها لجنة المتابعة إلى المؤتمر الوزاري الأوروبي - المتوسطي في هلسنكي حول البيئة ، والتي تهدف إلى إنشاء منتدى بيئي مدني يركز على ثلاثة مواضيع رئيسية :

- ( I ) دمج البيئة بالعملية الأوروبية المتوسطية .
- ( II ) انخراط المجتمع المدني في الشراكة .
- ( III ) التمويل من أجل البيئة ضمن العملية .

61. يحث المؤتمر دول المتوسط على تنفيذ جدول الأعمال الحادي والعشرين المعتمد من قبل الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ( ريو دي جانيرو - تموز - يوليو - 1992 ) وكذلك البرنامج الرامي إلى تنفيذ المزيد من جدول الأعمال الحادي والعشرين الذي أقرته

الجلسة الخاصة للجمعية العمومية عام 1997 .

62. يرحب المؤتمر بمبادرة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بتنظيم المؤتمر السادس لوحضي المتوسط والبحر الأسود في فارنا ، بلغاريا ، في تشرين الأول 2000 .

63. يلحظ المؤتمر التشابه بين حوض المتوسط وحوض البحر الأسود ، ويلفت الانتباه إلى النداء الخاص الموجه من قبل كل من الجمعية العمومية البرلمانية للتعاون الاقتصادي لوحض البحر الأسود وإسرائيل للسيطرة على التلوث في هذه المناطق .

64. يوصي المؤتمر بأن تنشئ جميع بلدان المتوسط التي لا توجد فيها مثل هذه الآليات من قبل هيئة وزارية مختصة أو لجنة من عدة وزارات تنظر في المسائل البيئية ، كما يدعم المؤتمر إنشاء لجان أو لجان فرعية أو مجموعات برلمانية حول نفس المسألة في الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات . ويدعو المؤتمر إلى تعزيز آلية التنسيق فيما بين الهيئات المسؤولة عن الشؤون البيئية .

#### سابع عشر - مصادر المياه

65. يلحظ المؤتمر أن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ( MENA ) تشكل 5% من سكان العالم ، بيد أنها تتأل نصباً قدره 1% من مصادر المياه السنوية المتتجدة وأن عدد السكان في هذه البلدان وحجم المدن ونطاق النشاط الصناعي والزراعي ازدادت باضطراد في السنوات الأخيرة . ويتبأ الخبراء أن الاستهلاك سيكون محسوباً بـ 650 متر مكعب للشخص الواحد بالسنة بحلول عام 2025 بالمقارنة مع المستوى الحالي المنخفض من قبل والذي قدره 1250 متر مكعباً .

66. يشدد المؤتمر على أهمية العمل الذي تقوم به اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة في مجال الإدارة المستدامة للمياه .

67. يلحظ المؤتمر بارتياح خاص أن إدارة المياه المتكاملة هي واحدة من الأولويات الخمسة في برنامج العمل القصير والمتوسط الأمد حول البيئة ، والمؤتمر يدعم هذا النهج .

68. وإذا لفت المؤتمر الانتباه إلى المبادئ الأساسية لنوعية المياه التي بيّنتها منظمة الصحة العالمية ، فإنه يقر بأهمية واستقلالية المياه الجوفية والبحيرات والمجاري المائية والأراضي الرطبة ومصبات الأنهار والبيئات البحرية والنباتية وعلاقتها بالظواهر السطحية والجوية بشكل عام ، ويوصي المؤتمر بتبني الإجراءات التي تضمن الحفاظ على النظم البيئية والمائية وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي .

69. وإذا عبر المؤتمر عن رغبته في الحيلولة دون نشوء توترات ناشئة عن مسألة المياه فإنه يحث دول حوض المتوسط إلى تسيير سياساتها المائية ، ويلفت الانتباه إلى القرار الذي تبناه مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المائة ( موسكو 1998 ) .

70. يلفت المؤتمر الانتباه إلى إعلان الجزائر ( أيار 1990 ) الذي يشدد على أهمية وجود استراتيجية مشتركة لإدارة المياه وإلى ميثاق المياه المتوسطي الذي تم تبنيه في روما 1992 ، والذي يتضمن مبدأ التعاون الإقليمي والدولي في مسائل المياه ، والمؤتمر الأوروبي

المتوسطي الأول حول الإدارة المحلية للمياه الذي عقد في مرسيليا في تشرين الثاني 1996، وكذلك إلى المنتدى العالمي الأول حول المياه (مراكش 1997 ) ، وإلى الحلقة الدراسية الدولية " السياسة المائية العالمية : التعاون من أجل إدارة المياه عبر الحدود " (بون 1998 )، وإلى اجتماع مجموعة الخبراء حول السياسات الاستراتيجية لإدارة المياه ( هراري 1998 ) والاجتماع الوزاري حول المصادر المائية والتنمية المستدامة (باريس 1993 ) والجلسة السادسة للجنة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (نيويورك 1998 ) والمؤتمر الأوروبي المتوسطي في تورين حول إدارة المياه المحلية ( 1999 ) وكذلك المنتدى العالمي حول المياه الذي عقد في العاصمة الهولندية في الفترة الواقعة بين 21 - 22 آذار - مارس - 2000 .

#### ثامن عشر - التصحر

71. لقد عانى تقربياً ثلثاً الأراضي الجافة في حوض المتوسط ( 550 مليون هكتار ) من تدهور شديد . وحسائر الإنفاج من هذا التصحر مقلقة للغاية ، باعتبار أنها تحد من نطاق النمو الاقتصادي المستدام وتضر بالأمن الغذائي وتزيد من مخاطر المجاعة ، وغالباً ما تؤدي إلى حركة تنقلات هائلة للأفراد خارج أماكنهم . إن عدم قدرة الأرضي غير المنتجة على تلبية احتياجات السكان وتقلبات الأحوال المناخية المتزايدة بشكل ملحوظ بما فيها فترات القحط المتكررة قد أدت كلها إلى ترك عدد هائل من السكان أماكن سكناهم ، كما أنها تشكل مصدراً للحرب الأهلية في كثير من مناطق العالم . ويدعو المؤتمر بلدان الشاطئ الشمالي لل المتوسط إلى تزويد البلدان الأخرى بالمعونة الفنية والمالية للحد من التصحر .

72. يلحظ المؤتمر أن مكافحة التصحر تعتبر واحدة من الأهداف الرئيسية للبرنامج الأوروبي المتوسطي SMAP ( برنامج العمل القصير والمتوسط المدى ) .

73. يبحث المؤتمر الدول التي لم تفعل ذلك من قبل أن تصادق على ميثاق الأمم المتحدة الخاص بمكافحة التصحر وأن تشارك في المبادرة التي تهدف إلى جعل العقد الممتد بين أعوام 2000 - 2010 عقد الحد من التصحر .

74. يدعو المؤتمر أيضاً الدول إلى المشاركة في المنتدى البرلماني الرفيع المستوى الذي يرمي آلية لمتابعة ميثاق الأمم الخاص بمكافحة التصحر .

#### تاسع عشر - السياحة

75. يؤكد المؤتمر مجدداً أنه في حين أن السياحة تدار بطريقة تضمن التنمية البشرية المستدامة وحماية التوازن الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي في البلد ذات الشأن، فإنها لا تشكل مصدراً للتنمية الاقتصادية فحسب ، بل أيضاً للتواصل الإنساني والاحترام المتبادل في حوض المتوسط .

76. يساند المؤتمر تطوير المبادرة السياحية للشراكة الأوروبية المتوسطة والتي تشتمل على تزويد الشركاء المتوسطيين بالطرائق اللازمة لتوقع وإدارة جميع نواحي سياساتها السياحية ( الأسواق ، الوظائف، التدريب، التنمية، تقنية جديدة، النوعية، الهوية المتوسطية، الأمن .. الخ )

## عشرون - العلوم والتكنولوجيا

77. ضمن إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية يساند المؤتمر إقامة شبكة من المحاور الرئيسية في العلوم والاختراع والتكنولوجيا في المنطقة الأوروبية المتوسطية ويلفت انتباه الدول إلى النتائج التي تمخضت عنها ندوة برنديزي ( 1998 ) .

78. يساند المؤتمر برنامج الحرم الجامعي المتوسطي MED CAMPUS الذي طورته الشراكة الأوروبية المتوسطية ضمن إطار برامج التعاون اللامركزية في حوض المتوسط والتي تربط جامعات شمال وجنوب المتوسط في شبكات لتبادل الخبرة ونقل التكنولوجيا والمعرفة .

## واحد وعشرون - الحوار بين الحضارات وتشجيع التسامح

79. يؤكّد المؤتمر مجدداً على المبادئ العالمية والقيم الحضارية المشتركة التي تم إرساءُها منذ بداية عملية مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط ، ويرحب المؤتمر بحقيقة كون للحوار ما بين الحضارات قد أدرج بصورة راسخة في جدول الأعمال الدولي وأعلن عن سنة 2001 سنة الحوار بين الحضارات من قبل الأمم المتحدة .

80. إن الحوار هو نتيجة لقبول الأطراف بنفس الوقت لمبدأ التشابه والاختلاف . والإقرار الدولي بالحوار يشكل رفضاً لعالم أحادي الثقافة ، كما يشكل اعترافاً بتنوع الثقافات والحضارات ، ويؤكد مجدداً الحقوق الثقافية لجميع الشعوب والأمم . وتنطوي عملية الحوار على الإصغاء إلى والسماع من والتحدث إلى الحضارات والثقافات الأخرى . وإن المؤتمر على قناعة من أنه من خلال هذا الحوار بين شعوب المتوسط يمكن أن تتحقق الأهداف المشتركة في السلام والحرية والتسامح والعدالة في المنطقة .

81. إن عدم التسامح والتطرف يشكلان اختباراً شديداً لقدرتنا على بناء صرح مشترك تستطيع به جميع شعوب منطقة المتوسط أن تعيش بانسجام وازدهار . فعدم التسامح والتطرف ينشأ من الإحباطات التي يولدها التفاوت المتزايد في مستويات وظروف المعيشة والأزمة في نظم القيم . وهي تتغذى على غياب الفهم والتضامن ويمكن بدورها أن تؤدي إلى الإرهاب والقمع ، وفي النهاية إلى تقويض الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وكذلك إلى زعزعة استقرار الدولة .

82. ولهذا يحثّ المؤتمر دول المتوسط أن تعطي الأولوية لمكافحة الأسباب الحقيقة لعدم التسامح والتطرف وأن تشجع حواراً بين الثقافات والحضارات يتمركز حول الحاضر والمستقبل . ويلحظ المؤتمر برنامج العمل الذي قرره رؤساء برلمانات مصر واليونان والجمهورية الإسلامية الإيرانية وإيطاليا في اجتماعهم في روما في تشرين الثاني 1999 بتشجيع الحوار بين الحضارات كأداة لتحقيق التفاهم المتبادل وإزالة كل ما يتهدّد السلام . كما أن المؤتمر يتطلع إلى النقاش ضمن إطار الاتحاد البرلماني الدولي الذي سينعقد في مؤتمره النظامي القادم الثالث بعد المائة ( عمان 30 نيسان - أبريل - 6 أيار - مايو - 2000 ) .

### الديمقراطية وحقوق الإنسان

83. يؤكد المؤتمر مجدداً الإعلان العالمي حول الديمقراطية الذي تبناه المجتمع البرلماني الدولي في القاهرة في عام 1997 ، ويحث جميع برلمانات دول المتوسط على مناقشته والمصادقة عليه . إن الديمقراطية هي إحدى المثل المقرة عالمياً وهي بالإضافة إلى ذلك هدف مبني على القيم المشتركة للشعوب في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن اختلافاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . إنها حق أساسي لمن يتمتع بالمواطنة يمارس في ظل ظروف من الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية مع كل الاحترام اللازم للتعدد الآراء ومصالح الدولة .

84. يلاحظ المؤتمر أن لكل دولة الحق المطلق لأن تختار وتطور بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بما يتفق مع إرادة شعبها دون تدخل من الدول الأخرى . وبنفس الوقت يؤكد المؤتمر مجدداً مبادئ الديمقراطية الأساسية كما جاءت في الإعلان العالمي حول الديمقراطية .

85. يؤكد المؤتمر مجدداً أن التوجيه السليم والشفافية في الإدارة ومحاربة الفساد والتداير المتخذة لمنع هدر الأموال العامة والاختلاس سواء من مصدر مساعدات التنمية أو من الجهة المتلقية لها تعتبر عوامل رئيسية في الديمقراطية والتنمية الاجتماعية المستدامة ، لذا يوصي المؤتمر بشكل خاص بتنمية الآليات الوطنية لمراجعة وتدقيق الأموال العامة .

86. يؤكد المؤتمر مجدداً على التوصيات الصادرة عن عملية مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط والتي تدعو دول المتوسط إلى التصديق على الانفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، بما فيها تلك التي تحرم التعذيب وتضمن المعايير والمقاييس الدولية في التشريعات الوطنية وتطبيقاتها، وإقامة هيئات وطنية لحقوق الإنسان وضمان عملها بشكل مستقل . ويرفض المؤتمر جميع أشكال التعذيب التي يخضع لها الأفراد لأي سبب من الأسباب ، ويدعو أولئك الذين يتغاضون عن التعذيب أو يعتبرونه مشروعًا أن يتوقفوا عن هذه الممارسات الإنسانية . ويدعو المؤتمر جميع برلمانات المنطقة إلى إنشاء هيئات برلمانية لحقوق الإنسان إن لم يفعلوا ذلك من قبل . وعلاوة على ذلك يشدد المؤتمر على التزام المشاركين في اتخاذ التدابير المناسبة لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني ولا سيما النقابات والروابط المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان وضمان استقلاليتها .

### ثلاث وأربعون - المساواة بين الرجل والمرأة

87. يرحب المؤتمر بوجود المرأة بين الوفود ويلحظ بارتياح الآراء المقدمة حول الوثيقة الختامية والتي تم التعبير عنها في اجتماع البرلمانيات في حوض المتوسط والذي تم تنظيمه من قبل الاتحاد البرلماني الدولي . كذلك يلحظ المؤتمر بارتياح فكرة التشاور المنظم بين البرلمانيات المتوسطيات . وإن المؤتمر على قناعة أن النساء يمكن أن يقمن ، من خلال مشاركتهن ، إسهاماً رئيسياً في حل المشاكل التي تواجه المجتمعات وكذلك في تسوية النزاعات في حوض المتوسط .

88. يقر المؤتمر المبدأ " 4 " من الإعلان العالمي حول الديمقراطية والذي مؤدah أن تحقيق الديمقراطية يتطلب الشراكة الحقيقة بين الرجال والنساء في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملون به بالتساوي ، بحيث يكملون بعضهم البعض ويستمدون الإغاثة المتبادل من الفروق بينهم ، ويوصي المؤتمر بالاعتراف بالمساواة الفعالة في الفرص كمؤشر بحد ذاته . وعلاوة على ذلك يؤكد المؤتمر مجدداً قناعته بأنه من الممكن وبدون زعزعة التفاقات وفرض قيم غريبة عن المجتمع الإقرار بكرامة المرأة وتطويرها وإعادة الاعتبار إليها حيثما كان ذلك مناسباً على المستوى الاجتماعي ، والسماح بابنثاق صورة أكثر توازناً لقدرة الرجال والنساء على المشاركة في إدارة الشؤون العامة والخاصة في دول حوض المتوسط .

89. وفي هذا الإطار يرحب المؤتمر بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في بعض دول حوض المتوسط في مجال تأمين مشاركة متزايدة للمرأة في الحياة العامة . ييد أن المؤتمر يلحظ بأن نسبة البرلمانيات لا زالت منخفضة ، ويعبر عن رغبته في أن يرى عددهن يزداد في كل برلمان . ولتحقيق هذه الغاية ، يلفت المؤتمر النظر إلى خطة العمل للاتحاد البرلماني الدولي في تصحيح الخلل الحالي في مجال مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية .

90. يعتبر المؤتمر أن مساهمة نساء حوض المتوسط بجميع الشطوطات التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة يجب أن تكون معروفة بشكل أفضل ، وأن يعطى لها التقدير الذي تستحقه . ولتحقيق ذلك الغرض فإن المؤتمر يشجع تطوير الروابط النسائية وإيجاد شبكات للاتصال فيما بينها بهدف زيادة التبادل في جميع المجالات . ويوصي المؤتمر بأن تستثمر التكنولوجيا الحديثة كوسيلة لتشجيع التواصل بين النساء ونشر مساهماتهن في مجتمعات حوض المتوسط . كما يحث المؤتمر على التخلص من الممارسات التي لها أثر سيء على حياة المرأة وكرامتها .

91. يدعو المؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي والذي يعتبر مصدراً رئيسياً للمعلومات المتعلقة بمشاركة المرأة في البرلمانات ، إلى تعليم آخر إحصائياته وعلى أساس منتظم إلى البرلمانيات الوطنية بهدف زيادة الوعي لديها بهذه الناحية وتشجيع العمل الرامي إلى تسهيل وصول المرأة إلى الحبلة السياسية ، كما أن المؤتمر يشجع إقامة شبكات الاتصال بين البرلمانيات المتوسطيات والذي يعتبر خطوة ممكنة نحو إقامة موقع فرعي للمعلومات والحوارات على موقع الاتحاد البرلماني الدولي في الانترنيت خاص بالبرلمانيات المتوسطيات .

92. يدعو المؤتمر جميع دول المتوسط إلى تنفيذ اتفاق بكين للعمل الذي تم تبنيه في المؤتمر الرابع الدولي حول المرأة ( بيجين ، أيلول 1995 ) ولعب دوراً فعالاً في تقييم التقدم الذي أحرز والذي سيتم تناوله في الجلسة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك في حزيران 2000 ، وذلك من خلال إرسال برلمانيين ، نساء ورجالاً ، للمشاركة في العملية وكذلك في المشاورات الثلاثية التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي بالاشتراك مع الأمم المتحدة . ويدعو المؤتمر جميع دول المتوسط - ، التي لم تقم بعمل ذلك ، أن توافق على الميثاق الخاص بشأن إزالة جميع أشكال التمييز ضد النساء ( 1979 ) أو إقامة الأدلة الضرورية للمتابعة ، وتبني التشريعات والأنظمة المناسبة وإعادة النظر في آية تحفظات أبدتها على ذلك ،

كما يدعو المؤتمر جميع الدول إلى الموافقة على البروتوكول الإضافي للميثاق وضمان وضعه موضع التطبيق .

#### **أربع وأربعون - حقوق الطفل**

93. يدعو المؤتمر جميع دول المتوسط ، التي لم تتوافق من قبل على الميثاق الخاص بشأن حقوق الطفل (1989) ، أن تفعل ذلك أو أن تتشريع أداة المتابعة الضرورية وأن تتبنى القوانين والنظم التنفيذية الملائمة .

94. وعلاوة على ذلك ، يعرب المؤتمر عن القلق الذي عبر عنه اتفاق بيجين للعمل وقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم A/RES/54/148 الصادر في 25 شباط 2000 بشأن التمييز ضد الإناث من الأطفال وانتهاك حقوقهن ، والذي يتمحظ عنه غالباً محدودية وصول الفتيات إلى التعليم والتغذية والعناء الجسمية والعقلية وحصول الفتيات على حقوق أقل وفرص وفوائد أقل مما يحصل عليه الذكور في مرحلتي الطفولة والمرأفة ، وكذلك معاناتهن من ممارسات مؤدية مثل الممارسات الجنسية مع الأقارب والزواج المبكر ، وقتل الفتيات من الأطفال وتشويه الأعضاء الجنسية الأنثوية .

95. يدعو المؤتمر جميع دول المتوسط إلى اتخاذ التدابير التي أوصت بها القرارات الآتية الذكر ، ولاسيما تلك الخاصة بإجراء الإصلاحات التشريعية الضرورية لضمان حصول الإناث على جميع حقوقهن وحرياتهن الأساسية .

#### **خمس وأربعون - احترام الأقليات**

96. يؤكد المؤتمر مجدداً نداءه وتوصياته السابقة لجميع دول حوض المتوسط لأن تعبر وجود وهوية الأقليات الوطنية والعرقية والثقافية واللغوية والدينية التي تعيش على أراضيها حقاً مصاناً وأن يتمتع أعضاء هذه الأقليات بالمساواة التامة مع المواطنين الآخرين في القانون والممارسة بعيداً عن كل أنواع التمييز . كما أن المؤتمر يشجع حملات بناء الوعي الهدافة إلى تشجيع التسامح واحترام الاختلافات .

#### **ست وأربعون - التعليم والثقافة**

97. يلعب التعليم دوراً أساسياً في تشجيع التسامح والتفاهم بين شعوب الحضارات والثقافات المختلفة . ويعتبر التعليم أداة على قدر كبير من الأهمية في نقل الإحساس بالولاء الاجتماعي وبالقيم التي تشتراك بها شعوب حوض المتوسط ، لذا فإن المؤتمر يحث جميع الدول في المنطقة على أن يكون لديها مناهج دراسية وطنية تضمن وفي جميع مراحل التعليم المواد التي تزود بها كل طالب وتلمس بمعرفة واحترام جميع أنواع الثقافات والأديان في حوض المتوسط وتشجع نشر ثقافة عامة جوهرها السلم والتسامح ، كما يدعو المؤتمر إلى إزالة التصورات النمطية الجنسية واللغة الموحية بالجنس من الكتب المدرسية .

98. يوصي المؤتمر بتنمية التعاون بين دول المتوسط في ميدان التربية وفقاً للتوصيات ومواثيق اليونسكو . إن التعاون بين الجامعات ومعاهد التعليم العالي وتبادل

المعلومات وبرامج التدريب للمعلمين وتنظيم حلقات دراسية متخصصة وتشجيع البحث وبناء شبكات اتصال للمؤسسات والخبراء الأكفاء والتعاون في ما يتعلق بإصلاح التعليم هي بعض السبل التي تسهل الوصول إلى المعلومات والتفاعل بين الحضارات والثقافات .

99. يؤكد المؤتمر مجدداً أن معرفة تراث حوض المتوسط هي واحدة من أفضل مصادر الاحترام الشديد بين الحضارات ووعي الهوية المتوسطية ، فهي تشجع تقوية التعاون الثقافي بين بلدان المتوسط في مجال صيانة وتقوية التراث المتوسطي المشترك والعمل على مكافحة الإتجار غير المشروع بالأثار . ويرحب المؤتمر بنتائج مؤتمر بولونيا لعام 1996 والبرنامج الأوروبي - المتوسطي اللاحق حول التراث الثقافي .

100. لقد اقترح المشاركون في عملية التعاون والأمن في حوض المتوسط سلسلة أخرى لتسهيل التبادلات الثقافية والوصول إلى المعلومات ، ويمكن لأنشطة في ميدان الفنون أن تكفي ، لا سيما من خلال المعارض والمهرجانات الثقافية المتوسطية ، كما يجب تشجيع التبادل في ميدان الموسيقى والأدب والمسرح والأحداث الرياضية التي تقام على أساس منتظم ، ويمكن إنشاء منتدى ثقافي متوسطي لتنسيق النشاطات في هذه الميادين ، كما أن من شأن قاعدة بيانات للتراث الثقافي المتوسطي أن تشجع الإطلاع عن كتب على التراث الثقافي المشترك . وتشتملاقتراحات الأخرى على إقامة "المدينة الثقافية الأوروبية المتوسطية" سنوياً أو "الشهر الثقافي الأوروبي - المتوسطي" على أساس دوري ، أي مرة في كل منطقة تليها مرة في المنطقة الأخرى وهكذا ... . إن المدن المخصصة لهذا المشروع في بلدان حوض المتوسط يمكن أن تنسق جهودها مع مدن الاتحاد الأوروبي التي أطلق عليها اسم "مدينة الثقافة" ويمكن لها أن تشارك في مشاريع مشتركة .

#### سبعين وعشرون - أجهزة الإعلام والمعلومات

101. يقر المؤتمر بأن للإعلام دوراً رئيسياً واضحاً في نشر الثقافة وأنه يمكن تعزيز هذا الدور الذي يلعبه الإعلام من خلال خلق قناة تلفزيونية متوسطية سيكون هدفها الرئيسي مواجهة التحامل على الغير والمفاهيم السلبية وجميع الأشكال الأخرى للقولبة . ويشجع المؤتمر أيضاً الإنتاج المشترك وتبادل البرامج بين الأقاليم الموجودة .

102. يلحظ المؤتمر أن الإعلام، لا سيما أجهزة الإعلام السمعية - البصرية تلعب دوراً هاماً متزايداً في حياة شعوب المتوسط، ولهذا يحث جميع دول المتوسط على احترام حرية الصحافة والوصول إلى المعلومات ويعتبر أن دور الرقابة الذي يلعبه الإعلام يقدم إسهاماً كبيراً في وجود توجه سليم ، ويظل المؤتمر قلقاً حيال الخلل القائم نتيجة التحكم في تدفق المعلومات ويعتبر أن مثل هذا الوضع من عدم التوازن لصالح أجهزة الإعلام في الشمال يؤدي إلى إطالة أمد التوتر وعدم الثقة المتبادل ، كما يحث المؤتمر أجهزة الإعلام على تدعيم قيم التسامح والاحترام والتفاهم بين شعوب المتوسط واحترام الفوارق الثقافية والاختلاف الثقافي والعرقي والديني في المنطقة ، وأخيراً يؤكد المؤتمر مجدداً دعوته لدول المتوسط لتسهيل عملية تطوير نظام أخبار ضمن حوض المتوسط .

103. توجد في حوض المتوسط فوارق واسعة فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات وأدوات المعلوماتية ، وهذه الفوارق لا توجد بين الشمال الغني بالمعلومات والجنوب الفقير نسبياً بالمعلومات فحسب ، بل توجد أيضاً بين المجموعات السكانية . ولهذا يبحث المؤتمر على بذل مزيد من الجهد لتقاسم التقنية المعلوماتية .

#### ثمان وعشرون - الحوار بين الديانات

104. يؤكد المؤتمر مجدداً على توصياته السابقة المنصوص عليها في القرارات 124 و 125 في الوثيقة الخاتمة لمؤتمر فاليتا، المتعلقة بتقوية الحوار بين الديانات في حوض المتوسط – الإسلام والمسيحية واليهودية . ويبحث المؤتمر دول المتوسط على أن تضمن سمة الاعتدال والتسامح في التعاليم الدينية وأن تضمن احترام قيم ورموز المعتقدات الفردية والجماعية وأن تحترم طقوس وعطل المهاجرين والمغتربين .

#### تسعة وعشرون - إعطاء الطابع المؤسساتي لعملية التعاون والأمن في حوض المتوسط والمتابعة البرلمانية :

105. يعتقد المؤتمر أنه بعد عشر سنوات من انطلاق عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط فإنه يحق للاتحاد البرلماني الدولي أن يفخر بقوة الدفع القوية للفكرة التي تمخضت عنها الكثير من المبادرات والخطوات البرلمانية الرامية إلى إقامة هيكل وآلية للتعاون .

106. يجد أن المؤتمر يلحظ أن المبادرات الرئيسية ، ضمن إطار العملية الأوروبية المتوسطية، قد جاءت من البلدان الأوروبية تجاه بقية دول حوض المتوسط . وفي حين يقر المؤتمر بالأهمية الكبيرة لهذه المبادرات وأثارها البعيدة وأهمية الشراكة ولاسيما العلاقات الاقتصادية التي تأتي في المقدمة والتي تولدتها هذه المبادرات بين البلدان الأوروبية وبعض بلدان جنوب المتوسط ، فإنه يعتقد بأنه لابد من متابعة العمل المشترك والمترافق من الطرفين لإقامة هيكلية للتعاون البرلماني كما جاء في الوثيقة النهائية للمؤتمر البرلماني الثاني حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط (فاليتا ، تشرين الثاني 1995 ) وذلك بهدف إنشاء جمعية برلمانية لحوض المتوسط على المدى الطويل .

107. وفيما يتعلق بالتعاون البرلماني يشدد المؤتمر على تكامل عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط ضمن الاتحاد البرلماني الدولي ومؤتمرات رؤساء البرلمانات الأوروبية - المتوسطية والمنتدى الأوروبي - المتوسطي .

108. يلاحظ المؤتمر بأن عملية التعاون والأمن في حوض المتوسط تقدم للشركاء المتوسطيين الممثلين بالبرلمانات الوطنية ، والذين هم غالباً أعضاء في اللجان ذات الصلة ، الفرصة لأن يساهموا وعلى قدم المساواة الثانية في حل المشاكل العملية التي تنشأ من التعاون والأمن في حوض المتوسط .

109. ولذلك يرغب المؤتمر أن يتبع هذه العملية ضمن إطار الاتحاد البرلماني الدولي . وبهذا الصدد يطلب المؤتمر من مجلس الاتحاد البرلماني إيلاء الأهمية الكبيرة

للتوصيات التي تتعلق ب :

- ◆ الخطوات التطبيقية لمتابعة العملية على أساس ماقدم إليها من قبل الأطراف وكذلك إنشاء الآلية الخاصة التي تضع الاقتراحات المتعلقة بالعمل المستقبلي للتعاون والأمن في حوض المتوسط بهدف إنشاء جماعة برلمانية لدول حوض المتوسط على المدى البعيد وأن تقدم تقريرها الأول إلى المؤتمر 104 للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في جاكرتا سنة 2000.

110. يعتقد المؤتمر أن عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط سيكون لها المزيد من قوة الدفع ، وسيتمخض عنها المزيد من الإنجازات العملية إذا ما سارت جميع الأطراف على خطوط متكاملة وإذا أمكن مترافقية وذلك كي يتم تجنب أي بعثرة مضرة للجهد والموارد. ويثق المؤتمر بأن أي عمل مستقبلي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي تجاه حوض المتوسط سيكون مبنياً على هذا المبدأ من التكاملية والانتقاء .

111. يتعهد المشاركون في المؤتمر بضمان أعمال المتابعة الوطنية والدولية على ضوء التوصيات ذات الصلة المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط الذي عقد في مالطا في تشرين الثاني 1995، وذلك بغية الحفاظ على حوار دائم على مستوى دولي مابين الحكومات وما بين البرلمانات .

112. أخيراً يدعوا المؤتمر البرلماني الفرنسي أن يقدم هذه الوثيقة إلى المؤتمر الأوروبي المتوسطي الرابع الذي سيعقد في مرسيليا في تشرين الثاني عام 2000 أثناء ترؤس فرنسا للاتحاد الأوروبي .



- 2 -

## تقرير الأمانة العامة للاتحاد حول أعمال ونتائج المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي

( عمان 30 / 6 - 5 / 4 / 2000 )

### تمهيد

تلبية لدعوة المقدمة من الشعبة الوطنية الأردنية احتضنت العاصمة الأردنية ( عمان ) في الفترة ما بين الثلاثين من نيسان أبريل ، والسادس من أيار - مايو عام 2000 أعمال المؤتمر الثالث بعد المائة لاتحاد البرلماني الدولي ، و كذلك اجتماعات الدورة السادسة والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد .

شاركت في أعمال هذين الحدثين وفود برلمانية تمثل الشعب الوطنية الأعضاء في حوالي 128 بلداً من بلدان العالم . كذلك شاركت في اجتماعات عمان وفود ملاحظة تمثل عدداً من منظمات الأمم المتحدة وإداراتها المختلفة ، وبعض المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية الأخرى من بينها : الاتحاد البرلماني العربي ، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ، المجلس الوطني الفلسطيني ، الاتحاد البرلماني الإفريقي ، البرلمان الأوروبي ، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي وغيرها .

و تقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي فيما يلي تقريراً عن أعمال كل من المؤتمر الثالث بعد المائة و الدورة السادسة والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي و أبرز النتائج التي تمخضت عنهما .

و يشهد اختياركم للأردن مكاناً لانعقاد هذا المؤتمر ، تأكيداً على نجاحنا في ترجمة تعاليم الشورى الإسلامية إلى سياسة مؤسسية حديثة تقوم على المشاركة و التعددية و سيادة القانون .

ولعل توقيت الاجتماع في بداية هذا القرن يمثل في حد ذاته تحدياً كبيراً إذ أنه ينادي بالارتفاع إلى مستوى توقعات أولئك الذين مثّلُونَهم لتحقيقها .

إنها لحظة تاريخية نعيشها جمِيعاً ، وعلى وجه الخصوص الاتحاد البرلماني الدولي أعرق مؤسسة دولية يعرفها التاريخ ، إذ سنتمكن مجتمعين من مراجعة الإنجازات و مناقشة الإخفاقات . و الأهم من ذلك أنها فرصة أتيحت لرسم خطة توجّه أعمالنا للمستقبل .

إن النجاح الاقتصادي الذي حققه المجتمعات السياسية في القرن الماضي رافقته بعض الإخفاقات أيضاً . ففي الوقت الذي وفر هذا التقدّم العديد من القيم التي دخلنا فيها الألفية الثالثة و منها قيم الترابط المتبدّل بين الدول و نهج الديمقراطية السياسية السائدة، فقد أخفق هذا التقدّم ذاته في تجسير الهوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية . و بينما يستمر الاقتصاد العالمي في النمو السريع فإنه يخلف وراءه العديد من الدول الفقيرة المكبلة بالديون و التي تبتعد عن الازدهار التكنولوجي من خلال ارتباطها بعلومة تجذبها نحو الانحدار فقط .

وتزعم تلك البلدان مأرقتها هذا إلى نظام اقتصادي يفتقر إلى العدالة . و في الحقيقة تكشف الأرقام حقائق مجردة تدعم ذلك . ففي العالم كله يبقى عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في زمننا الحالي على ما كان عليه قبل عقد من الزمن .

ويعيش نصف سكان العالم أي حوالي ثلاثة مليارات نسمة بأقل من دولارين يومياً . وفي دول جنوب الصحراء الإفريقية

#### أولاً - جدول أعمال المؤتمر الثالث بعد المائة

- 1 - انتخاب رئيس و نواب رئيس المؤتمر .
- 2 - دراسة إمكانية إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .
- 3 - مناقشة عامة حول الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في العالم .
- 4 - تحقيق السلم و الاستقرار و التنمية الشاملة في العالم ، و إقامة روابط سياسية و اقتصادية و ثقافية أوثق بين الشعوب .
- 5 - الحوار بين الحضارات و الثقافات.
- 6 - مساندة البرلمانات لحقوق اللاجئين و المهاجرين بسبب الحرب و الاحتلال ، و المساعدة من أجل إعادتهم إلى أوطانهم ، و من أجل التعاون الدولي لتطوير و استخدام استراتيجيات لمكافحة النشاط الإجرامي في تهريب الأشخاص .

#### ثانياً- جلسة افتتاح المؤتمر

جرت وقائع حفل افتتاح المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في قصر الثقافة بعمان ، تحت رعاية و بحضور صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية .

و قد ألقى جلالة الملك عبد الله الثاني كلمة هامة في حفل الافتتاح نشرها بنصها الكامل فيما يلي :

أصحاب السعادة

سيداتي و سادتي

يسرفني أن أخاطبكماليوم في تجمع البرلمانيين و ممثلي الشعوب المتميز هذا .

إن اجتماعكم يرمي إلى أقدس حقوق المجتمع المدني ، الحرية ، و النمط الديمقراطي .

التطور الاقتصادية والسياسية . و تتصل ثلات من الأربع مبادرات المتحدة في التقرير ، بالتقنية الحديثة و تشمل على خدمة تقنية معلومات الأمم المتحدة و شبكة صحيحة . إنها بكل تأكيد رسالة بسيطة ، ولكنها قوية .

فالاقتصاد الحديث يغير العالم الذي نعرفه ، و علينا امتلاك الأدوات الضرورية لمواجهة التحدي . و إن دوركم يتمثل في بلورة عمل جماعي بين الدول التي تمتلك الرؤية و القيادة التي تؤهلها لجعل العالم مكاناً أفضل و لوضع نهج تتبعه شعوبه لولوج هذه الألفية الجديدة .

ستشهد الأيام القليلة القادمة مداولاتكم في قضايا عالمية تشمل أموراً سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ، تستند إلى المساهمة السياسية و الاقتصادية الفاعلة ، المطالبة بمنهج يتسم بالشفافية و المسؤولية .

و أنتم بهذا ، تحملون أعباء مسؤوليات جسام . و ستكون النتائج العملية و التوصيات التي سينبثق عنها اجتماعكم مقياساً لنجاحكم تضاف إلى إنجازات اتحادكم السابقة . و إنني على ثقة من أنكم على مستوى توقعات شعوبكم التي أناطت بكم السلطة التي تؤهلكم لتحويل أحلامها إلى واقع ملموس .

ويطلب منا واقعنا الراهن و تحدياته وضع خطة عمل تواجه بمكوناتها أفاق التغيير في عالمنا . الرفاه الكوني ، تكافؤ الفرص ، و التوزيع العادل للثراء المعرفي ، يجب أن تحل بمجملها محل الفجوات القائمة و التشعبات ، و العوائق التي تحول دون دخول الاقتصاد العالمي .

يجب أن تصبح هذه القواعد أعمدة النظام العالمي الجديد و أن تزود الدول النامية بأطر تسهل انخراطها في اقتصاد المعرفة المتتطور . و عندها فقط ، يمكن تحقيق تغير فعال و حقيقي في عالمنا هذا ، تغير ، يؤدي إلى التحسن المشهود و الملموس في نوعية حياة جميع الشعوب . فقط من خلال هذه الرؤية و

تلغى نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً حوالي 46 % من مجموع عدد السكان . وبيننا اليوم ممثلون للعديد من تلك الدول يتوقعون أن ينتهي هذا الاجتماع بتوصية لإعفائها من الديون المترتبة عليها . وقد توصل اجتماع مجموعة 77 الذي عقد مؤخراً في هافانا إلى نفس هذه التوصية . و تطرق البيان الختامي للمؤتمر إلى الدعوة لمساهمة أكبر لدول الجنوب في صنع القرارات الاقتصادية و زيادة المساعدات و نقل التكنولوجيا إلى هذه الدول الأقل نمواً و إلغاء الديون عنها .

هذا هو الواقع الذي يمثل التحدى البارز أمامكم و أنتم ممثلو المجتمعات المدنية التي تبنت الديمقراطية سبيلاً للمشاركة السياسية . و لكن هذه المجتمعات أخفقت في الكثير من الأحيان في الاستفادة من توفير الفرص الاقتصادية و تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة .

وأدى الترابط الوثيق بين الدول في عصر العولمة إلى إبراز هذا الواقع و تصدره على سلم أولويات الأجندة العالمية ، و أصبحى من أهم المواضيع التي يعني بها بين الشمال والجنوب . و تفوق هذا التباين من حيث أهميته على النزاعات السياسية و الصراعات الإقليمية و أرخي بظله على الحوار الدائر بين الثقافات و الديانات . و في عصر يتسارع فيه التقدم العلمي أصبحت هذه الهوة متمثلة في طابع تكنولوجي أكد على تفوق الواقع الاقتصادي على غيره في عالمنا المعاصر من حيث الأهمية . إنها حقيقة فوز واقع الاقتصاد على واقع السياسة .

و كما بدا جلياً في تقرير قمة ما قبل الألفية المقدم من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، الذي وضع الأمن الاقتصادي من حيث الأهمية قبل النزاعات و سبل حلها ، و أكد على دور التعليم و التقنية الحديثة في مساعدة الدول الفقيرة كي تفزع عاليماً متخطية معاناة مراحل

طويلة .

دعونا نعمل معاً لنوسِع مساهمنا في اقتصاد المعرفة و لنصبح مركزاً للتميز و لنوفر الفرص لشبابنا و لمواهبيهم المتقدة .

دعونا نصبح مثلاً للتعايش بين اتباع الديانات من خلال التفاهم و التسامح واحترام الاختلاف في الرأي عبر نموذج تعددي يستلهم قوته من تنوع مضمونه . و الأهم من هذا وذاك دعونا نعبر عن احتراماً للديمقراطية بالاهتمام ببناء أغلبية شعبينا التي تريد السلام و تشن الاستقرار و الأزدهار .

اليوم تأتون إلى عمان متسلكين باحترام لقدسية الديمقراطية و التعدية و حقوق الإنسان و تجسدون ارادة قوية لجعل عالمنا مكاناً أفضل للعيش و أكثر أمناً و عدالة. إن جتماعكم سيكون أساساً في عملية تغيير العالم الذي نريد و سيؤكد على استمرارية اتحادكم في كفاحه من أجل الحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان ، و من أجل الوصول إلى أهدافه النبيلة التي ترمي إلى تحقيق المساواة و الإبداع .

أتمنى لكم جميعاً التوفيق في تحمل أعباء مسؤولية ترجمة طموحات شعوبكم و أحلامها إلى واقع أفضل .

إن حواركم هذا حوار ديمقراطي يعزز التفاهم و التعاون كسبيل لمواجهة تحديات الحاضر لنصل معاً إلى شواطئ الأزدهار و الوعود المرتقب .

أشكركم شكراً جزيلاً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

### كلمة السيد عبد الهادي المجلاني

هذا وكان معالي السيد عبد الهادي المجلاني ، رئيس مجلس النواب الأردني ، قد ألقى كلمة في بداية حفل الافتتاح ، باسم الشعبة الأردنية للمضيفة ، حيث في مستهلها جلالة الملك عبد الله الثاني ، عاهل المملكة الأردنية

القيادة الواعدة يمكن أن تحول العولمة لتصبح نافعة للإنسانية جماء .

تأتي زيارتكم هذه للأردن في وقت يكفل فيه التغير لنا سبل النجاح و يجعل من بداياتنا الجديدة نموذجاً للسلام و التعاون الإقليمي . بل و الأهم ، يجعل منا أملاً للأجيال الشابة، مستثرين بإيماننا الراسخ بأن التراث الدول الحقيقي يمكنه في توفير الخدمات الصحية و الاجتماعية و التعليمية و البيئية لجميع المواطنين . و لقد قلصنا دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية و أصبحت عوامل السوق تحدد توزيع المصادر ، بينما توفر الدولة القوانين الضرورية و الأطر التنظيمية و الرقابية . و لقد جعلنا نصب أعيننا محاكاة المستويات العالمية في التقنية و التعليم و الانتاج لنتمكن من الاستفادة من فرص العولمة. لقد تجذرت قواعدنا الديمقراطية و عملنا على مأسسة احترام الحقوق الإنسانية و المدنية . و ترسخت وحدة مملكتنا الأردنية الهاشمية من خلال تطبيق مبادئ العدالة و الشفافية و منح الفرص للجميع . و ستبقى هذه القيم النور الذي نهدي به لصنع المستقبل . و بعد أن عقدنا سلاماً مع جيراننا ننطلع اليوم إلى توسيع دائرةه لكي يصبح شاملًا و عادلاً و دائمًا و نحن تواقون إلى تعميقه و ترسيقه كي يطور نماذج التعاون الإقليمي .

إن وجودكم في أقدس بقاع العالم يتزامن مع توفر فرصة تاريخية لتحقيق السلام بين شعوب الشرق الأوسط . فقد أن الأوان لصنع السلام الذي نطمح إليه و أن الأوان كي نتجاوز خلافاتنا و صراعاتنا و نحو جهودنا إلى استثمار في المستقبل . أن الأوان لأن نعلن بأن العدالة و الأمن و قبول معتقدات الآخرين و حقوقهم و تطلعاتهم هي من الضروريات الالزامية لتحقيق مستقبل زاهر لشعوبنا .

دعونا نجد حلولاً لما تبقى من النزاعات الإقليمية فلقد أحقت المعاناة بأسر كثيرة واحتبرت إرادتها في الصمود فترة

والسياسة والمجتمع والثورة المعرفية المتقدمة، وأولئك الذين يملكون الإرادة والتصميم على اللحاق بالركب . فالأردن الذي يصنف كدول عديدة أخرى في نادي الدول النامية ،على الرغم مما يعترض سبيله اليوم من تحديات اقتصادية لا يستهان بها لأسباب خارجة عن إرادته تمثلت في نشوئه أصلاً وسط الصراع والحروب والنكبات يتمتع شعبه بأفضل قدر من الحرية والديمقراطية وهو في أعلى سلم قائمة ليس دول المنطقة فحسب ، وإنما دول العالم كافة من حيث تدني نسبة الأمية وشيوخ أفضل مستويات التعليم وتتوفر أفضل مستويات البنية التحتية في مجال الخدمات كافة ، وتحقيق أفضل مستويات الأمن والاستقرار كذلك ، وإرساء أكثر التشريعات ديمقراطية وتطوراً في مجال الحريات العامة والظروف الاستثمارية المتميزة.

وتناول معالي السيد المجلاني في كلمته الوضع في الشرق الأوسط ، موضحاً أن منطقة الشرق الأوسط التي شهدت منعطفاً قوياً نحو السلام بدل الصراع في العقد الأخير من القرن الماضي مازالت تتنتظر المزيد من الجهد الدولي الحاسم والمكثف لضمان استمرار السير ضمن هذا المنعطف التاريخي الذي تحقق بعد زهاء خمسة عقود من الحروب والدمار والتشريد . فالقضية الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع في المنطقة مازالت بحاجة إلى الحل العادل والحاصل الذي يكفل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة ويعود حق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس . ومازالت أراضي دولتين عربيتين ، سوريا ولبنان ، ترزح تحت الاحتلال . وفي الوقت الذي يغيب فيه أي دور فاعل للأمم المتحدة عن هذا الواقع وتفرّعاته المتمثّلة بخطر أسلحة الدمار الشامل وقضية اللاجئين وحقهم الأساسي في العودة ، يأخذ دور الأمم المتحدة منحي مغايراً تماماً في إدامة الحصار على

الهاشمية ، على رعيته أعمال المؤتمر ، وأعلن عن ترحيبه بأعضاء المؤتمر البرلمانيين من جميع أنحاء العالم .

أشار السيد المجلاني في كلمته إلى أن المنهجية البرلمانية قد حققت انتشاراً واسعاً بين دول العالم باعتبارها الصيغة المثلثة للممارسة الديمقراطية . وكان مولد الاتحاد البرلماني الدولي قبل أكثر من مئة وعشرين سنة دليلاً على القناعة بهذا الفهم . ويأتي انعقاد هذا المؤتمر الذي يجسد سابقة من حيث حجم المشاركة فيه تجسيداً حياً كذلك لمدى إيمان ممثل شعوب الأرض بأهمية الحوار العالمي سبيلاً لحل النزاعات التي تجاهله تقدم البشرية ورفاهها . وما من شك في أن الاستعدادات الجارية حالياً لانعقاد قمة رؤساء برلمانات العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بمناسبة دخول الألفية الثالثة تأتي في سياق طموح برلماني عالمي مشروع لتوطيد العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي من جهة ، وهيئة الأمم المتحدة من جهة ثانية ، أملاً في تحقيق الحلم الكبير للشعوب في تأكيد مشاركتها الأوسع في توجيه قرارات المنظمة الدولية والهيئات والمنظمات المترفرفة عنها نحو ميادين من شأنها إشاعة المزيد من قيم العدل والتسامح والتعاون والمساواة ومواجهة أمراض التخلف والفقر والجوع ، وتسخير مقدرات البشرية نحو البناء والقدم وإسعاد الشعوب . فالتباين المرعب في حياة من يملكون ومن لا يملكون في عالم اليوم لم يعد ممكناً قبولة في وقت بات العالم فيه ، عملاً لا قولًا فقط ، أسرة كبيرة تشابكت مصالحها وانحرفت بينها المسافات بفعل الثورة التكنولوجية الهائلة .

ونوه السيد المجلاني بالأوضاع الإيجابية التي يعيشها الأردن ، مشيراً إلى أن الأردن قد يكون أنموذجاً حياً لتجسيد العديد من الأفكار والرؤى حول ما يمكن أن تكون عليه العلاقات بين الأغنياء والفقراء ، وبين من قطعوا أشواطاً طويلة وخاضوا تجارب غنية في الاقتصاد

الأمم المتحدة تعمل من أجل ضمان استفادة الجميع من مكاسب العولمة .

وتشير الرسالة إلى تقرير للأمين العام للأمم المتحدة يوضح التحديات الرئيسية التي تواجه الإنسانية والتوصية ببعض الوسائل من أجل مواجهة هذه التحديات ، ويعلن التقرير عن العديد من المبادرات الجديدة التي تضع قوة تكنولوجيا المعلومات في خدمة تطوير الدول محاربة الفقر وزيادة الوصول إلى العناية الطبية وتحسين آليات الاستجابة للكوارث .

ويعرض التقرير العديد من القيم التي تعكس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل خاص في القرن الجديد وهي الحرية والتسامح والاعنف والمسؤولية المشتركة .. والعدالة والتضامن .

وأضاف الأمين العام يقول : إنني أأمل بأن التقرير سيساعد الدول الأعضاء على تركيز وتوحيد جهودهم ولهذا الغرض سيأتون إلى نيويورك إلى قمة الألفية التي ستعقد في 30 آب إلى 1 أيلول . وسيعطي هذا الحدث البرلمانيين الفرصة لترتيب عقد هذه القمة ولسماع آرائهم ضمن أجواء ملائمة . وإنني أدعوكم لاستغلال الوقت الذي يفصل القمة التي ستعقد في نيويورك والمؤتمر هذا في عمان من أجل الوصول إلى أجنددة عملية قابلة للتطبيق وكذلك للانضمام للمداولات التي ستتم في نيويورك ضمن روح يسودها التعايش السلمي العلمي .

### كلمة السيد زيد الرفاعي

ذلك ألقى دولة السيد زيد الرفاعي ، رئيس مجلس الأعيان الأردني ، كلمة ترحيبية في جلسة الافتتاح أشار فيها إلى أن المؤتمر

العراق على الرغم مما تركه هذا الحصار من آثار مدمرة على حياة الشعب العراقي الذي دفع حتى الآن الثمن الباهظ من حياة أبنائه وحق إنسانه في حياة آمنة مستقرة تتتوفر فيها متطلبات الصحة والغذاء والتعليم .

إن حيوية وأهمية الشرق الأوسط بالنسبة للعالم تتطلب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام والعمل لحل النزاعات الثانية والإقليمية ومعالجة القضايا الإنسانية الناجمة عن حرب الخليج مثلما تتطلب دعماً دولياً واسعاً برامج التنمية والتطوير التي تستهدف تحقيق قدر جيد من الرفاه الاقتصادي كأنعكاس إيجابي للسلام على حياة الشعوب .

وفي ختام كلمته وجه معالي السيد المجالى التحيية إلى المشاركين في المؤتمر ، وخص بالتحية السيدة نجمة هبة الله ، رئيس مجلس الاتحاد ، مشيراً إلى أن جلوسها على سدة الرئاسة في الاتحاد البرلماني الدولي يشكل الدليل العملى القاطع على نبيل الشرابة المتساوية بين المرأة والرجل ، من جهة ، وعلى القدرات الفائقة للمرأة على العطاء في شتى ميادين العمل والكفاح والإبداع .

### رسالة الأمين العام للأمم المتحدة

كان المتحدث الثاني في جلسة الافتتاح هو السيد فلاديمير بتروف斯基 ، مدير عام مكتب الأمم المتحدة في جنيف . وقد نقل إلى أعضاء المؤتمر رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد كوفي عنان ، يحيى فيها المشاركين في المؤتمر ويؤكد الروابط الوثيقة القائمة بين الأمم المتحدة و الاتحاد البرلماني الدولي .

وأشارت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن المؤتمر يجري في خضم نقاش مكثف حول تأثير العولمة التي وفرت فرصاً جمة للنمو الاقتصادي ولمعايير حياة أفضل ، ولكنها في نفس الوقت أوجدت نوعاً من عدم الارتكاب بسبب توزيع المكاسب بشكل غير عادل ، وأن

الثقة والاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمساهمة إلى جانب شعوب العالم في إغناء الحضارة الإنسانية وتحقيق التقدم والازدهار كذلك لابد من رفع الحصار المفروض على العراق منذ عشر سنوات وإنهاء معاناة الشعب العراقي الشقيق وتمكينه من ممارسة دوره الوطني والقومي والإنساني والحضاري مع شعوب المنطقة .

وفي ختام كلمته أكد السيد الرفاعي أن الأردن ماضٍ في بذل الجهد لكي تعم المنطقة بالسلام .

ثم تمنى للمؤتمر النجاح للمشاركين إقامة طيبة في ربوع الأردن .

**خطاب السيدة نجمة هبة الله ،  
رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي  
وألفت السيدة نجمة هبة الله ، رئيس  
مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، كلمة الاتحاد  
في حفل الافتتاح واستهلتها بالقول أن المؤتمر  
ينعقد في الألفية الجديدة في الأردن ، الأرض  
الزاخرة بالحضارات على مرآل ألف السنين .  
فنحن في منطقة تعتبر نقطة تقائه الشرق  
بالغرب وعلى مفترق الطرق بين آسيا وإفريقيا  
 وأوروبا وقريبة جداً من مهد الديانات السماوية  
 الثلاث ، وشهدت المنطقة صدام الحضارات  
 التي غالباً ما صبغت بالعنف والحد وعدم  
 التسامح .**

وأضافت السيدة هبة الله تقول :

لقد أنت هذه الألفية الجديدة معها بفرصة  
 جديدة وبتحد كبير في الوقت نفسه . إن الحرب  
 الباردة قد حطمت جدار التناقض والصراع  
 وعدم الثقة التي قسمت العالم . واليوم أصبح  
 بإمكاننا أن نجلس معاً من دون حاجز لتنخرط  
 في حوار حقيقي حول أين سنمضي جميعاً وما  
 نريد أن نصل إليه .

إن التكنولوجيا عند نقطة الالقاء هذه قد  
 منحتنا وسائل الاتصال والمعرفة التي لم تكن

الحالى يكتسب أهمية استثنائية كونه أول مؤتمر للاتحاد البرلماني الدولي يعقد بعد دخولنا الألفية الثالثة . وأوضح السيد الرفاعي أننا نقف الآن على مشارف قرن جديد بما يحمله من آمال بالعيش بأمان واستقرار وسلام وازدهار . ويرافق ذلك تحديات العولمة والانفتاح والتجارة الحرة والثورة الهائلة في مجال المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة .

من هنا تتجلّى أهمية الموضوعات التي سيناقشها هذا المؤتمر الكريم ، وب خاصة ما يتعلق بموضوع تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في العالم وبناء الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل أوسع بين الشعوب ، وكذلك موضوع الحوار بين الحضارات والثقافات ، وهو الموضوع عانى اللذان ننظر إليهما على أنهما من المداخل الرئيسية نحو عالم آمن يسوده السلام والرخاء والرفاه الاجتماعي ، وتتنفس فيه النزاعات والصراعات المسلحة .

وحول الوضع في الشرق الأوسط أشار السيد الرفاعي إلى أن الأردن قد سعى دائماً إلى تحقيق السلام العادل الشامل الدائم في الشرق الأوسط ، الذي طالما تطلعت شعوبه نحو منطقة خالية من النزاعات ومن أسلحة الدمار الشامل ، منطقة يسودها سلام حقيقي تعم به شعوبها التي عانت الكثير جراء الحروب والأزمات على امتداد قرن من الزمان ، السلام الذي يتطلب حصول الشعب العربي الفلسطيني الشقيق على حقوقه المنشورة كاملة وفي مقدمتها حق إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس وحق اللاجئين في العودة والتعويض ، السلام الذي يتطلب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية السورية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران عام سبعة وستين وانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني المحتل . وهو أيضاً السلام الذي يفضي في النهاية إلى توجيه طاقات شعوب المنطقة ومواردها ومقدراتها نحو الإبداع في مختلف المجالات وبناء أجواء

و حول السلام في الشرق الأوسط أوضحت السيدة رئيس مجلس الاتحاد أنه بما إننا هنا نتحدث عن السلام والحوار بين الحضارات فدعونا نشدد على التزامنا، وباسم شعوبنا، على عملية السلام الجارية في هذه المنطقة وهذا هدف ممزروع فينا بعمق لذلك فقد قمنا بتشكيل لجان برلمانية من أجل دعم هذا الهدف.

كذلك نوهت السيدة هبة الله بالجهود التي بذلها المغفور له الملك الراحل حسين بن طلال لتحقيق السلام في المنطقة . وفي ختام كلمتها أعربت مرة أخرى عن جزيل الشكر للعامل الأردني الملك عبد الله الثاني، وللبرلمان والحكومة والشعب في الأردن على تنظيمهم للمؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في عمان .

### **ثالثاً - الطلبات الخاصة بإدراج بند**

#### **إضافي في جدول أعمال المؤتمر :**

ناقشت المؤتمرات في جلساتها العامة الأولى ثلاثة عشر طلباً تقدمت بها الشعب الوطنية لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر. وفيما يلي عرض لهذه الطلبات حسب التسلسل الزمني لورودها إلىأمانة الاتحاد في جنيف.

متوفرة للجيل الماضي . فالإنترنت لا يتيح للناس أن يتصلوا ببعضهم البعض فحسب من دون وسيط ، وإنما أيضاً جعلت من الصعب بالنسبة للدول أن تقوم بعزل مواطنها أو خداعهم بوسائل الدعاية المضللة التي تتسم بالكراهية. ونحن كممثلي لشعوبنا يجب علينا استغلال هذه الفرص المتاحة بواسطة السياسات العالمية وبواسطة التكنولوجيا أيضاً لإيجاد سبل التفاهم بيننا عبر الدول والحضارات .

ونحن متلزمون بتأسيس نظام عالمي جديد مبني على المساواة بين الرجل والمرأة، وعلى الديمقراطية والمساواة في الفرص . ولكن يجب علينا أن نكون دقيقين وحذرین بالنسبة لأولئك الذي قد يرون هذه القيم وكأنها تسير ضد نتاج حضارتهم . فمن الأفضل معالجة هذه المجتمعات بصورة تدريجية بدلاً من سحبها من جذورها .

كذلك أكدت السيدة هبة الله على أهمية الاعتراف بالقوة المعارضة ، مشيرة إلى أنه ربما تكون أفضل وسيلة يمكن أن نتبناها عالمياً وفي بلداننا هي ضمان أن يكون هناك مجال لسماع الأصوات المعارضة دوماً ، وأن تكون وجهات النظر البديلة متاحة لكافة الناس ، وبشكل خاص للناس الأضعف .

| التاريخ المرسلة | الشعبة المرسلة | البنود المقترحة   |
|-----------------|----------------|---|
| 2000/1/24       | شعبة الهند     | العمل البرلماني للحد من اشتداد الإرهاب العابر للحدود الذي يخرق حقوق الإنسان للمواطنين الأبرياء والذي يضرب عرض الحائط بالأعراف السائدة في مجال السلوك المدني الدولي. |
| 2000/2/28       | شعبة أوزربيجان | الفصل العرقى  |
| 2000/3/1        | شعبة استراليا  | التعاون الدولي من أجل تعريف وتطبيق استراتيجيات لمحاربة تهريب الأشخاص .  |
| 2000/3/2        | شعبة ناميبيا   | مساهمة البرلمانيات في تلافي الانقلابات العسكرية ضد الحكومات الديمقراطية المنتخبة عبر العالم.  |

|   |   |  |
|---|---|--|
| 2000/3/6  | شعبة جيبوتي                                       | دعم مخطط السلام لرئيس جمهورية جيبوتي لصالح الصومال .   |
| 2000/3/20   | شعبة بنغلادش                                      | منع الإرهاب العابر للحدود.   |
| 2000/3/25   | شعبة الجزائر<br>( باسم الشعب البرلمانية العربية ) | مساندة البرلمانات لحقوق اللاجئين والمهجرين بسبب الحروب والاحتلال والمساعدة على إعادتهم إلى أوطانهم .   |
| 2000/3/27   | شعبة الإمارات العربية المتحدة                     | دور البرلمانات في ضمان السلام والأمن الدوليين بشكل عام ، وفي الخليج بشكل خاص ومن أجل حل النزاعات عن طريق القانون الدولي .  |
| 2000/3/28   | شعبة جنوب إفريقيا                                 | الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الكوارث الطبيعية في الدول النامية .   |
| 2000/3/29   | شعبة نيكاراغوا                                    | حماية حقوق العمال المهاجرين والسكان المهاجرين .  |
| 2000/3/29   | شعبة إسرائيل                                      | إنشاء مجموعة دراسة تابعة للاتحاد البرلماني الدولي تقوم بمساعدة الأمم الشابة كي تضع حيز التنفيذ تقنيات كاملة للمعلوماتية وللاتصالات ولتشجيع إنشاء مركز تبادل للمعلومات يقوم بتسهيل إقامة مناطق صناعية للتقنيات الأكثر تطوراً في الدول النامية.  |
| 2000/3/30   | شعبة إيطاليا                                      | عمل البرلمانات من أجل الحد من استخدام القاصرين في العمليات العسكرية.   |
| 2000/3/31   | شعبة اليابان                                      | عمل البرلمانات من أجل تعزيز التعاون الدولي بغية مكافحة القرصنة والهجوم المسلح ضد البوارخ.  |
| نيكاراغوا عن سحبها للطلبات التي تقدمت بها .   |   | استمع المؤتمر إلى ممثلي الشعب الثلاثة عشرة الذين عرضاً الأسباب الموجبة التي حدت بهم إلى تقديم الطلب الخاص بإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر . كما استمع إلى وجهات نظر المندوبين المعارضين لبعض الطلبات ( لأن بعض الطلبات لم يكن معارضة ). وقبل عرض الأمر على التصويت لاختيار البند الإضافي جرى تطوارن هامان : |
| <b>الثاني - إعلان الوفد</b><br>الجزائري عن موافقته على دمج الطلب المقيد باسمه، نيابة عن المجموعة العربية ، مع الطلب المقيد من قبل الشعبة الأسترالية تمت العنوان التالي: |   | <b>الأول - إعلان كل من وفود الشعب التالية في :</b> ناميبيا ، جنوب إفريقيا ، بنغلادش ، الإمارات العربية المتحدة ، إيطاليا ، الهند ، جيبوتي ،  |
| <b>"مساندة البرلمانات لحقوق اللاجئين والمهجرين بسبب الحروب والاحتلال والمساعدة من أجل</b>   |   |  |

هي الطلبات المقدمة من كل من : أذربيجان ، الجزائر ، أستراليا ، إسرائيل ، اليابان . وقد أجريت عملية التصويت لتحديد البند الذي ينال أكبر عدد من الأصوات يفوق أكثرية التثنين . وجاءت النتيجة على النحو التالي :

*إعادتهم إلى أوطانهم ، وفي سبيل التعاون الدولي لتطوير واستخدام استراتيجيات لمكافحة النشاط الإجرامي لتهريب الأشخاص".*

وبذلك بقيت أمام المؤتمر أربعة طلبات

| البلد            | أصوات مؤيدة | أصوات معارضة | امتناع | أكثريّة التثنين |
|------------------|-------------|--------------|--------|-----------------|
| أذربيجان         | 187         | 737          | 565    | 616             |
| الجزائر/أستراليا | 1338        | 45           | 106    | 922             |
| إسرائيل          | 586         | 395          | 508    | 634             |
| اليابان          | 606         | 253          | 628    | 573             |

اللتين ، الذي قرر المؤتمر في جلسته الأولى إدراجها في جدول أعماله. كذلك إعداد مشروع قرار حوله .

2. انتخاب مكتب اللجنة المكون من رئيس ونائبين للرئيس .

في الاجتماع الأول الذي عقدها اللجنة ناقشت البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر ، وشكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حوله . وفي الاجتماع الثاني ناقشت وأقرت مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة وعینت مقرراً لعرض المشروع أمام الجلسة الخاتمية للمؤتمر . كذلك عقدت اللجنة اجتماعاً خاصاً لمناقشة البند الإضافي الذي أصبح البند السادس في جدول أعمال المؤتمر . وشكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حوله ، ثم ناقشت وأقرت مشروع القرار ، وعینت مقرراً لعرض المشروع أمام المؤتمر . وفي اجتماعها الأخير انتخبت اللجنة مكتبيها ، وذلك على النحو التالي :

رئيس اللجنة: السيد حسين هانادزلاه ( من ماليزيا ) .

نائب الرئيس الأول: السيد لوفيفر ( من بلجيكا ) .

نائب الرئيس الثاني : السيدة ماريا كلارك لويس ( من غانا ) .

وبذلك أصبح البند الجزائري/الأسترالي الموحد هو البند الإضافي ، وأصبح يحمل الرقم 6 في جدول أعمال المؤتمر . وقد أحيل البند إلى اللجنة الأولى ، وهي لجنة القضايا السياسية والأمن الدولي ونزع السلاح ، لإجراء مناقشة حوله وإعداد مشروع قرار يرفع إلى الجلسة الخاتمية للمؤتمر .

#### رابعاً - اجتماعات اللجان :

انعقدت في إطار المؤتمر الثالث بعد المائة اجتماعات لجنتين من لجان الدراسة الدائمة ، وذلك على النحو التالي :

**اللجنة الأولى** - وهي لجنة القضايا السياسية والأمن الدولي ونزع السلاح  
عقدت اللجنة عدة اجتماعات ناقشت فيما جدول أعمال تضمن البنود التالية:

1. إقرار محاضر اجتماعات اللجنة التي عقدت في بروكسل (نيسان-أبريل/99).

2. دراسة البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر :

"تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة في العالم وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية أوسع بين الشعوب "

1. مناقشة البند السادس من جدول أعمال المؤتمر - وهو البند الإضافي المتعلق بأوضاع

### خامساً - الجلسة الختامية للمؤتمر

عقد المؤتمر الثالث بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي جلساته الختامية في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في الخامس من أيار مايو/2000 . بدأت الجلسة بعرض التقارير التي أعدتها لجان الدراسة. قدم مقررو اللجان مشاريع القرارات الثلاثة ( حول البنددين الرابع والخامس والبند الإضافي السادس ) التي سبق أن أقرتها لجانهم . ووافق المؤتمر على القرارات المتعلقةين بالبنددين الرابع والخامس بالتصفيق<sup>(1)</sup> .

و عند عرض مشروع القرار المتعلقة بالبند السادس ( البند الإضافي ) المتعلق باللاجئين ، أبدى الوفد الإسرائيلي اعتراضه على الفقرة السابعة من منطوق القرار، لأنها في رأيه فقرة غير متوازنة و تسيء إلى العملية السلمية الجارية في المنطقة (كذا) ، و طالب باستبدالها بفقرة أخرى هي الفقرة التي سبق أن عرضت في مشروع لجنة الصياغة والتي تتعرض لمشكلة اللاجئين بصورة عامة .

وبعد مناقشة حادة في المؤتمر والاستماع إلى رأي معارض أصر الوفد الإسرائيلي على إجراء التصويت على اقتراحه. وجاءت نتيجة التصويت كالتالي:

اللجنة الرابعة - وهي لجنة التربية والعلوم والثقافة والبيئة:

عقدت اللجنة اجتماعين ناقشت فيما جدول أعمال تضمن البنود الآتية:

1. إقرار محاضر اجتماعات اللجنة التي عقدت في بروكسل (نيسان-إبريل/1999).

2. دراسة البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر :

"الحوار بين الحضارات والثقافات "

3. انتخاب مكتب اللجنة الرابعة المكون من رئيس ونائبين للرئيس.

أجرت اللجنة في اجتماعها الأول مناقشة حول البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر، ثم عينت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حول البند. وفي اجتماعها الثاني ناقشت وأقرت مشروع القرار المعد من قبل لجنة الصياغة وعينت مقرراً لعرضه على الجلسة الختامية للمؤتمر. كذلك انتخبت في الاجتماع الثاني مكتبهما الجديد وذلك على النحو التالي:

رئيس اللجنة : السيد كولومو كوريا (من تشيلي)

نائب الرئيس الأول: السيدة تشيدزونغا (من زيمبابوي)

نائب الرئيس الثاني : السيدة بريجيت (من نيوزيلندا)

| امتناع    | مع الاقتراح |
|-----------|-------------|
| 461 صوتاً | 64 صوتاً    |

<sup>1</sup> وحسن تنظيم المؤتمر والنتائج الإيجابية التي تم خوضها عنه .

وتحديث باسم الوفود العربية سعادة محمد خليفة بن حبتور ، رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ،

وبذلك سقط الاقتراح الإسرائيلي ، وبقي نص الفقرة كما هو وارد من اللجنة السياسية، وهو يشير إلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة .

قبل الإعلان عن رفع الجلسة وختام أعمال المؤتمر تعاقب على منصة الخطابة ممثلو المجموعات الجغرافية السياسية ، معربين عن شكرهم وامتنانهم للأردن ، ملكاً وشعباً وبرلماناً وحكومة ، على حسن الوفادة والتكرم

<sup>1</sup> سجل الوفد الهندي تحفظه على الفقرة 16 من منطوق القرار ، وهي الفقرة التي تدعو جميع الدول إلى التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

**سادساً - اجتماعات الدورة السادسة  
والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني  
الدولي :**

عقدت في إطار المؤتمر الثالث بعد المائة لاتحاد البرلماني الدولي اجتماعات الدورة السادسة والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد . وناقشت الدورة جدول أعمال تضمن البنود الآتية :

1. إقرار جدول الأعمال .
2. الموافقة على محاضر الدورة 165 للمجلس .
3. اقتراحات متعلقة بانتخاب رئيس المؤتمر 103 .
4. طلبات الانتساب وإعادة الانتساب إلى الاتحاد .
5. الأوضاع في بعض الشعب الأعضاء في الاتحاد .
6. تقرير الرئيس: ◆ حول أنشطته منذ الدورة 165 مجلس الاتحاد .
- ◆ حول أنشطة اللجنة التنفيذية .
7. التقرير السنوي للأمين العام حول أنشطة الاتحاد لعام 1999 .
8. القضايا المتعلقة بالأنظمة واللوائح ◆ سيقدم إلى المجلس تعديل على المادة 6 من اللوائح التي تنظم تاريخ تقديم تقارير الأنشطة المقدمة من الأعضاء في الاتحاد على التقويم الجديد الموافق للسنة التقويمية .
- ◆ سيكون على المجلس الموافقة على التعديلات المقترحة على المواد 14 و 16 من النظام الداخلي لرابطة الأمانة العامة للبرلمانات .
9. نتائج السنة المالية للعام 1999 .
10. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة .
11. مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الذي يعقد في مقر منظمة الأمم المتحدة

فأعرب باسم جميع الوفود العربية عن الشكر لجلالة الملك عبد الله الثاني ، ملك المملكة الأردنية الهاشمية وحكومته الرشيدة ، على رعايتهم الكريمة لهذا المؤتمر الهام وتوفير كل السبل لإنجاحه . كما توجه بالامتنان والثناء إلى معالي السيد عبد الهادي المحمدي ، رئيس الشعبة البرلمانية الأردنية ، رئيس المؤتمر ، لدقة التنظيم وحسن إدارة الاجتماعات .

ونوه السيد حبtor في معرض كلمته بأهمية الموضوعات الثلاثة التي ناقشها المؤتمر والقراراتتخذة والتي تتم عن إجماع المشاركين على أهميتها ، ودعا إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفعيلها وتحويلها إلى واقع .

وعبر السيد حبtor عن شكره لوفود المجموعة العربية لمساندتها موضوع البند الإضافي الذي تقدمت به شعبة الإمارات العربية المتحدة . ونوه بأن المؤتمر ينعقد في منطقة شهدت الكثير من الحررو و تعرضت شعوبها إلى كثير من الآلام ، وهي تتطلع إلى سلام عادل قائم على مبادئ الشرعية الدولية حتى نضمن استمرار الأمن والسلام ويعاد المنطقة عن ويلات الحررو والنزاعات .

وختم السيد حبtor كلمته بتوجيهه الشكر إلى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأمانته العامة على الجهود الكبيرة التي بذلوها لإنجاح المؤتمر .

وقبل الإعلان عن اختتام أعمال المؤتمر تحدث معالي السيد عبد الهادي المحمدي ، رئيس الشعبة الأردنية ، رئيس المؤتمر ، فأعرب عن اعتزاز الأردن بانعقاد المؤتمر البرلماني الدولي على أرضه ، وعبر عن جزيل شكره على الكلمات الطيبة التي قيلت بحق بلده وشعبه، مؤكداً حرص الأردن على تعزيز المسيرة الديمقراطية والعمل من أجل السلام في المنطقة وفي العالم .

ثم أعلن عن اختتام أعمال المؤتمر .

القادمة .

المؤتمرات النظامية

المؤتمرات التخصصية

والاجتماعات الأخرى

3. انتخاب أعضاء في اللجنة

التنفيذية :

كان على المجلس انتخاب عضو جديد في اللجنة التنفيذية يحل محل السيدة إيميلتشيك (من بولندا) التي انتهت فترة عضويتها أثناء انعقاد المؤتمر 103.

ناقش مجلس الاتحاد البنود المدرجة في جدول أعماله في جلستين، عقدت الأولى منها صباح يوم الاثنين الواقع في الأول من أيار - مايو/2000 ، وعقدت الثانية قبل ظهر يوم السبت الواقع في 5/6/2000. وفيما يلي عرض لأبرز القرارات والتوصيات التي اتخذها المجلس :

#### 1- رئاسة المؤتمر 103:

وافق المجلس بالإجماع والتصفيق على اقتراح تقدم به السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، بانتخاب دولة السيد عبد الهادي المجالي ، رئيس مجلس النواب الأردني ، رئيساً للمؤتمر 103 . وكلف رئيسة المجلس السيدة نجمة هبة الله بنقل الاقتراح إلى أعضاء المؤتمر في جلساته الأولى ( وقد وافق المؤتمر على الاقتراح بالإجماع والتصفيق أيضاً ).

#### 2-العضوية والأوضاع في بعض الشعب

الوطنية :

♦ الموافقة على إعادة انتساب الشعبة البرلمانية في النiger إلى عضوية الاتحاد .

♦ الموافقة على قبول طلب انتساب إلى عضوية الاتحاد المقدم من الشعبة الوطنية في غينيا بيساو.

♦ الموافقة على تعليق عضوية الشعب الوطنية في كل من السودان ، باكستان ،

(نيويورك) في العام 2000.

12. بناء المقر الجديد للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف.

13. نتائج الاجتماع البرلماني بمناسبة المؤتمر العاشر لـ : CNUCED

14. نتائج المؤتمر البرلماني الدولي الثالث حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط.

15. الخطوط الرئيسية المتعلقة بمحتوى موقع البرلمانات على الانترنت وتشكيلها .

16. أنشطة الهيئات العامة واللجان الخاصة :

اجتماع النساء البرلمانيات

اجتماع ممثلي الأطراف المشاركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط .

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

♦ انتخاب عضو أصيل

♦ تقرير اللجنة

لجنة التنمية المستدامة

لجنة القضايا المتعلقة بالشرق

الأوسط

♦ انتخاب أعضاء بدلاء

♦ تقرير اللجنة

اللجنة المكلفة بتعزيز احترام

القانون الدولي الإنساني

مجموعة الوساطة حول الوضع

في قبرص

مجموعة الشراكة بين النساء

والرجال

1. المؤتمر البرلماني الدولي 104

إعداد جدول العمال

الموافقة على قائمة المنظمات الدولية والهيئات الأخرى المدعوة للمشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب .

2. الاجتماعات البرلمانية الدولية

الأمن والتعاون في حوض المتوسط اجتماعهم الدوري السادس عشر على هامش اجتماعات المؤتمر النظامي للاتحاد البرلماني الدولي في عمان . وتضمن جدول أعمال الاجتماع البنود الآتية :

- 1- انتخاب رئيس الاجتماع السادس عشر.
- 2- إقرار جدول الأعمال .
- 3- نتائج المؤتمر البرلماني الدولي الثالث حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط (مرسيليا 30/3/2000-3/4/2000)

2- مناقشة حول متابعة قرارات المؤتمر الثالث للأمن والتعاون في المتوسط ، بما في ذلك إنشاء آلية خاصة لوضع اقتراحات تتعلق بمستقبل عملية الأمن والتعاون في المتوسط بهدف إقامة برلمان لدول المتوسط في المدى الطويل ، على أن تقدم اللجنة تقريرها الأول إلى المؤتمر الرابع بعد المائة تحت عنوان : إعطاء طابع مؤسسي لعملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط والمتابعة البرلمانية للوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر .

في بداية الاجتماع انتخب السيد فوزيل ، رئيس الشعبة البرلمانية الفرنسية ، رئيساً للاجتماع ، وتم إقرار جدول الأعمال . ثم قدم السيد عفيف شبيوب ، نائب رئيس مجلس النواب التونسي ، المقرر العام لمؤتمر مرسيليا ، تقريراً موجزاً حول أعمال المؤتمر ونتائجـه . وتمت الموافقة على التقرير . ثم جرى نقاش مطول حول البند الرابع من جدول الأعمال وتبادل آراء حول عملية التعاون والأمن في المتوسط بصورة عامة . وقد طرحت في المناقشـة وتبادل الآراء الاقتراحـات والتوصيات التالية :

- تنظيم اجتماع للبرلمانـيات المتوسطـيات في مؤتمر الاتحاد القادم ، والتوصية بإعطاء هذا الاجتماع صفة الدورية والتابعـي المؤسسيـي ، أي اعتبارـه جزءـاً دائمـاً ومتـاماً للجتماعـات الخاصة بالوضعـ في حوض المتوسط .

- توافق الآراء على ضرورة متابعة

كوندوهوار (ساحل العاج ) في الاتحاد بسبب التطورـات التي جرت في هذه البلدـان وأدت إلى حلـ البرلمانـات فيها .

♦ الإبلاغ عن أن عضوية موريتانيا معرضـة للتعليقـ في المؤتمرـ القـادم إذا لم تـسدـ المسـاهـماتـ المتـأخـرةـ عـلـيـهـاـ فيـ مـيزـانـيـةـ الـاتـحادـ . كذلكـ فإنـ عـضـوـيـةـ كـلـ مـنـ : مـلاـويـ ، مـولـادـافـياـ ، توـغـوـ ، الـولاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ مـعـرـضـةـ لـالـتـعلـيقـ فيـ أـواـخرـ عـامـ 2000ـ لـنـفـسـ السـبـبـ المـالـيـ .

### 3-المؤتمرات النظامية القادمة للاتحاد :

♦ المؤتمر الرابع بعد المائة -  
جاكرتا (أندونيسيا) 15-10/2000  
♦ المؤتمر الخامس بعد المائة -  
هافانا (كوبا) 1-7/4/2001  
♦ المؤتمر السادس بعد المائة -  
واغادوغو (بوركينا فاسو) أيلول-سبتمبر،  
تشرين أول-أكتوبر/2001  
♦ المؤتمر السابع بعد المائة - قدمـتـ الشـعبـةـ المـغـرـبـيـةـ عـرـضاـ لـاستـضـافـةـ هـذـاـ المؤـتـمـرـ

### 4- جدول أعمال المؤتمر الرابع بعد المائة:

- 1- انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر الرابع بعد المائة .
- 2- دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند إضافـيـ فيـ جـوـلـ أـعـمـالـ المؤـتـمـرـ .
- 3- مناقشـةـ عـامـةـ حولـ الـوـضـعـ السـيـاسـيـ وـالـاـقـتصـاديـ وـالـاجـتمـاعـيـ فيـ الـعـالـمـ .
- 4- الحـوـلـ دـونـ الانـقلـابـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ وـغـيرـهـاـ ضدـ الـحـوـكـمـاتـ الـمـنـتـخـبةـ بـصـورـةـ دـيمـقـراـطـيـةـ .
- 5- التـموـيلـ مـنـ أـجلـ التـنـميةـ وـنـمـوذـجـ جـديـدـ لـلـتـنـميةـ الـاـقـتصـاديـ وـالـاجـتمـاعـيـ مـخـصـصـ لـلـقـضـاءـ عـلـىـ الـفـقـرـ .
- 6- تعـديـلاتـ النـظـامـ الأـسـاسـيـ وـالـلـائـحةـ الدـاخـلـيـةـ لـلـاتـحادـ .

5- اجتماع ممثلـيـ الأـطـرافـ المـشارـكةـ فيـ عمـلـيـةـ الـأـمـنـ وـالـتـعاـونـ فيـ حـوضـ المـتوـسطـ :  
عقدـ مـمـثـلـوـ الأـطـرافـ المـشارـكةـ فيـ عمـلـيـةـ

- التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية  
هما عاملان أساسيان لتحقيق تقدم ملموس.

- الحكومة الإسرائيلية تعبر عن  
أسفها لفشل محادثات جنيف السورية-  
الأمريكية.

- إسرائيل قررت سحب قواتها من  
لبنان في تموز 2000 ، و عدم بناء مستوطنات  
جديدة ، فتح مطار غزي الدولي ، و اتخاذ  
خطوات جدية لفتح مرفأ غزة و تقديم مزيد من  
الأراضي للسلطة الفلسطينية.

#### وجهة نظر الوفد الفلسطيني

ركز بيان الوفد الفلسطيني على المناورات  
الإسرائيلية لتأخير تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين  
الجانبين ، ونوه البيان خصوصا :

■ بمواصلة إسرائيل مصادرة  
الأراضي وبناء المستوطنات الجديدة ، أو بناء  
وحدات جديدة في مستوطنات قيمة ،

■ بضرورة احترام إسرائيل لشروط  
الاتفاقيات الموقعة ، والتقييد بقرارات الأمم  
المتحدة المتعلقة بوضع القضايا النهائية مثل :  
القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، الحدود ،  
الأمن والمياه . وهذا يعني أن عليها الانسحاب  
من الأرضي الفلسطينية المحتلة عام 1967  
(الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية  
وقطاع غزة ) في موعد أقصاه أيلول -  
سبتمبر/2000 ، وفي هذا التاريخ ستعلن القيادة  
الفلسطينية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات  
السيادة على الأرضي الفلسطينية المحتلة في  
عام / 1967 ، وكما يشير البيان فإن هذا حق  
 المقدس لا مفاوضة عليه ولا انتظار لإذن من  
أحد لممارسته.

#### وجهة نظر اللجنة :

اعتبرت اللجنة أمراً إيجابياً تمكناً من  
الاجتماع بممثلي الجانبين الفلسطيني  
والإسرائيلي.

أعربت اللجنة عن أسفها لعدم حضور  
ممثلي سوريا ولبنان.

الجانب البرلماني من عملية الأمن والتعاون في  
المتوسط بالرغم من الصعوبات القائمة ، لاسيما  
في الجانب المالي.

- تكليف لجنة التنسيق بأن تعمل كلجة  
مؤقتة لإنشاء آلية لتأسيس برلمان لدول  
المتوسط . وقدمت الشعبة البرلمانية في مالطا  
دعوة لعقد اجتماع لجنة التنسيق في فاليتا في  
صيف هذا العام.

قدم الأمين العام للاتحاد عرضاً  
لاقتراحاته حول كيفية تمويل العملية مستقبلاً .  
وتضمن العرض مشروع موازنة لأنشطة  
البرلمانية الخاصة بعملية المتوسط في إطار  
الاتحاد البرلماني الدولي ، واقتراحات بتوزيع  
نسب الموازنة بين الأعضاء الدائمين الأربع  
والعشرين وفق نفس النسب التي يدفعونها في  
ميزانية الاتحاد.

#### 6- تقرير اللجنة الخاصة بالوضع في الشرق الأوسط:

استمع مجلس الاتحاد إلى تقرير قدمه السيد  
فيليبيو (من قبرص) ، وهو عضو لجنة الشرق  
ال الأوسط ، أشار فيه إلى اجتماع اللجنة مع ممثلين  
عن كل من فلسطين وإسرائيل والى تلقى اللجنة  
بيانين من كل من الوفدين الفلسطينيين  
والإسرائيلي توضح وجهة نظره حول  
الوضع في المنطقة و حول العلاقات  
والمفاوضات بين الجانبين.

تضمن بيان الوفد الإسرائيلي النقاط  
الأساسية التالية:

- إسرائيل ، حكومة وشعباً، تريد السلام  
في الشرق الأوسط . والسلام في رأيها يقوم  
على عدد من الأسس أهمها:

- ضمان الأمن ، الذي يجب أن يكون  
حجر الزاوية في بناء السلام ، والأمن مرتبط  
ارتباطاً وثيقاً بالنضال ضد الإرهاب الإقليمي  
والدولي .

- المفاوضات المباشرة في جو بناء .

المؤتمر .

2. المناصب الشاغرة في لجان و هيئات الاتحاد دراسة إمكانية ترشيح ممثلي للمجموعة العربية.
3. تقرير عن اجتماع البرلمانيات العربيات .
4. زيارة وفد برلماني عربي إلى العراق.
5. الوضع الشعبي السودانية .
6. إبلاغ حول بعض الأنشطة البرلمانية .

ترأس الاجتماعين سعادة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري . في بداية الاجتماع الأول رحب السيد بن صالح بالمشاركين في الاجتماع ، معبراً عن تقديره للحضور العربي الجديد فيه، ومنوهاً بأن مؤتمر عمان هو المؤتمر الثاني للاتحاد البرلماني الدولي الذي يعقد في عاصمة عربية خلال ثلاثة سنوات. كما أعرب عن شكره للشعبية الأردنية على حسن الوفادة والتنظيم الجيد للمؤتمر .

ثم ناقش المجتمعون باستفاضة القضايا المدرجة في جدول الأعمال وتم الاتفاق على ما يلي :

- ♦ البند الإضافي في جدول أعمال المؤتمر :
- ♦ الانفاق على دعم الطلب المقدم من الجزائر ، باسم وفود المجموعة العربية ، والمتعلق بموضوع اللاجئين وتشكيل لجنة متابعة لإجراء الاتصالات اللازمة مع مختلف الوفود والمجموعات لضمان إنجاحه.
- ♦ الموافقة على تبني الطلب المقدم من الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمتعلق بدور البرلمانيات في ضمان السلام والأمن الدوليين ، خاصة في منطقة الخليج وفض النزاعات وفق أحكام القانون الدولي، كبند وحيد يقدم باسم الشعب العربية إلى

بالرغم من تحقيق خطوات هامة نحو حل النزاع فما تزال هناك عراقيل منها :

- الاستمرار في بناء المستوطنات للاسرائيليين على أرض فلسطين .
- صعوبة استخدام الفلسطينيين للمعابر المقدمة من اسرائيل - والتي تربط بين المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.
- الصعوبة في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة حول: إطلاق سراح المعتقلين ، وضع القدس ، مشكلة اللاجئين ، الأمان في المنطقة والتحكم بمنابع المياه.

- تطالب اللجنة برلمانات الدول المعنية بالمساعدة على تقارب وجهات النظر بهدف التوصل إلى اتفاقيات هامة بحلول خريف عام / 2000.

- وسوف تحرص اللجنة على الاستماع إلى ممثلي الجانبين في جاكارتا وستقيم الوضع بأكمله بعد استكمال المفاوضات الجارية حاليا.

#### 1- انتخاب عضو جديد في اللجنة التنفيذية للاتحاد :

انتخب المجلس مرشح مجموعة +12 السيد هينينغ غيليرود (من الدانمارك) عضواً جديداً في اللجنة التنفيذية بدلاً عن السيدة ايميلتشيك (من بولندا) التي انتهت مدة عضويتها في اللجنة خلال انعقاد المؤتمر 103.

#### سابعاً - الاجتماع التنسيقي للوفود العربية

شاركت في أعمال المؤتمر 103 وفود برلمانية عربية من البلدان الآتية :

الأردن ، الإمارات العربية ، تونس ، الجزائر ، جيبوتي ، السودان ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، الكويت ، الجماهيرية العربية الليبية ، لبنان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، واليمن. وقد عقدت الوفود العربية اجتماعين تنسيقيين جرى فيما التداول حول القضايا المطروحة أمام المؤتمر 103 . ونوقشت في الاجتماعين البنود الآتية :

1. البند الإضافي في جدول أعمال

وطالب الوفد السوداني بدعم مطلب الشعبة السودانية إرجاء تنفيذ اقتراح اللجنة التنفيذية للاتحاد بتعليق عضوية السودان حتى مؤتمر جاكرتا.

وقد وافق الاجتماع العربي على هذا الطلب.

#### زيارة وفد برلماني عربي إلى العراق :

قبول الدعوة الموجهة من رئيس المجلس الوطني العراقي لزيارة وفد برلماني عربي إلى العراق من البرلمانيين العرب المشاركون في مؤتمر عمان للاطلاع على الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب العراقي في ظل الحصار ، وتم الاتفاق على ترك الخيار لمن يريد من الوفود للمشاركة في عضوية الوفد ، وكافت الأمانة العامة للاتحاد بالتنسيق بين الوفود والوفد العراقي لتحقيق زيارة الوفد.

#### النشاطات الأخرى :

أكمل الوفد المصري دعوته لرؤساء البرلمانات العربية للمشاركة في كل من اجتماع الإسكندرية لرؤساء برلمانات حوض المتوسط ، والدوره الثانية لمجلس اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي سيعقد في القاهرة (21-23/حزيران - يونيو 2000) . وطلب الوفد المصري أن تتمثل الشعب العربية بصورة قوية في الاجتماعين .

#### ثامناً - اجتماع البرلمانيات العربيات

تنفيذًا للقرار الصادر عن المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في الجزائر نظمت الأمانة العامة للاتحاد اجتماعاً للبرلمانيات العربيات المشاركات في مؤتمر عمان للاتحاد البرلماني الدولي الثالث بعد المائة.

شاركت في الاجتماع ممثلات عن برلمانات كل من الأردن ، الجزائر ، سوريا ، العراق ، فلسطين . ناقش الاجتماع جدول أعمال تضمن ما يلي :

المؤتمر الرابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في جاكرتا.

♦ تضمين الكلمات التي يلقاها رؤساء الوفود العربية في المناقشة العامة التأييد لموقف الإمارات العربية المتحدة من النزاع مع إيران حول الجزر الإماراتية الثلاث ، وتأييد الدعوة إلى حل الخلاف عن طريق الحوار وبالوسائل السلمية .

♦ مشاركة الجزائر ومصر في لجنة الصياغة المكلفة بإعداد مشروع القرار حول موضوع اللاجئين .

#### المناصب الشاغرة في هيئات الاتحاد :

##### عضوية اللجنة التنفيذية :

نظرًا لأن مدة عضوية السيد فزي طعيمة (من الأردن) في اللجنة التنفيذية ستنتهي في فترة انعقاد مؤتمر جاكرتا ، فقد اتفق على العمل لاحتفاظ بهذا المقعد للمجموعة العربية ، وتقدم ترشيحان لهذا المنصب :

♦ السيد محمد جاسم الصقر - من الكويت

♦ مرشح من سورية وتشكلت لجنة مصغرة من ممثلي مصر والمغرب والإمارات العربية برئاسة رئيس الاتحاد لإجراء مشاورات لتحديد مرشح عربي واحد للمنصب الذي سيشغل .

ولما لم تتوصل اللجنة إلى قرار واضح تم الاتفاق على متابعة الاتصالات والمشاورات .

##### الوضع في السودان :

استمع الاجتماع إلى شرح من السيد عز الدين السيد ، عضو المجلس الوطني السوداني ، حول التطورات الأخيرة في السودان والتي أدت إلى :

حل المجلس الوطني بقرار من رئيس الجمهورية .

بدء التحضير لانتخابات برلمانية جديدة حدد موعدها في 15/10/2000 .

العربي في أعمال مؤتمر عمان بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوح، الأمين العام للاتحاد، وضم في عضويته كلاً من الأمين العام المساعد، ومدير العلاقات البرلمانية.

وقد شارك الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمال المؤتمر وفي جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية العربية خلال المؤتمر.

- فقد وزع الوفد مذكرة تضمنت تعريفاً بمختلف أعمال المؤتمر (جدول أعمال المؤتمر والمجلس ، اللجان الدائمة المختصة .. أنشطة الهيئات الأخرى .. البرنامج العام للعمل ... والقضايا الأخرى التي طرحت في المؤتمر )...

- وقام الوفد بالتحضير لاجتماع التشاوريين الذين عقدتّهما الوفود العربية لتنسيق مواقفها حول مختلف قضايا المؤتمر.

- كذلك قام الوفد بالتحضير لاجتماع البرلمانيات العربيات الذي يعقد للمرة الأولى .

- وأسهم الوفد بإعداد مشروع القرار حول البند الإضافي الخاص باللاجئين والذي نجحت الوفود العربية بإدراجه في جدول أعمال المؤتمر .

- شارك الأمين العام للاتحاد في الاتصالات التي أجريت مع مختلف الوفود لكسب التأييد للطلب العربي حول إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر.

- أجرى الأمين العام للاتحاد لقاء مع السيد هنري أدوسيس، الأمين العام للاتحاد البرلماني الأفريقي تم البحث فيه بالتحضيرات الخاصة بالمؤتمر القائم للحوار البرلماني العربي-الأفريقي الذي سيعقد في تونس في أيلول-سبتمبر/2000.

- كذلك أجرى لقاء مع السيد هينتنغ غجيليرود ، الرئيس المشارك للرابطة البرلمانية للتعاون العربي-الأوروبي، تناول البحث فيه أوضاع الرابطة وإمكانية عقد المؤتمر القائم للحوار البرلماني العربي-الأوروبي، كما كان

1. انتخاب رئيسة للجتمع .
2. تبادل آراء حول القضايا المطروحة أمام اجتماع النساء البرلمانيات .
3. تسمية مندوبيهن أصيلتين ومندوبيهن احتياط لتمثيل المجموعة العربية في لجنة التسيير للنساء البرلمانيات .

افتتح الاجتماع السيد عبد القادر بن صالح، رئيس الاتحاد ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، فعبر عن سعادته باعقاد الاجتماع الأول للبرلمانيات العربيات باعتباره آلية من الآليات البرلمانية التي ستعطي الحيوية للاتحاد البرلماني العربي. وأوضح السيد بن صالح أهمية المشاركة في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي باعتبارها منابر هامة لطرح القضايا العربية في الألفية الثالثة .

بعد ذلك انتُخبت السيدة ليلى شرف ، عضو مجلس الأعيان الأردني ، رئيسة للجتمع . ثم قدمت السيدة شرف تقريراً موجزاً عن أعمال لجنة التسيير للنساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي .

وبعد المداولة في بنود جدول أعمال النساء البرلمانيات تم الاتفاق على تسمية مندوبيات المجموعة العربية في لجنة التسيير الجديدة التي سيتم انتخابها ، وذلك على النحو التالي:

- مندوبيان أصيلتان : من الجزائر والعراق

- مندوبيان احتياطيتان : من سوريا والمغرب وكلفت الأمانة العامة للاتحاد بإبلاغ الأسماء المقترحة إلى سكرتارية الاتحاد البرلماني الدولي. كذلك تم الاتفاق على متابعة الاتصالات بين البرلمانيات العربيات وتنظيم اجتماع لهن في كل مؤتمر برلماني دولي عربي.

تاسعاً - نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد  
البرلماني العربي  
شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني

مقرراً ، في روما في تشرين الثاني -  
نوفمبر 2000.

#### عاشرأ - ملاحظات واقتراحات

1 - نجحت الوفود البرلمانية العربية في مؤتمر عمان بإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر حول موضوع اللاجئين . وقد حقق البند نجاحاً كبيراً إذ فاز على البنود الأخرى المنافسة بأغلبية 1338 صوتاً لصالح الطلب مقابل 45 صوتاً معارضاً فقط. وقد لعبت عوامل عدّة في تحقيق هذا النجاح، من أبرزها : حسن اختيار موضوع البند وتقويت هذا الاختيار في الفترة التي تجري المفاوضات على المسار الفلسطيني حول عدد من القضايا، من بينها قضية اللاجئين . كما أن انعقاد المؤتمر في عمان قد أسهم في دعم البند . كذلك لعب دوراً هاماً التكتيك الناجح الذي اتبعته الوفود العربية من خلال موافقتها على دمج البند مع البند الأسترالي المقترن، الأمر الذي ضمن عدداً هاماً من الأصوات لصالح البند وحيداً أصواتاً غير قليلة كان يمكن أن تعارضه.

وكان للجهود التي بذلها السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، والتي تجلت في توحيد موقف الوفود البرلمانية العربية حول دعم الطلب العربي المتعلق بقضية اللاجئين ، وفي الاتصالات الجانبية الواسعة التي أجراها مع العديد من الوفود وممثلي المجموعات السياسية -الجغرافية دور بارز في كسب التأييد للطلب العربي .

كذلك أسهمت في إنجاح الطلب العربي مساعي دولة السيد عبد الهادي المجلبي، رئيس مجلس النواب الأردني ، رئيس المؤتمر، في إقناع العديد من الوفود التي تقدمت بطلبات إدراج بنود إضافية بسحب طلباتها.

2 - أبدى الوفد الإسرائيلي انتzáجاً كبيراً بسبب فشله في إحباط إدراج الاقتراح العربي -الأسترالي في جدول أعمال

المؤتمر ، ومن ثم فشله في تغيير محتوى الفقرة السابعة في القرار الصادر عن المؤتمر ، والتي تدعوا صراحة إلى الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم .

وقد بلغ الانزعاج برئيس الوفد مبلغًا كبيراً جعله يطلق التهديدات ويصف قرار المؤتمر بأنه "حبر على ورق" ولا أهمية عملية له ، وقد أثارت هذه الأقوال إشمئزاز الكثيرين من أعضاء المؤتمر.

#### 3 - أثناء مناقشة مجلس الاتحاد

للأوضاع في بعض الشعب الوطنية اعترضت الشعب العربية وبعض الشعب الإفريقية على اقتراح اللجنة التنفيذية للاتحاد بتعليق عضوية السودان في الاتحاد بسب القرار الرئاسي بحل البرلمان . وجرت مناقشة مطولة حول الموضوع عرض خلاها السيد كمال الشاذلي ، عضو الوفد المصري ، وجهة النظر العربية المطالبة بتأجيل البت بتعليق عضوية السودان حتى المؤتمر 104 للاتحاد الذي سيعقد في جاكرتا في تشرين أول - أكتوبر من هذا العام، على أساس أن ما جرى في السودان لم يكن انقلاباً عسكرياً ، وإنما حل المجلس بقرار من رئيس الجمهورية أعقبه مباشرةً تشكيل لجنة انتخاب محايدة للتحضير للانتخابات الجديدة التي حدد موعدها في 15/10/2000. هذا بالإضافة إلى وجود 26 برلماناً إقليمياً منتخبًا توافق أداء مهامها.

وبعد المناقشة والاستماع إلى آراء المعارضين لتعليق العضوية عرض الأمر على التصويت وجاءت النتيجة لصالح تعليق العضوية بأكثرية 121 صوتاً مقابل 50 صوتاً لصالح التأجيل و 14 صوتاً ممتنعاً.

#### 4 - اتخاذ الاجتماع التسويقي

للوفود العربية قراراً بأن تتضمن كلمات رؤساء الوفود العربية في المناقشة العامة الحديث عن موضوع الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران ، وأن تعبر الكلمات عن دعم موقف الإمارات في موضوع الجزر ودعوة إيران إلى

### الثقافة الغربية.

وأضاف سمو الأمير الحسن .. نحن في الطريق إلى عالم واحد ذي أجندات واحدة لكننا نريد لهذه الأجندات أن تكون خلاصة مساهمات الحضارات والشعوب كافة .. وأن تكون انعكاساً لمصالحنا جميعاً فعالاً واحداً بأجندات واحدة تعكس مصالح حضارة واحدة وقيمة دون غيرها هو عالم سيكون الظلم والتهميش فيه دوافع للنزاع وال الحرب.

6 - ألقى السيد جوليوب انريوتي ، عضو الوفد الإيطالي ، وهو رئيس وزراء سابق في إيطاليا، مداخلة في المؤتمر حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين اقترح فيها " حلنهائيًا على حد قوله لهذه المشكلة . ويقوم الحل على توطين اللاجئين حيث يقيمون حالياً على أن يجري التعويض لهم من خلال صناديق مساعدة وتعويض " تمول من أملاك اللاجئين العرب الذين هاجروا من فلسطين وأملاك اليهود العرب الذين غادروا بلدانهم إلى إسرائيل . ووصف انريوتي اقتراحه بأنه آلية مرونة وعقلانية لحل مشكلة اللاجئين المزمنة.

وقد رد الوفد الفلسطيني على اقتراح انريوتي منها بخطورته لأنه من جهة ينكر حق العودة على اللاجئين الفلسطينيين ، ومن جهة أخرى يساوي بين اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا بالقوة من ديارهم ، وبين اليهود العرب الذين غادروا بلدانهم إلى إسرائيل بملايين . وطالب الوفد الفلسطيني برفض الاقتراح.

الدخول في مفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للنزاع حولها . إلا أن بعض الكلمات تناولت الموضوع بصورة عابرة ولم تنترق إليه بشكل كاف . والمأمول أن يصار مستقبلاً إلى الالتزام بقرار الاجتماع والإشارة إلى الموضوع بصورة أكثر وضوحاً وجدية.

5 - ألقى سمو الأمير الحسن بن طلال مداخلة أمام المؤتمر طرح فيها فكرة إنشاء برلمان للثقافات يقوم بالرقة المعنية ويعزز دور القيم الإنسانية في السياسات الدولية، ويساهم في إقرار نظام عالمي إنساني. وأشار الأمير الحسن إلى أنه من الممكن لهذا البرلمان أن يعمل على درء النزاعات قبل وقوعها من خلال ممارسة دبلوماسية المسار الثاني أي دراسة الأبعاد الثقافية والفكريّة للصراعات وضع هذه الدراسات بين أيدي صانعي القرار لأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار.

وفي إشارة إلى العولمة نوه سمو الأمير الحسن بأن شرعية أي نظام عالمي مرتبطة بانسجامه مع التقاليد الدينية والثقافية والقانونية للمجتمعات . وقال سموه ثمة فرق بين الاعتراف بالمساهمة الكبرى للثقافة الغربية في الحضارة الإنسانية وأثرها في غيرها من الثقافات وبين الزعم أن ثقافة الغرب الحديث هي وحدها الثقافة المولدة للتقدم الاقتصادي والديمقراطي والحداثة . وإن مثل هذه الطروحات توحّي بنوع من العرقية الثقافية المغلقة لأن معناه ببساطة أنه لا مجال لأي شعب خارج الغرب أن يحقق الديمقراطية والحداثة الاقتصادية والسياسية إلا إذا اقتفى أثر

## قرار المؤتمر الثالث بعد المائة حول البند السادس من جدول الأعمال :

”مساندة البرلمانات لحقوق اللاجئين والمهجرين بسبب الحروب والاحتلال والمساعدة على إعادةتهم إلى أوطاتهم ومن أجل التعاون الدولي لتطوير واستخدام استراتيجيات لمحاربة النشاط الإجرامي لتهريب الأشخاص“

المؤتمر 103 للاتحاد البرلماني الدولي،

### أولاً - اللاجئون :

- 1) معرباً عن قلقه العميق من التزايد الكبير في أعداد اللاجئين والمهجرين بالقوة بسبب الاحتلال والحروب والنزاعات في مختلف أنحاء العالم ،
- 2) مؤكداً من جديد على الأهمية الفانقة لمعاهدة عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول المتعلق بها للعام 1967 ،
- 3) مذكراً بمبدأ عدم الإبعاد ، ونعني هنا مبدأ القانون الدولي الذي يمنع أي دولة من إعادة لاجئ ، بأي طريقة كانت ، إلى دولة فيها تهديد لحياته أو حريته ، ويتضمن ذلك عدم رفض قوله على الحدود .
- 4) معرباً أيضاً عن قلقه الشديد من الظروف السيئة التي تحيط باللاجئين والمهجرين بالقوة والمعاناة الشديدة التي يتعرضون لها ،
- 5) مدركاً بأن أغلبية اللاجئين هم النساء والأطفال والمسنين الذين هم بحاجة إلى مساعدة وعناية خاصة .
- 6) مذكراً بأن مشكلة اللاجئين والمهجرين بالقوة ليست مجرد مشكلة إنسانية فحسب، وإنما هي مشكلة وثيقة الارتباط بالاستقرار الإقليمي والأمن الدولي ،
- 7) مشيراً إلى أن العدد الكبير من اللاجئين قد يكون له آثار سلبية على الدول أو المجتمعات التي تستقبلهم، الأمر الذي يضر بمواردها ومناخها الاجتماعي – الاقتصادي وبيئتها الطبيعية وكذلك استقرارها الاجتماعي السياسي .
- 8) معتبراً بضرورة السعي لاتخاذ كل التدابير التي من شأنها ضمان تقديم الحماية لجميع اللاجئين والمهجرين الذين هم بحاجة ماسة إليها ،
- 9) مؤكداً ضرورة تضامن الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع سياسات وتشريعات من

شأنها ضمان وصول المساعدات الدولية لأي شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يحتاجون تلك المساعدات .

10) مؤكدًا أن الالتزام الأولي للحكومات يكمن في تلافي خلق اللاجئين ، وذلك بمعالجة الأسباب الجذرية لتدفق اللاجئين بما في ذلك الفقر الدائم والنزاعات والاضطهاد والقمع السياسي والتمييز العرقي والعنصري .

11) مذكراً بأن حق كل الأشخاص - بما في ذلك اللاجئين والمبعدين بسبب الحروب والاحتلال - في العودة إلى دولهم، هو حق أساسي كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

12) مشيراً إلى أن إبعاد السكان المدنيين في فترات الحرب والاحتلال والنزاعات هو عمل غير أخلاقي وغير مشروع ويشكل خرقاً خطيراً للقانون الدولي ولحقوق الإنسان .

13) معتبراً بأن الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والقضائية لإبعاد اللاجئين هي خطوة هامة على طريق الإصلاح والمصالحة .

14) معتبراً بأن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم لا ينفي حقهم في المطالبة بتعويض عن الأضرار الجسدية والمادية والنفسية التي أصابتهم .

15) معرباً عن قلقه من الأخطار والتهديدات الجسدية المتزايدة التي يتعرض لها موظفو المفوضية العليا للاجئين وموظفو الهيئات الإنسانية الأخرى الذين يقومون بأعمال الحماية في الأماكن الخطرة ،

1. يبحث الدول التي لم تتضم بعد إلى الانضمام إلى معااهدة عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 ، بالإضافة إلى الآليات العالمية لحق الإنسان الدولي وما يتعلق بحقوق الإنسان ، ويطلب من كافة الحكومات التقيد بالتزاماتها في هذا المجال؛

2. يطلب من كافة الدول حماية حق اللجوء لكل من هم بحاجة إليه والاحترام الكامل لمبدأ عدم الإبعاد ؛

3. يبحث الدول على معالجة الأسباب الداخلية للنزاعسلح بغية تأمين حماية طويلة الأمد للمدنيين ، وخاصة من خلال تشجيع النمو الاقتصادي والإزالة النهائية للفقر ، والتنمية المستدامة والمصالحة الوطنية والقيادة الجيدة للشعوب العامة والديمقراطية وألوبيية القانون بالإضافة إلى احترام حماية حقوق الإنسان ؛

4. يدعو الحكومات وكل الأطراف في النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى هيئات الأمم المتحدة ، والهيئات الأخرى، أن تعنى بشكل عاجل بقضية الحماية وتقديم المساعدة للأكثر تضرراً من بين السكان اللاجئين والمبعدين داخل بلدانهم ، وخاصة النساء والأطفال الذين قد يتعرضون للعنف وسوء المعاملة أو الاستغلال الجنسي بالإضافة إلى المخاطر التي يتعرضون لها بسبب النزاعسلح ، لاسيما التجنيد الإجباري للأطفال ؛

5. يؤكد أهمية تأمين الدخول الحر ، ضمن شروط أمنية ، لموظفي المساعدات الإنسانية المقدمة إلى المدنيين المتضررين من النزاعسلح ، بما في ذلك اللاجئين والأشخاص المبعدين ، وضمان استفادتهم من المساعدات الإنسانية . ويدعو كل الحكومات والأطراف المعنية إلى اتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان سلامة وأمن وحرية تحرك موظفي المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والتبعين لهم .

6. يشدد على أهمية التضامن الدولي وتقاسم العبء من أجل تعزيز الحماية الدولية للاجئين؛ ويبحث الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى المختصة ، ذات الصلة بالمفوضية

العليا لللاجئين ، على التعاون من أجل تعبئة الموارد بغية التخفيف من العبء الذي يتلقى كاهل الدول ، لاسيما البلدان النامية ، والتي استقبلت عدداً كبيراً من طالبي اللجوء واللاجئين ، ويطلب من المفوضية العليا لللاجئين الاستمرار في القيام بدور تحفيزي لتعبئة المساعدة الدائمة لمواجهة النتائج الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بسبب العدد الكبير من السكان اللاجئين .

7. يعبر - دون إغفال لقضايا اللاجئين في أنحاء أخرى من العالم - عن دعمه القوى لجميع الجهود المبذولة للوصول إلى سلام عادل وشامل و دائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة ، وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194 ، ومبادئ مؤتمر مدريد الأرض مقابل السلام ، وتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 ، 338 ، 425 واتفاقات أوسلو.

8. يدعو الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة وجميع حكومات العالم إلى إيلاء اهتمام خاصة لقضايا اللاجئين والمهجرين بالقوة واعتبارها قضايا ذات أولوية ، والإسراع بإيجاد حلول للصراعات التي أدت إلى تهجيرهم وتوفير المساعدات الضرورية لوفاء بحاجاتهم الأساسية .

### ثانياً - تهريب الأشخاص

1) واعياً للمشكلة التي نشأت في العالم أجمع نتيجة للتزايد المتتسارع لشبكات تهريب الأشخاص وعلاقتهم بالجريمة المنظمة ،

2) مذكراً أنه في البلد المستقبلي ، قد يؤدي تهريب الأشخاص إلى الاستغلال الجنسي ، والأعمال الشاقة ، والزواج والتبني ، والتشرد أو إلى أنشطة إجرامية يفرضها المهاجرون على المهاجرين السريين الضعفاء ، لاسيما النساء والأطفال ،

3) معرفاً بأن الأسباب الأساسية للهجرة غير النظامية ولتهريب الأشخاص تعود إلى الفروق في مستويات الحياة والفرص المطروحة بالإضافة إلى أنه في حالات عديدة ، لا يستطيع لا المجتمع الدولي ولا الدول التوصل إلى تلافي النزاعات والاضطهادات السياسية والمواجهات الداخلية .

4) معرفاً أيضاً أن العبء الذي يمثله اللاجئون والمهاجرون غير النظاميين بالنسبة لدول اللجوء الأولى ، وكذلك بالنسبة لدول أخرى قد تكون محطة مرور ، يتطلب توزيعاً أفضل لهذا العبء بين الدول ، وبظهر العلاقة بين عجز المجتمع الدولي عن إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين وقيام مهربين الأشخاص باستغلال الأنظمة الوطنية المستقبلة ،

5) متوجساً من الضرر الذي قد يسببه تهريب الأشخاص على الممارسة السليمة للسيادة الوطنية ، مما يؤدي إلى استخدام مبالغ فيه لإجراءات الهجرة واللجوء ، وإلى مصاريف باهظة تتكبدها كافة الدول المعنية ،

6) متوجساً أيضاً من الضرر الذي تسببه التحركات غير النظامية للسكان وتهريب الأشخاص للإنفاق الذي تم الالتزام به داخل المجتمع حول ضرورة معاملة اللاجئين بتعاطف وللقاء بفوائد التحركات المشروعة والنظامية للسكان التي تمثلها حركات السكان المشروعة والمنظمة ،

7) معتبراً أنه من غير المقبول أخلاقياً أن يقوم أولئك الذي يمارسون تهريب الأشخاص بالحصول على أرباح باهظة من استغلال المجموعات الضعيفة ، ومؤكداً اهتمام الدول بوضع حد للتجارة بالبشر ،

8) واعياً بأن أي دولة لن تتمكن من حل المشكلة بمفردها ، وأن التعاون والشراكة الدوليين هما الوسيلة الوحيدة لمكافحة الشبكات العالمية لجريمة المنظمة التي تعمل في تهريب الأشخاص ،

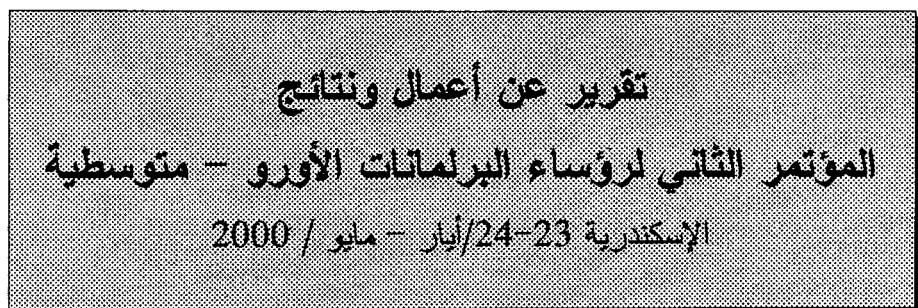
9. يطلب من البرلمانات حتى حكوماتها على سن العقوبات ضد المسؤولين عن تهريب

- الأشخاص وتطبيقاتها بصرامة ، وعلى التعاون فيما بينها ومع المنظمات الدولية لتقليص هذا التهريب ووضع حد له ؟
10. يدعوا البرلمانات والحكومات إلى ضمان الدمج الاجتماعي لمواطنيهم العائدين إلى أوطانهم ؛
11. يناشد البرلمانيات الاستمرار في أعمال التعاون والمبادرة مع المفوضية العليا لللاجئين من أجل إيجاد حل سريع ودائم لمشكلة اللاجئين . ومن أجل تعزيز إطار الحماية الدولية ، الأمر الذي قد يخفف ، وربما يضع حدًا لتدفق الأشخاص الذين قد يتعرضون للاستغلال من قبل المهربيين ؛
12. يطلب من البرلمانيات أن تطلب باستمرار من حكوماتها التعاون بغية مواجهة الأسباب التي تكمن وراء التحركات القسرية للأشخاص ، وذلك عبر تلافي النزاعات والتخفيف من الفقر واحترام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ؛
13. يطلب من الدول المشاركة بفعالية في إنجاز المشروع النهائي لمعاهدة الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الدول وبروتوكولاتها المتعلقة بالاتجار بالأشخاص ، بما في ذلك المهاجرين لاسيما النساء والأطفال ، والتأكد من وضع هذه الآليات موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن .





- 3 -



جرت في مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية يومي 23 و 24 أيار - مايو 2000 أعمال المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات الأورو- متوسطية بمشاركة واسعة تمثلت من وفود من 27 دولة في جنوب وشرق وشمال حوض المتوسط ، بالإضافة إلى رؤساء برلمانات دول أوربية أخرى غير متوسطية . وشارك في أعمال المؤتمر كل من سعادة الأخ عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، والسيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد .

ناشد المؤتمر جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول المتوسطية وتناولت هذه القضايا المواضيع التالية :

- السلام والأمن في حوض المتوسط .
- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة .
- نقل التكنولوجيا .
- التشجيع على الاستثمار وتنمية التبادل الحر .
- العولمة وانعكاساتها على الثقافات الوطنية .
- الهجرة وإيجاد فرص عمل جديدة .

وبناء جسور السلام والاستقرار لجميع شعوب المنطقة . ومن المهام المناطة بالمؤتمر دراسة أفضل السبل لترجمة مبادئ إعلان برشلونة 1995 إلى برامج فعلية .

وأكد الرئيس محمد حسني مبارك أن تحقيق السلام بمفهومه الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط مازال يشكل أهم عوامل تحقيق

وقد ألقى في جلسة الافتتاح كلمة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، ألقاها بالنيابة سعادة د. أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري . وقد نوه الرئيس مبارك في كلمته إلى أن المؤتمر يمثل رمزاً للمسؤوليات الكبيرة المناطة بالبرلمانات ، وهي تحقيق التفاهم المشترك

وأضاف الدكتور سرور قائلاً : لا يمكننا الحديث عن السلام والاستقرار في البحر المتوسط في ظل تغافل عملية السلام في الشرق الأوسط وإذا أرادت إسرائيل أن تثبت جديتها من عملية برشلونة للتعاون الأورو-متوسطي فإنه لابد من التزامها بما أكدته إعلان برشلونة في أن تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستدامة في الشرق الأوسط لابد أن ترتكز على قرارات مجلس الأمن وعلى المبادئ المذكورة في الإعلان .

وركزت السيدة نيكول فونتين رئيس الاتحاد البرلماني الأوروبي في كلمتها أمام المؤتمر على أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية الذاتية لدول المتوسط والعنابة بالبيئة واحترام الحقوق الإنسانية للشعوب والتعاون الاقتصادي والسياسي بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط .

وطالبت فونتين بوضع أسس لتنمية العلاقات بين هذه الدول الأورو-متوسطية لتشجيع المستثمرين العالميين على تنمية موارد تلك البلاد وفتح الأسواق العالمية في هذه المناطق .

وأشارت السيدة نجمة هبة الله رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى أهمية تحقيق الأمن والاستقرار بين الدول المتوسطية وإنهاء أي خلافات أو صراعات بالطرق السلمية والعمل معًا على حلها دون اللجوء إلى استخدام القوة . وأوضحت أن دول البحر المتوسط تعم بترااث غني يساهم في تفعيل التعاون البناء ، وقالت أن الاتحاد البرلماني الدولي يعد نفسه للعب دور إزاء التعاون البرلماني الإقليمي والمستوى الدولي وتقوية الدبلوماسية البرلمانية .

وبعد مناقشات مستفيضة جرت خلال اجتماعات المؤتمر صدر عن المجتمعين إعلان ختامي يتضمن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها اجتماعاتهم .

وفيمما يلي النص الكامل لهذا الإعلان :

الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط وفي توجيهه مسيرة التعاون الأوروبي بين دول هذا الحوض .

وقال إن مرجعية هذا السلام ستظل دائمة ترتكز على ضمان حقوق متساوية للشعوب ، بما في ذلك حقها في تقرير مصيرها بنفسها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء الآخرين وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية .

وأكد الرئيس مبارك أن إيجاد المناخ الملائم لأعمال التعاون الاقتصادي ، خاصة في مجال تنشيط جذب الاستثمارات لجنوب وشرق المتوسط لن يتّأتى إلا في ظل الاستقرار السياسي الذي يتعزز عن طريق الاهتمام بتنمية المنطقة بما يوفر لشعوبها فرصه حقيقة للتقدم والطموح .

وألقى د. أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري ، رئيس المؤتمر كلمة رحب فيها بالمشاركين ، وأكد أن قضية السلام هي مفتاح كل القضايا محل البحث لأنه بدون السلام لن يتحقق الأمن والاستقرار الذي يعتبر ركيزة أساسية للتعاون الاقتصادي والثقافي بين شعوب المنطقة ، وهو ما أكدته إعلان برشلونة الذي تعمل الأطراف المشاركة في المؤتمر في إطاره من أجل تحقيق فلسفته وهي تحقيق تسوية سلمية شاملة وعادلة ومستدامة في منطقة الشرق الأوسط .

ودعا إلى وقفة موضوعية تؤكد القيم والمبادئ المتوسطية وتسجل الهوية المشتركة وتحقق سبل التنسيق في التوجهات السياسية والتعاون في الأطر الثقافية والتكافؤ في الالتزامات الاقتصادية ، وقال إن هذا يمثل الطريق الوحيد لنجاح العلاقات الجديدة لدول المنطقة وإكسابها القدرة على الازدهار وبما يجعل شعوب حوض البحر المتوسط تسهم بنصيب وافر في مسيرة الحضارة العالمية المعاصرة والمستقبلية .

## الإعلان النهائي الخاص بالتعاون البرلماني الأوروبي - متوسطي

- لأطراف المشاركة .
- دعم وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- إرساء دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة.
- تعزيز التعاون في المجالين الثقافي والاجتماعي .
- إذ يعربون عن قناعتهم بأن المنتدى البرلماني الأوروبي-متوسطي الذي سيعقد اجتماعه الثاني في غضون الشهور القليلة القادمة إنما هو بمثابة عامل إيجابي نحو إعادة إطلاق وتعزيز المشاركة الأوروبي-متوسطية ، معربين عن رضائهم الكامل عن النتائج التي توصل إليها المنتدى الأوروبي-متوسطي للنساء البرلمانيات الذي عقد في نابولي ، مع إعطاء عناية خاصة لميثاق النوايا الصادر عنه :
- إذ يؤكدون على أهمية توثيق وتنمية الاتصالات دون إطاء بين دول المتوسط والدول الأوروبيية في شتي المجالات وإقامة تعاون فيما بينها بهدف التعميل بآراء النساء المشاركة ، وإذ يدعون إلى أن يمثل هذا الإعلان خطوة متقدمة على طريق المشاركة بحيث يتم تفعيل ما سبق الاتفاق عليه ، ووضع الآليات المناسبة بما يكفل الإسراع بوضعه موضع التنفيذ الفعلى ؛
- إذ يؤكدون على أن نجاح صيغة برشلونة يتوقف على الإرادة السياسية لأطرافها ، واضطلاع كل منهم بمسؤولياته في هذا الصدد؛
- وإن إذ يؤكدون على الحاجة في ان تصبح البرلمانيات فاعلين مؤثرين داخل المجتمعات المركبة على المعرفة ، ومن ثم أدوات فعالة نحو عولمة الديمقراطية .
- إذ يشددون على أن جعل منطقة البحر المتوسط وأوروبا منطقة سلام وأمن وتعاون لن يكون ممكناً دون التوصل إلى حل عادل و دائم

- إن رؤساء برلمانات الدول الأورو - متوسطية المجتمعين في الاسكندرية :
- إذ يؤكدون على الأهمية الاستراتيجية للتضامن والتعاون تمشياً مع خصائص العلاقات الأورو-متوسطية التي صاغها الجوار والتاريخ ، والتوجه العالمي الجديد نحو مزيد من الاندماج والتعاون الاقتصادي والأمن المشترك؛
  - إذ يدركون أن المشاركة الأورو- متوسطية اختيار استراتيжи أساسى لجميع أطرافها ، وأن التغيرات العميقة في البيئة الدولية وما تفرضه من تحديات جديدة تعظم بالضرورة هذا التوجه وما يتطلبه من عمل مشترك ومنظم ؛
  - إذ يدركون بأن أمن أوروبا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن المتوسط ، وكليهما يرتبط بالأمن والسلام الدوليين ، وأن إنشاء منطقة مشتركة يسودها السلام والاستقرار رهن بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى المنصوص عليها في القانون الدولي ؛
  - إذ يؤكدون مجدداً على أن علاقات التعاون التي تربط بين الدول الأورو-متوسطية تعود إلى تاريخ طويل مشترك فرضته العديد من العوامل الطبيعية والجغرافية والاقتصادية والحضارية التي أفرزت شعوراً بوحدة الهدف والمصير المشترك ، وأن إدراك كلا الجانبين لذلك دفع إلى العمل على تطوير ودعم هذا التعاون من خلال الاتفاق على صيغة محددة ؛
  - إذ يؤكدون على الأسس التي وضعها إعلان برشلونة للتعاون الأوروبي-متوسطي باعتباره الركيزة الأساسية في هذا الصدد ، وكذلك يذكرون بالمبادئ التي تم الاتفاق عليها في إعلان بالمادي مايلوركا ، والتي يتمثل أحدها في :
  - تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية

- الظاهرة .
- العمل على مكافحة انتشار وتتنوع الجريمة المنظمة ، والتصدي لمشكلة المخدرات بكل جوانبها ؛
  - الاتفاق حول آليات محددة ومنهجية للتعاون بين أطراف الشراكة لتشييط الصلات بين مؤسسات المجتمع المدني ؛
  - الاتفاق حول أسلوب لدفع التعاون في مجال حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وفقاً للمواضيق الدولية ، مع التأكيد على ضرورة احترام خصوصيات مجتمعات الأطراف المشاركة ، وكذا على ضرورة أن يشمل الاهتمام بحقوق الإنسان اهتماماً مماثلاً بحقوق الخاضعين لظروف الاحتلال ؛
  - الإسراع في تفويذ المقترنات التي وضعها إعلان برشلونة كي تشكل أساساً للتعاون المستقبلي في المنطقة ، لاسيما في إطار الحقوق المتساوية للشعوب ، وحقها في تقرير المصير بموجب أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، واحترام سلامة ووحدة الأرضي ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم التهديد باستخدام القوة ضد سلامة أراضي الدول ؛
  - توفير فرص التكافؤ والعدالة ودعم دول جنوب المتوسط في إتمام عمليات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي للنهوض باقتصادياتها كي تكون شريكاً متوازناً في عملية التعاون الأوروبي-متوسطي ؛
  - تعزيز العمل في القطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكافي كمجال الزراعة والأمن الغذائي ، وكذا مجال نقل التكنولوجيا وتسهيل الحصول على المعلومات من خلال تعزيز مؤسسات البحث والتطوير وتبادل التجارب وبصفة خاصة في مجالات التحديث الاقتصادي والإداري ، والنظر في وضع إطار قانوني ملائم ينظم عملية نقل المعرفة ، وكذا في
- و شامل لمشكلة الشرق الأوسط وفقاً للقانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية .
- فإنهم يدعون إلى :
- العمل الجاد من أجل تسوية الصراعات الراهنة في المنطقة بالتعاون والتكامل بين أطراف المشاركة وبين الأطراف الدولية الأخرى ؛
  - التأكيد على إعلان برشلونة بشأن الالتزام بمرجعية مدريد كأساس لعملية السلام في الشرق الأوسط وخاصة تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن مشكلة الشرق الأوسط والأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القرارات 242 ، 338 ، 425 ، 426 ، واتفاق أوسلو ، وكذا كافة الاتفاقيات ذات الصلة التي ابرمت من قبل الأطراف المعنية وضمان حقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير ؛
  - ويأمل المؤتمر برفع العقوبات بصورة واضحة عن الجماهيرية الليبية وخاصة بعد أن التزمت بقرارات مجلس الأمن الدولي ؛
  - البدء في إعداد رؤية برلمانية لمشروع «الميثاق الأوروبي-المتوسطي للسلام والاستقرار » على أن تتضمن هذه الرؤية أسباب مصادر الصراع في المتوسط ، بالإضافة إلى مبادئ ضبط التسلح ، والتسوية السلمية للصراعات الراهنة ؛
  - السعي إلى جعل منطقتي الشرق الأوسط والبحر المتوسط منطقتين خاليتين من أسلحة الدمار الشامل ، والتزام جميع دولها بالنظام الدولي والإقليمية واتفاقيات الحد من التسلح ونزع السلاح مثل اتفاقية منع الانتشار النووي ، والتشديد على أن تخضع جميع الأطراف بلا استثناء منشآتها النووية لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛
  - الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لمعالجة ظاهرة الإرهاب من مختلف جوانبها والعمل على إبرام وتطبيق الاتفاقيات الدولية القائمة لاستئصال هذه

بين الشباب لخلق كوادر شابة قادرة على استشراف المستقبل وإنفاذ وتعزيز التعاون الأوروبي-متوسطي ، فضلاً عن عقد المؤتمرات الدورية والمنتديات بين الشباب الأوروبي-متوسطي .

- التأكيد على مبدأ دورية الاجتماعات الخاصة بالمرأة في البلدان الأورو-متوسطية عبر منتدى البرلمانيات من أجل تبادل التجارب والإسهام في دفع خطوات التعاون من خلال تعزيز ومساندة المرأة في أداء دورها في مجتمعاتها ؛

- العمل على توحيد المعايير في معالجة قضية الهجرة ، وانتقال الأفراد ، والاهتمام بحقوق المهاجرين ؛

- التوصل إلى اتفاق بشأن :

1 - إنشاء موقع على الانترنت خاص بالبرلمانات الأورو-متوسطية .

2 - إقرار قواعد مساهمة برلمانات الدول الأعضاء في تمويل التعاون الأورو-متوسطي وخاصة من خلال استخدام برنامج التمويل للاتحاد الأوروبي .

3 - دعوة الاتحاد الأوروبي للإسهام في تمويل برامج التعاون البرلماني الأورو-متوسطي .

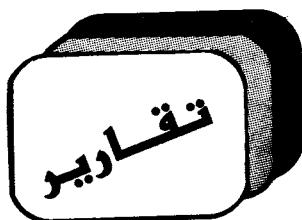
إمكانية عقد مؤتمرات على نحو منتظم للتخطيط للتعاون والتنسيق الإقليمي في هذا المجال ، وأيضاً بهدف مراقبة النتائج الخاصة بالمشروعات المملوكة وفقاً لبرامج ميدا ؟

- العمل من أجل تدعيم الديمقراطية وتطوير التفاهم والشفافية وتنمية الحوار بين الدول الأطراف وتعزيز الفهم المتبادل للأخر ، وتطوير تبادل التجارب الرامية لرفع جودة الأداء التشريعي ، وتوسيع الجماهير بالعملية التشريعية ؛

- إرساء آليات تنفيذية في إطار المشاركة لتفعيل الحوار الثقافي والحضاري والتفاعل الاجتماعي بين الدول الأطراف كعقد المؤتمرات على نحو دوري ، وإقامة المعاهد والمراكم البحثية ، وفي هذا الصدد يجدر الترحيب بتوقيع اتفاقية تأسيس الجامعة الأورو-متوسطية في يناير الماضي ، وبأنشطة الأكاديمية العربية الأورو-متوسطية للإدارة بغرناطة ، وغيرها من المبادرات ذات الصلة ؛

- يرحب بالمشروع المصري لإحياء مكتبة الإسكندرية القديمة المتفردة ، وينتظر من هذه المكتبة أن تعمل على القيام بإسهامها الجوهرى في الحوار الثقافي والحضاري بين الدول الأطراف على صفيق المتوسط ، ويدعو هذه الدول على دعم هذا الدور ؛

- الاهتمام بإقامة برامج تدريبية مشتركة



- 4 -

## تقرير عن أعمال ونتائج الدورة الثانية لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

( القاهرة في غرة ربيع الثاني 1421 هـ )

( الموافق 3 من يوليو سنة 2000 م )

ج - معالي الدكتور مصطفى كمال حلمي  
رئيس مجلس الشورى المصري .

د - معالي السيد كمال الشاذلي وزير  
الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى  
بجمهورية مصر العربية .

هـ - سعادة السيدة الدكتور آمال عثمان  
وكيل مجلس الشعب المصري .

- بحضور سعادة السفير إبراهيم عوف  
أمين عام الاتحاد ، وسعادة السفير محمد  
بيروفي مساعد الأمين العام للاتحاد .

4 - بدأت مراسم الجلسة الافتتاحية بتلاوة  
آيات من الذكر الحكيم .

5 - رحب معالي رئيس الجلسة بأصحاب  
المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود  
المشاركة باسم جمهورية مالي والمجموعة  
الافريقية وباسمه شخصياً ، وأعلن عن رفع

1 - بدعوة كريمة من مجلس الشعب  
المصري عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية  
لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة  
المؤتمر الإسلامي ، بقر مجلس الشعب  
المصري بمدينة القاهرة ، يوم الاثنين غرة ربيع  
الثاني 1421 هـ ، الموافق 3 يوليو سنة  
2000م ، بحضور أصحاب المعالي والسعادة  
رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية المشاركة .

2 - ترأس الجلسة الافتتاحية معالي السيد  
على نوهر ديلالو رئيس الجمعية الوطنية  
لجمهورية مالي .

3 - حضر مراسم الجلسة الافتتاحية كل  
من :

أ - فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد  
سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر .

ب - معالي الدكتور أحمد عصمت عبد  
المجيد أمين عام جامعة الدول العربية .

الإسلامية ، وستكون إحدى مسؤولياته الأساسية شحذ الهمم وتلاقي الإرادات الإسلامية في التشاور والتشبيث بالمضون الإسلامي للتعاون .

د - أكد أن مولد هذا المجلس يأتي متزامناً مع منعطف تاريخي للبيئة الدولية ، أضفت على السياسات والمصالح مفاهيم غير تقليدية ، بدت من الأوضاع التي استقرت رحاماً طويلاً في القرن المنصرم .

ه - أشار إلى تنامي المؤسسات البرلمانية على المستويين الدولي والإقليمي لتعرب دوراً فاعلاً مع المنظمات الحكومية في التعبير عن إرادة المجتمع الدولي ، مع تكسر الحاجز بين الداخل والخارج ، في ضوء ظاهرة العولمة وتشابك العلاقات الدولية ، الأمر الذي يلقي مسؤولية كبير على الشعوب التي تنتهي إلى حضارة الإسلام ، مما يستوجب أن يكون لهذا المجلس دوره في رصد التحديات التي تواجه الشعوب الإسلامية .

و - أكد أن انسحاب إسرائيل من لبنان جاء تبيجاً لإرادة الشعوب العربية الإسلامية في الحرية والاستقلال . وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كافة ، بتطبيق قرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن .

ز - طالب بضرورة مواصلة دعم السلطة الفلسطينية في المفاوضات القادمة لاستعادة الأرضي الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ، ومقاومة سياسة تهويد القدس . ودعا إلى التزام إسرائيل بقرارات مجلس الأمن أرقام 465 و 476 و 478 في عام 1980 ، التي تؤكد جميعها بطلان القانون الإسرائيلي القاضي بضم القدس واعتبارها عاصمة موحدة إسرائيل . كما دعا إلى الاتفاق على آلية للتعاون والتنسيق بين هذا المجلس ولجنة القدس المنشأة عام 1975 ، بهدف حماية المدينة المقدسة والمحافظة على طابعها العربي والإسلامي ، وأعرب في هذا الصدد عن الأمل في إعلان قيام الدولة الفلسطينية التي هي موجودة بالفعل .

ح - أكد ضرورة إنسحاب إسرائيل من كل

الجلسة مؤقتاً لإتاحة الفرصة للمجموعة العربية للتشاور فيما بينها بشأن اختيار مرشحها لرئاسة الدورة الثانية لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي .

6 - استؤنفت مراسم الجلسة الافتتاحية برئاسة معالي دولة نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني الذي أعلن - باسم الشعبة البرلمانية اللبنانية - عن اتفاق المجموعة العربية بالإجماع على ترشيح معالي الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور لرئاسة الدورة الثانية للاتحاد .

( وقد وافقت الوفود المشاركة بالتصفيق على هذا الترشيح ) .

7 - تولى معالي الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الدورة الثانية إدارة الجلسة، ودعا السادة أعضاء الوفود للوقوف دقيقة حداداً، على روح الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد .

9 - ألقى معالي دولة نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني كلمة صافية تناول فيها مختلف الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما في جنوب لبنان بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منه .

10 - ألقى معالي الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الدورة الثانية كلمة ، ركز فيها على ما يلي :

أ - رحب بأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية ، في مصر الإسلامية .

ب - نوه بدور منظمة المؤتمر الإسلامي في ظل التطورات المتتسارعة إقليمياً ودولياً ، التي أفق بظلالها على تعامل الدول الإسلامية معها .

ج - أكد أهمية الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باعتباره الرافد التنظيمي الثاني ، بعد منظمة المؤتمر الإسلامي ، لتوطيد التفاهم المتبادل بين الشعوب

- (جمهورية اندونيسيا) - نائباً ثانياً للرئيس .
- سعادة السيد إدريس لشكر عضو مجلس النواب بالملكة المغربية مقرراً .
- 15 - تولى سعادة السفير ابراهيم عوف الأمين العام للاتحاد عرض تقريره المقدم للمجلس .
- 16 - أشار معالي الرئيس إلى الخطاب المرسل من سعادة سفير جمهورية باكستان بالقاهرة إلى رئيس مجلس الشعب المصري ، والذي يطلب فيه أن تتضمن قرارات المجلس إشارة إلى مشكلة كشمير ، وحق الشعب الكشميري في تقرير مصيره ، أسوة بما يجري عليه العمل باضطراد في قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتأكيداً للفقرة المتعلقة بالموضوع ضمن تقرير المؤتمر التأسيسي للاتحاد بطهران في يونيو 1999 . وأشار معاليه إلى أن الطلب ليس مقدماً من ذي صفة برلمانية ، ولم يتبنه أحد برمليات الأعضاء فيكون مجرد الإحاطة .
- 17 - تمت الموافقة على لائحة الإجراءات الخاصة بمجلس الاتحاد بالتعديل الذي اقترحه الأمين العام في القاعدة 17 .
- 18 - تولى سعادة الأمين العام عرض الترتيبات التنظيمية لأمانة الاتحاد . وإزاء اختلاف وجهات النظر حول هذا الموضوع ، ونظراً لارتباطه بموضوع ميزانية الاتحاد ، فقد تقرر تشكيل لجنة من تسعه أعضاء بواقع ثلاثة أعضاء من كل مجموعة من المجموعات الجغرافية الثلاث بحضور سعادة الأمين العام للاتحاد ، ويقولى رئاسة هذه اللجنة سعادة السيد أمادو بوبكا سو عضو الوفد السنغالي . على أن تعد هذه اللجنة تقريراً بمقترناتها يقدم إلى المجلس .
- 19 - دارت مناقشة مستفيضة حول اقتراح الأمين العام باختصار اسم الاتحاد واختيار شعار له ، انتهت إلى :
- أ - عرض الاقتراح الخاص باختصار اسم

الأراضي العربية في الجولان السوريه وفقاً لقرارى الأمم المتحدة رقمي 242 و 338 .

ط - طالب ببلورة رؤية إسلامية لفعاليات الحوار بين الحضارات ، وتنديد المزاعم الخاطئة عن الإسلام ، وضرورة التعاون بين الدول الإسلامية في عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب . وفي هذا الصدد أشار بما بدأته مصر وإيران من تشكيل نواة لحوار الحضارات مع ممثلي الحضارة الغربية في إيطاليا واليونان ، بما يمثل منتدى خصباً لتبادل الأفكار ، وإثراء المعلومات عن الوجه الصحيح للحضارة الإسلامية .

ي - طالب باستكمال النظم واللوائح لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، لكي ينطلق في أداء دوره على أكمل وجه .

( وقد قوبلت كلمة معالي الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور بالتصفيق ) .

11 - ألقى سعادة السفير ابراهيم عوف الأمين العام للاتحاد كلمة .

\* \* \*

افتتح معالي الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور وقائع جلسة العمل الأولى ، حيث تم الآتي :

12 - المصادقة على جدول الأعمال ، وبرنامج العمل للدورة الثانية .

13 - المصادقة على تقرير الاجتماع الرابع للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

14 - تشكيل هيئة المكتب برئاسة معالي الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الدورة (جمهورية مصر العربية) على النحو التالي :

- معالي السيد علي نوهوم ديلالو (جمهورية مالي) - نائباً أول للرئيس .

- سعادة السيد اسحاق لاتو كونسيينا

**أولاً** - التنبيه إلى خطورة وضع مدينة القدس ومحاولات إسرائيل الدائمة لتهويدها ، وتغيير معالمها الجغرافية والسكانية ، والعدوان على المقدسات الإسلامية والمسيحية بها ، وقد طالب المجتمعون بضرورة التضامن والتعاون الإسلامي لحمل المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل ، حتى تتراجع عن هذه الممارسات غير المشروعة في هذه المدينة المقدسة وتنفيذ القرارات الدولية بشأنها .

**ثانياً** - التركيز على ضرورة إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بالجولان السوري حتى حدود 4 حزيران 1967 ، والأراضي الفلسطينية ، واللبنانية بما فيها مزارع شبعا اللبنانية ، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن . وفي هذا الصدد حيا المتحدثون نضال الشعب اللبناني الذي استعاد بكفاحه أرضه المحتلة في الجنوب.

**ثالثاً** - ضرورة تشريع وتفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية بإقامة السوق الإسلامية المشتركة ، بما يكفل الاستغلال الجيد لكافة مواردها ، وبما يكفل القضاء على مشاكل المديونيات .

**رابعاً** - ضرورة إنهاء الخلافات الحدودية بين الدول الإسلامية بوسائل المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى التحكيم الدولي . وأشار المتحدثون في هذا الصدد بما تم من اتفاق بين كل من المملكة العربية السعودية واليمن ، والمملكة العربية السعودية والكويت من ترسيم للحدود ، وإنهاء المشاكل العالقة في هذا الشأن.

**خامساً** - ضرورة تحرك الجهات المعنية في كافة الدول الإسلامية ، لإعطاء الصورة الصحيحة والوجه المشرق والسمح للإسلام ، بعيداً عن دعوى الإرهاب والتطرف التي يحاول البعض إلصاقها ظلماً بالإسلام .

**سادساً** - الإشادة بالأوراق والوثائق المقدمة من قبل الشعبة البرلمانية المصرية ، والتي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتعمق من قبل الدول المشاركة ، ولاسيما فيما يتعلق بقضية

الاتحاد على المؤتمر القادم ، لأن المؤتمر هو الذي يملك ذلك طبقاً للنظام الأساسي .

**ب** - تكليف الأمين العام بتقديم مقترنات جديدة بشأن الشعار ، إما بإجراء مسابقة أو بتكليف بعض بيوت الخبرة بتصميم عدة نماذج لهذا الشعار ، على أن يتضمن الآية الكريمة « وأمرهم شوري بينهم » ، وصورة لقبة الصخرة .

**20** - دارت مناقشة مستفيضة حول تاريخ اجتماع الدورة الثالثة لمجلس الاتحاد ، انتهت بتقويض اللجنة التنفيذية لتحديد هذا التاريخ ؛ بالتشاور مع المملكة المغربية بوصفها الدولة المضيفة للمؤتمر القادم .

**21** - طلب معالي الرئيس من المجموعات الجغرافية الثلاث العربية والأفريقية والآسيوية أن ترشح كل منها اثنين للاشتراك في لجنة الصياغة ، وإبلاغ الأسماء لسعادة الأمين العام ، على أن تتعقد اللجنة صباح الغد لإعداد مشروع بيانها لعرضه في الجلسة المسائية ، حيث أن جلسة الصباح ستخصص لمناقشة الأوراق الثلاث المقدمة من الشعبة البرلمانية المصرية ، حول الموضوعات التالية :

**أ** - السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، وبناء معلم استراتيجي برلماني لحفظ على القدس الشريف .

**ب** - التعاون الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية ، ومواجهة التحديات الاقتصادية خاصة مشكلات الدين ونقل التكنولوجيا وتطبيق اتفاقيات التجارة العالمية .

**ج** - طرح رؤية إسلامية مشتركة في فعالية الحوار بين الحضارات

\* \* \*

افتتح معالي الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الاتحاد وقائعاً جلسة العمل الثانية ، حيث تم الآتي :

**22** - تحدث مندوبو ثمانى عشرة دولة ، تركزت كلماتهم حول القضايا التالية :

فرض وجهة نظر الدول القوية على الدول الأخرى . والمطالبة بضرورة التوحد والتنسيق واتخاذ المواقف المشتركة للدول الإسلامية لخوض عالم التقدم التكنولوجي .

تاسعاً - المطالبة بإيجاد آلية لإنشاء صندوق إسلامي تموله الدول الإسلامية الغنية لصالح الدول الإسلامية الفقيرة ، ولاسيما الدول الأفريقية بجنوب الصحراء .

عاشرأ - المطالبة بإنشاء آلية لهذا الاتحاد تكفل تحقيق التفاعل والتواصل بين برلمانات الدول الإسلامية وحكوماتها والمنظمات الدولية بما يكفل الدفاع عن الحقوق الإسلامية ، وإلقاء الضوء على الإيجابيات وتجنب السلبيات .

الحوار بين الحضارات المختلفة ، بما يكفل تفاعل المسلمين مع معطيات الحضارة العالمية الحديثة ، ويكفل في نفس الوقت الحفاظ على هويتهم المستقلة ، وإزالة النمطون الخامط للإسلام في الغرب خاصة ، لأنه ليس هناك صراع بين الحضارات ، وإنما هناك تفاعل وتعيش فيما بينها .

سابعاً - الدعوة إلى إنهاء الحصار المفروض على الشعب العراقي ، وبحث مشاكل المسلمين في كل من كشمير ، والشيشان ، وكوسوفا والأقليات الإسلامية المضطهدة في الدول الأخرى .

ثامناً - التنبيه على أن العولمة لا تعني

## البيان الختامي

عقد في طهران خلال الفترة من 15-17 يونيو عام 1999 .

وبعد مناقشات مستفيضة شاركت فيها جميع الوفود للقضايا التي تهم دولنا وتهم الأمن والاستقرار والتعاون والتقدم في العالم ، يقررون ما يلي :

### القضايا السياسية

يؤكد المشاركون دعمهم الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط بتنفيذ جميع الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية في عملية السلام ، والتي تم التوصل إليها وفق الأسس التي انطلقت على أساسها عملية السلام ، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن أرقام 242 و 338 و 425 ومقررات مؤتمر مدريد التي تدعى إلى مبادلة الأرض مقابل السلام .

ويؤكدون على المكانة الخاصة لمدينة القدس لدى المسلمين ، باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين ، ومسرى النبي عليه الصلاة والسلام ،

هذا وقد صدر عن الدورة الثانية لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في القاهرة البيان الختامي التالي نصه :

إن الأعضاء المشاركون في الدورة الثانية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة بالقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية قلب العربوبة النابض ، والتي تشرف اليوم باستضافة هذا الاجتماع البرلماني المهم الذي يضع لبنة أساسية في بناء صرح جديد من صروح التعاون بين الدول الإسلامية في هذه المرحلة من تاريخ البشرية التي تموج بالمتغيرات والتحديات في شتى المجالات ، بما يعكس الحاجة الملحة لتوافر رؤية مشتركة وإرادة موحدة للعالم الإسلامي في التعامل مع هذه التحديات .

وإذ يشيرون إلى ما ورد في التقرير النهائي للمؤتمر التأسيسي لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي

معتبرين أن مدى التزام إسرائيل بهذه الأسس وتنفيذها هو المعيار الذي يجب أن يحكم تطوير العلاقات معها .

ويدعون إلى العمل على توعية الجماهير في الدول الأعضاء بالحقوق الفلسطينية المشروعة في فلسطين والقدس بشكل خاص من خلال إقامة لجان تضامن برلمانية وشعبية في تلك الدول ، كما يدعون إلى إبقاء موضوع القدس بندًا ثابتاً على جدول أعماله في كل دورة لحين التحرير الكامل .

ويشيدون بالانتصار الكبير الذي حققه الشعب اللبناني الشقيق باستعادة تنفيذ إسرائيل الدقيق والأمين لقرار مجلس الأمن رقم 425 القاضي بإعادة كافة الأراضي اللبنانية المحتلة ، بما فيها مزارع شبعا ، وإطلاق سراح كافة الأسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين كرهائن في السجون الإسرائيلية . ويؤكدون على ضرورة تنفيذ إسرائيل لقرار الأمم المتحدة 242 و 338 لعام 1968 الداعين إلى الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها مرتفعات الجولان السورية ، والعودة إلى خطوط الرابع من يونيو عام 1967 .

ويطالبون بوضع حد لأسلوب فرض عقوبات افرادية على أي دولة بغير حق ويدعون إلى الكف عن هذه الممارسات ، باعتبارها إجراءات تتناقض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان .

ويدعون إلى دعم الجهد الرامي إلى إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في مقدمتها الأسلحة النووية - خاصة في المناطق التي ت湧 بالصراعات ، ويطالبون بانضمام جميع الدول بلا استثناء إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، مع الالتزام بضوابط التفتيش والرقابة الدولية ، ويؤكدون أهمية عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة في هذا الشأن .

ويطالبون الدول التي كانت قد زرعت

وكذا مكانتها لدى المسيحيين ، مما يستوجب عدم التغريط فيها ، والحفاظ على هويتها الحضارية وطابعها التاريخي ، ومنع الاستيطان الصهيوني فيها .

ويشددون على ضرورة دعم صمود القدس والمحافظة على طابعها ومؤسساتها ومواطنيها مادياً ومعنوياً . ويدينون بقوة ويرفضون كل محاولات إسرائيل - القوة المحتلة - تغيير طابع المدينة المقدسة الحضاري وتركيبتها الجغرافية والديمغرافية ، بما في ذلك الضم والتهويد والاستيطان ، ومطالبة الأمم المتحدة العمل على وقف تلك الإجراءات باعتبارها غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي وباطلة وعقبة في طريق السلام .

ويعلنون الدعم الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية في الجهود الرامية لإنجاز الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الشقيق بما في ذلك حقه في العودة إلى وطنه حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948 وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف وفق المعاهدات الدولية ، والاعتراف بهذه الدولة حال إعلان القيادة الفلسطينية ذلك . ويطالبون بضرورة إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب كافة في سجون إسرائيل .

ويناشدون المجتمع الدولي عامة وراعي عملية السلام خاصة بالضغط على إسرائيل للالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 425 - تنفيذًا دقيقًا على المسارات التفاوضية الغربية - الإسرائيلية كافة مع التأكيد على أن القرار 242 هو الأساس الذي تقوم عليه عملية السلام برمتها والذي ينطبق على الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية متى ما ينطبق على الأراضي السورية والبنانية التي احتلت عام 1967 . ويذرون من خطوة التلاعب بذلك لما يشكله من تهديد لعملية السلام برمتها .

خاصة توافر الأطر الازمة لإنماء دور المؤسسات المالية والمستثمرين ، ويدعون إلى إنشاء السوق الإسلامية المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يمكن من استثمار رؤوس الأموال في المنطقة الإسلامية بدلاً من استثمارها في الخارج ، مع ضرورة إزالة القيود المفروضة على التحويلات الرأسمالية ، ويطالبون بوضع سياسة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وإزالة الرسوم الجمركية بين الدول الإسلامية الأعضاء .

### حوار الحضارات

#### والقضايا الثقافية المعلوماتية

وإذ يأخذ المشاركون في الاعتبار المساهمات الإنسانية للحضارة الإسلامية في حقول العلوم والفلسفة والحياة ، يطالبون الدول المتقدمة ، التي تملك السيطرة على جانب كبير من وسائل الإعلام والاتصال الحديثة ، وبصفة خاصة الانترنت ، بوضع ميثاق شرف ومبادئ أخلاقية تتنظم وتتقن بث ونشر المعلومات والبيانات ، بما يبرز التميز الحضاري والتقافي للديانات والثقافات والحضارات المختلفة خاصة في الدول النامية ، بعيداً عن روح الرفض والتعصب أو الاستعلاء أو تشويه الحضارات الأخرى ، وخاصة الحضارة الإسلامية .

ويناشدون الدول الإسلامية العمل على إعادة تطوير كافة منجزات الثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمعلومات لتوضيح الصورة الحقيقة للإسلام والرد على مزاعم وافتاءات أعدائه ، ويوصون في هذا الصدد بالعمل على إنشاء أكثر من قناة فضائية إسلامية متخصصة تغطي سماء العالم ، وتعمل جميعها في انسجام وتوافق وتتنسق فيما بينها على توضيح صورة الإسلام ، والرد على كافة المزاعم والافتاءات التي تبث في القنوات الفضائية الأخرى ، كما يدعون أيضاً إلى إنشاء أكثر من موقع على شبكة الانترنت تعمل بالتنسيق فيما بينها على متابعة ما يبث عن الإسلام على الشبكة والرد عليه وإيضاح العطاء الحقيقي للحضارة

الألغام في أراضي الدول النامية ، بما فيها الدول الإسلامية إلى تزويد تلك الدول بمساعدات فنية ومالية لتمكينها من التخلص نهائياً من هذه الألغام .

ويؤكدون أهمية عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب ، وعدم استخدام أراضي الدول الإسلامية في هذه العمليات الآثمة ، ويؤكدون ضرورة تصحيح صورة الإسلام الصحيحة والسمحة والتي تدين الإرهاب بكل أشكاله ، ويشيدون بالاتفاقيات التي تمت بين المملكة العربية السعودية وكل من الجمهورية اليمنية ودولة الكويت ، ويؤكدون على أهمية الحوار المباشر لحل المشاكل العالقة بين الدول ويدعون كلاماً من جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة للحوار المباشر من أجل حل مشكلة الجزر وذلك في إطار مبادئ الإسلام السمح وحسن الجوار .

### القضايا الاقتصادية

يطلب المشاركون بالعمل على تنمية التعاون فيما بين الدول الإسلامية ، وتحسين وضع الدول النامية التي تتنمي إليها في الاقتصاد العالمي ، وإلى خلق فرص جديدة متنوعة في العلاقات التجارية وزيادة المشاركة في صنع القرار على المستوى الدولي ، وتوفير ظروف معيشية أفضل للشعوب الإسلامية .

ويؤكدون على أن التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية يمثل ضرورة لا غنى عنها للإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول ، ويمكن من تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وزيادة كفاءتها الإنتاجية ، ويزيد من القدرة التنافسية للدول الإسلامية في السوق العالمي .

ويحثون على ضرورة تضافر الجهود من أجل تشجيع الاستثمارات البينية بين الدول الإسلامية ، من خلال رؤية متكاملة لانتقال الاستثمارات كعملية شاملة ، مع السعي لتوفير مقومات النجاح الازمة في هذا الشأن وبصفة

وبناءً لمواجهة الدعاية السلبية وإزالتها وتصحيح سوء الفهم في الدول غير الإسلامية ، وتقديم الصورة الحقيقة للإسلام دين السلام والحرية والسماعة ، والاستفادة من المنجزات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصالات لتقديم ثقافة الإسلام الغنية ومبادئه الخالدة إلى البشرية جماء .

ويدعون كافة الدول والحكومات والبرلمانات والمنظمات الإسلامية إلى وضع قرار الأمم المتحدة بإعلان العام 2001 عام الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات ، موضع التنفيذ ، وكذلك المساهمة بفاعلية في أنشطة منظمة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ذات الصلة بقضايا الحوار بين الحضارات والثقافات والتنوع الثقافي . ويشيدون بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار العام 2001 عام الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات ، كما يشيدون على نحو خاص بالمجتمع البرلماني لحوار الحضارات الذي شارك فيه رؤساء برلمانات إيران ومصر واليونان وإيطاليا ، والذي أقيم بالعاصمة الإيطالية روما في نوفمبر 1999 . ويطالبون بالمساهمة بفعالية في أنشطة الأمم المتحدة في منظمتي اليونيسكو والإيسسكو ، ذات الصلة بقضايا الحوار بين الحضارات والثقافات والتنوع الثقافي .

الإسلامية والصورة الحقيقة للإسلام ، ويناشدون الدول الإسلامية الغنية والمتقدمة في استخدامات الانترنت والفضائيات تقديم كافة المساعدات العينية والفنية الممكنة إلى الدول الإسلامية الأخرى من أجل تطوير بنيتها الأساسية في مجال الإعلام والاتصال ، بما يمكن من ادماجها في النظام الإعلامي المعاصر ، وبما يمكنها من المحافظة على تراثها الحضاري والتلفزي المتميز . ويدعون الدول الإسلامية إلى تسيير الجهد الذي تبذل من جانب كل منها للتوضيح صورة الإسلام الحق وعطائه الحضاري ، عملاً على اكمال هذه الجهود ، وعدم تبعثرها أو تكرارها ، وحتى لا تحول مثل هذه الجهد إلى تنافس بين الدول الإسلامية يستنزف مواردها وطاقاتها . كما يدعونها أيضاً إلى توحيد موقفها بما يقدم رؤية إسلامية موحدة تجاه كافة القضايا المثارة على الساحة الدولية ، حتى يمكن تقديم العالم الإسلامي للعالم كقوة واحدة ذات رؤية موحدة وموقف واحد ، مما يعزز موقف المسلمين في إطار الحوار بين الحضارات والثقافات .

ويؤكدون ضرورة متابعة تنفيذ ما ورد في البيان الختامي لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي الأخيرة والتي عقدت في طهران 1997 ، وخاصة ما يتصل بتكليف فريق الخبراء المعنى بصورة الإسلام بإعداد وتقديم خطوات عملية



## معلومات برلمانية عربية

### تاريخ الحياة البرلمانية في البلدان العربية

تابع «البرلمان العربي» في هذا العدد سلسلة المقالات الهدافـة إلى التعريف بتاريخ الحياة البرلمانية في البلدان العربية . وتقدم فيما يلي دراسة عن تطور التجربة البرلمانية الجزائرية :

مرت الحياة البرلمانية في الجزائر بأطوار عـدة منذ الاستقلال في عام 1961 وحتى الآن . فـقدـأة الاستـقلـال عـاشـتـ الـبـلـادـ فـتـرـةـ طـوـيلـةـ نـسـبـيـاـ في ظـلـ نـظـامـ الحـزـبـ الـواـحـدـ ، كـماـ عـرـفـتـ بـعـدـهاـ نـظـامـ التـعـدـديـةـ الحـزـبـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ . وـمـرـتـ بـفـتـرـةـ بـرـلـمـانـ الغـرـفـةـ الـواـحـدـةـ ، وـهـيـ الـآنـ تـعـيـشـ في ظـلـ نـظـامـ بـرـلـمـانـيـ ذـيـ غـرـفـتـيـنـ يـثـلـهـ «ـبـرـلـمـانـ الجـزاـئـرـيـ»ـ الـمـكـونـ مـنـ الـمـجـلـسـ الشـعـبـيـ الـوطـنـيـ وـمـجـلـسـ الـأـمـةـ .

هـذـاـ المـقـالـ الذـيـ أـعـدـهـ الشـعـبـةـ الـبـرـلـمـانـيـةـ الجـزاـئـرـيـةـ يـلـقـيـ الأـصـوـاءـ عـلـىـ التـجـربـةـ الـبـرـلـمـانـيـةـ الجـزاـئـرـيـةـ خـلـالـ العـقـودـ الـأـرـبـعـةـ الـماـضـيـةـ .

وتـسـبـيرـ شـؤـونـ الثـورـةـ الجـزاـئـرـيـةـ .  
بعدـ الاستـقلـالـ ، عـاشـتـ الـبـلـادـ التـجـربـةـ الـبـرـلـمـانـيـةـ تـحـتـ نـظـامـ الحـزـبـ الـواـحـدـ وـفـيـ ظـلـ التـعـدـديـةـ السـيـاسـيـةـ مـرـوـأـ بـفـتـرـاتـ اـنـقـالـيـةـ .  
لـاشـكـ أـنـ التـجـربـةـ الجـزاـئـرـيـةـ الـمـتـأـثـرةـ بـالـتـحـولـاتـ السـيـاسـيـةـ الـعـمـيقـةـ الـتـيـ عـرـفـتـهاـ الـبـلـادـ بـاـنـقـالـهاـ مـنـ النـظـامـ الـأـحـادـيـ إـلـىـ نـظـامـ قـائـمـ عـلـىـ التـعـدـديـةـ السـيـاسـيـةـ ، حـقـقـتـ مـكـبـاـ ثـمـيـنـاـ تـجـسـدـ فـيـ

إـنـ الـحـيـاةـ الـبـرـلـمـانـيـةـ الـتـيـ عـرـفـتـهاـ الـجـزاـئـرـ  
كـانـتـ لـهـاـ خـصـوصـيـتـهاـ النـابـعـةـ مـنـ تـجـربـةـ سـيـاسـيـةـ  
ثـوـرـيـةـ مـتجـذـرـةـ فـيـ وـاقـعـ الشـعـبـ الـجـزاـئـرـيـ  
مـارـسـنـهاـ أـجيـالـ مـتـعـاقـبـةـ فـيـ ظـلـ مـراـحلـ  
وـظـرـوفـ تـارـيخـيـةـ مـخـتـلـفةـ .

كـانـ لـلـجـزاـئـرـ ، وـهـيـ تـخـوـضـ ثـورـتـهاـ  
المـظـفـرـةـ ، هـيـنـةـ وـطـنـيـةـ لـعـبـتـ دـورـاـ حـاسـمـاـ فـيـ  
إـصـدـارـ الـقـرـاراتـ الـهـادـفـةـ إـلـىـ تـحرـيرـ الـبـلـادـ .

النظام السياسي طبقاً لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس سنة 1962، شرع في إقامة أول هيئة برلمانية في ظل الاستقلال وهي «المجلس الوطني التأسيسي» الذي كانت له صلاحيات هامة منها تسلم مهام السلطة وتعيين الحكومة وإقرار برنامجها وإعداد مشروع الدستور.

بعد انتخابه سنة 1963 ، أعد المجلس التأسيسي المشكل من 196 عضواً أول دستور للبلاد تم إصداره بعد الاستفتاء ، نص في أحکامه على أن السيادة للشعب يمارسها نواب ترشحهم جبهة التحرير الوطني للمجلس الوطني الذي انتخب سنة 1963 لمدة خمس سنوات .

إضافة إلى مهامه التشريعية ، كان للمجلس الوطني حق تعديل الدستور وسحب الثقة من الحكومة بالائحة ومساعدة رئيس الجمهورية باعتباره رئيساً للحكومة .

بعد حركة 19 جوان 1965 ، توقف العمل بالدستور والقوانين المتعلقة بالمؤسسة التشريعية التي حل مكانها « مجلس الثورة » تولى سلطة التشريع بأوامر .

واستمر مجلس الثورة المكون من 26 عضواً في ممارسة مهامه كهيئة عليا للبلاد إلى حين إجراء الاستفتاء على دستور 1976 الذي تم بمقتضاه انتخاب المجلس الشعبي الوطني في 24 فبراير 1977 ، لمدة خمس سنوات .

كان للمجلس الشعبي الوطني صلاحية التشريع كما كان يمارس الرقابة على عمل الحكومة من خلال الآليات المعروفة .

وأعيد انتخاب المجلس الشعبي الوطني في عهده الثاني سنة 1982 وعهده الثالث في سنة 1987 .

### 3 - البرلمان الجزائري في ظل التعديات السياسية :

ولقد دخلت البلاد في فترة هامة من تاريخها حيث وضع أول دستور يكرس الديمقراطية والتعديات السياسية .

إقامة مؤسسات دستورية تستمد قوتها وشرعيتها من الإرادة الشعبية .

إن الديمقراطية التي تأخذ طريقها في الممارسة في الواقع الشعب الجزائري تعكس مدى وعيه بضرورة ممارسة سلطته التشريعية بواسطة نواب ينتخبون بالاقتراع السري العام وال مباشر .

لقد تطورت الممارسة السياسية في الجزائر عبر عدة مراحل ميزتها استفتاءات على دساتير نصت على البرلمان وطبيعته و اختصاصاته المختلفة ويمكن عرض هذه الممارسة البرلمانية حسب المراحل التالية :

**1 - مرحلة الثورة التحريرية :**  
رغم الظروف التاريخية للثورة التحريرية المظفرة التي اندلعت في أول نوفمبر 1954 بقيادة جبهة التحرير الوطني ، بادرت قيادة الثورة بإقامة المؤسسات الشرعية ومنها الهيئة التشريعية المتمثلة في « المجلس الوطني للثورة الجزائرية » المنبثق عن أول مؤتمر انعقد بالصومام - ولاية بجاية - في 20 أوت 1956 .

أوكلت للمجلس صلاحيات التشريع عن طريق القرارات التي تصدر وتنشر في شكل لوائح وأوامر كما كلف بمهمة مراقبة لجنة التنسيق والتنفيذ باعتبارها الجهة التنفيذية المكلفة بتطبيق القرارات الذي يتزدّرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مختلف دوراته ، حيث نص ميثاق المؤتمر على تشكيل المجلس من (34) عضواً يمثلون الولايات السبع المعتمدة ضمن التقسيم المستحدث في المؤتمر المذكور الذي كان له حق المصادقة على أعضاء هيئة المجلس الوطني وتعيينهم من بين قيادات جيش وجبهة التحرير الوطني وظل المجلس الوطني يمارس مهامه إلى غاية استقلال البلاد سنة 1962 .

**2 - النظام البرلماني في وحدة النظام السياسي :**

بعد استرجاع السيادة الوطنية وانتهاء وحدة

وتشكيل اللجنة المتساوية الأعضاء التي تنشأ في حالة حدوث خلاف بشأن نص قانوني .

#### أ - المجلس الشعبي الوطني :

يضم المجلس الشعبي الوطني الحالي ثلاثة مئة وثمانين (380) نائباً يمثلون عشرة (10) أحزاب سياسية ومجموعة من النواب الأحرار وعددهم (11) وقد تم انتخابه بتاريخ 5 جوان 1997 عن طريق الاقتراع العام المباشر والسرى على أساس القائمة النسبية ولعهدة مدتها خمس (5) سنوات .

يمثل هؤلاء النواب سكان الثمانية والأربعين (48) ولاية من التراب الجزائري ، تعدد كل واحدة منها دائرة انتخابية ، ويوجد من بينهم ثمانية (8) نواب يمثلون الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج انتخبوا وفقاً للدوائر الفنصلية والدبلوماسية التي حددها قانون التقسيم الانتخابي .

ضبط القانون العضوي المتضمن نظام الانتخابات الشروط التي يجب أن تتوفر في المترشح للنيابة ومنها أن يبلغ المترشح سن ثمانى وعشرين (28) سنة وأن يكون ذا جنسية جزائرية أصلية أو مكتسبة منذ خمس (5) سنوات وأن يثبت أداء الخدمة الوطنية أو إعفاءه منها .

يعقد المجلس الشعبي الوطني دورتين عاديتين في السنة تدوم كل واحدة خمسة (5) أشهر على الأكثر كما يمكنه أن يستدعى لعقد دورة غير عادية .

يضطلع المجلس الشعبي الوطني بمهمة التشريع في المجالات التي نص عليها الدستور من خلال مشاريع القوانين أو بواسطة اقتراحات القوانين التي يبادر بها عشرون (20) نائباً على الأقل كما يمارس الرقابة على عمل الحكومة من خلال الآليات المعروفة .

لقد أدى ما يقارب من إحدى عشرة مليوناً (11) من الناخبين من بين ما يقارب سبعة عشر (17) مليوناً مسجلاً واجبهم الانتخابي يوم

وفي ظل دستور فبراير 1989 ، أقدمت البلاد على خوض الانتخابات التشريعية التعديلية تم دورها الأول في 26 ديسمبر 1991 غير أن أحداثاً حاسمة في تاريخ البلاد حالت دون استكمال المسار الانتخابي .

إن الفراغ الدستوري الناجم عن تزامن استقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني ، شل الحياة الدستورية في البلاد مما أدى إلى اتخاذ قرار إنشاء المجلس الشعبي الاستشاري الذي شكل من (60) عضواً تعيينهم من طرف رئيس المجلس الأعلى للدولة وأصبح له مهمة استشارية في التشريع .

بعد ذلك ، عملت السلطة والأحزاب والمنظمات على إنعاش الحياة السياسية وإعادة بناء المؤسسات الدستورية توجت بانعقاد ندوة الوفاق الوطني الأول في جانفي 1994 التي شارك فيها جل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات الممثلة للمجتمع المدني تحت إشراف لجنة الحوار الوطني التي أنشئت لهذا الغرض .

وبموجب أرضية الوفاق الوطني تم إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي ضم (200) عضواً عين 30 منهم من طرف الدولة والباقي عينوا من طرف الأحزاب السياسية والجمعيات التي ينتمون إليها وحددت عهده بـ مدة المرحلة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات كحد أقصى وقد كلف في إطار أرضية الوفاق الوطني بالوظيفة التشريعية عن طريق الأمر .

#### 4 - البرلمان الجزائري الحالي :

نص الدستور المعدل سنة 1996 على أن السلطة التشريعية يمارسها برلمان يتكون من غرفتين وهما: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة .

كما نص على أن العلاقة بين العرفتين وعلاقتهما مع الحكومة يحكمها قانون عضوي يعالج المسائل المشتركة مثل تحديد جدول أعمال الدورة وإرسال القوانين المصوت عليها

### أجهزة المجلس :

يضم المجلس الشعبي الوطني الأجهزة الآتية:

**1 - الرئيس :** وينتخب ل كامل العهدة التشريعية ولها صلاحيات حددها كل من الدستور والقانون العضوي المحدد للعلاقة بين غرفتي البرلمان وعلاقتهما مع الحكومة وكذا النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني .

**2 - المكتب :** يتشكل مكتب المجلس الشعبي الوطني بالإضافة إلى رئيس المجلس من ثمانية نواب للرئيس ثلاثة منهم يمثلون التجمع الوطني الديمقراطي واثنان يمثلان حركة مجتمع السلم واثنان آخرين يمثلان جبهة التحرير الوطني وواحد يمثل حركة النهضة .  
يتناول أعضاء المكتب لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ويتولّون مساعدة رئيس المجلس في تسهيل مختلف أشغال المجلس .

**3 - اللجان الدائمة :** حدد النظام الداخلي للمجلس عددها باثني عشرة (12) لجنة دائمة تضم كل واحدة منها عدداً معيناً من الأعضاء يتراوح ما بين عشرين (20) وثلاثين (30) نائباً باستثناء لجنة المالية والميزانية التي يتراوح عدد أعضائها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) نائباً .

لكل لجنة دائمة مكتب يسير أشغالها يتكون من رئيس اللجنة ونائبه ومقرر اللجنة .

يعطي اختصاص هذه اللجان الاثني عشرة كافة ميادين الحياة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية .

### هيئات التنسيق والاستشارة :

**1 - هيئة الرؤساء :** تتكون هيئة الرؤساء للمجلس الشعبي الوطني من نواب الرئيس ورؤساء اللجان الدائمة وتجتمع بدعوة من رئيس المجلس الشعبي الوطني ولها صلاحية إعداد جدول الأعمال لدورات المجلس وتحضير الدورات وتقديمها وتنظيم أشغال اللجان وتنسيقها .

5 جوان 1997 لاختيار ممثليهم في المجلس الشعبي الوطني حيث بلغت نسبة المشاركة 60.65% على المستوى الوطني .

وقد أفرزت الانتخابات النتائج الآتية كما أعلن عنها المجلس الدستوري حسب التشكيلات السياسية :

1 - التجمع الوطني الديمقراطي ، 156 مقعداً بنسبة 41.05% .

2 - حركة مجتمع السلم : 69 مقعداً بنسبة 18.16% .

3 - حزب جبهة التحرير الوطني : 62 مقعداً بنسبة 16.32% .

4 - حركة النهضة : 34 مقعداً بنسبة 8.95% .

5 - جبهة القوى الاشتراكية : 20 مقعداً بنسبة 5.26% .

6 - التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية : 19 مقعداً بنسبة 5.8% .

7 - الأحرار : 11 مقعداً بنسبة 8.2% .

8 - حزب العمال : 4 مقاعد بنسبة 1.05% .

9 - الحزب الجمهوري التقدمي : 3 مقاعد بنسبة 0.79% .

10 - الاتحاد من أجل الديمقراطية والحربيات : مقعد واحد بنسبة 0.26% .

11 - الحزب الاجتماعي الحر : مقعد واحد بنسبة 0.26% .

خمسة وخمسون بالمائة (55%) من النواب لا تتجاوز أعمارهم خمسة وأربعين (45) سنة وأربعة وثلاثون بالمائة (34%) منهم لا تتجاوز أعمارهم خمسة وخمسين (55) سنة . أما المستوى التعليمي للنواب فنجد أن نسبة 73% من هؤلاء يحملون شهادات جامعية .

وتوجد من ضمن نواب المجلس ثلاثة عشرة (13) امرأة عضوة من بينهن امرأة ناطقة رسمية لحزب وأخرى رئيسة لمجموعة برلمانية .

يضطلع مجلس الأمة بدور المؤسسة التي تضمن التوازن في الأعمال التشريعية إذ يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف عرفتي البرلمان ولا ينال مجلس الأمة إلا النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) أعضائه .

وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين تشكل لجنة متساوية الأعضاء من أجل اقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف ثم يعرض هذا النص على الغرفتين للمصادقة عليه وفي حالة استمرار الخلاف يسحب هذا النص .

يمكن لأعضاء مجلس الأمة استجواب الحكومة وتوجيه الأسئلة إلى أي عضو في الحكومة وإنشاء لجان تحقيق في القضايا ذات المصلحة العامة .

لقد جرى انتخاب أعضاء مجلس الأمة في 25 ديسمبر 1997 وأسفرت النتائج التي أعلنتها المجلس الدستوري عن الآتي :

- التجمع الوطني الديمقراطي : 80 مقعداً .
- جبهة التحرير الوطني : 10 مقاعد .
- جبهة القوى الاشتراكية : 4 مقاعد .
- حركة مجتمع السلم : 2 مقعدان .

بلغت نسبة المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الأمة 94.81% وبلغ عدد المسجلين 15.003 أما عدد الناخبين المصوتيين فقد بلغ 14.224 وبلغ عدد الأصوات المعتبر عنها 13.258 صوتاً وعدد الممتنعين 779 في حين بلغ عدد الأصوات الملغاة 966 صوتاً .

وقد شارك في الاقتراع 14 حزباً سياسياً ومترشحون آخرون .

وبعد الإعلان الرسمي عن نتائج انتخاب ثلثي (3/2) أعضاء مجلس الأمة من قبل المجلس الدستوري، عين رئيس الجمهورية الثالث (3/1) المتبقى والبالغ عددهم 48 عضواً بتاريخ 27 ديسمبر 1997 .

**2 - هيئة التنسيق :** وتشكل من نواب رئيس المجلس ورؤساء اللجان الدائمة ورؤساء المجموعات البرلمانية ومستشار في المسائل المتعلقة بجدول الأعمال وتنظيم أشغال المجلس وتوفير الوسائل المتعلقة بسير المجموعات البرلمانية .

**3 - المجموعات البرلمانية :** توجد بالمجلس الشعبي الوطني ستة (6) مجموعات برلمانية وقد اشترط النظام الداخلي لتأسيسها توفر خمسة عشر (15) نائباً على أن لا يشكل كل حزب يتجاوز عدد ممثليه في المجلس هذا النصاب إلا مجموعة واحدة .

تستشار المجموعات البرلمانية في المسائل التي تهم سير أشغال المجلس وفي القضايا التي تعنى النواب ومنها توزيع مناصب المسؤولية ضمن هيكل المجلس وتوزيع النواب الأعضاء في اللجان الدائمة وللمهام البرلمانية .

#### **ب - مجلس الأمة :**

أنشيء مجلس الأمة - وهو الغرفة الثانية للبرلمان - بموجب التعديل الدستوري الذي جرى في استفتاء 28 نوفمبر 1996 .

يتكون مجلس الأمة من 144 عضواً، ينتخب ثلثاً (3/2) أعضائه من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية وتمثل كل ولاية بممثلي اثنين (2) كما يعين رئيس الجمهورية الثالث (3/1) الآخر من الأعضاء من بين الشخصيات والكهفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية .

ينتخب أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسريري على قائمة متعددة الأسماء وبالأغلبية في دور واحد ويشرط في عضو المجلس أن يكون عمره 40 سنة كاملة يوم الاقتراع .

أما عهدة مجلس الأمة فقد حددت بست (6) سنوات وتجدد تشكيله بالنصف كل ثلاث (3) سنوات .

من خمسة (5) نواب للرئيس ينتخبون لعهدة قابلة التجديد مدتها سنة واحدة .

ويضم مجلس الأمة ، فضلاً عن ذلك مراقب برلماني واسع لجان دائمة .

وفيما يخص المجموعات البرلمانية ، ينص النظام الداخلي على أن عشرة (10) أعضاء يمكنهم تشكيل مجموعة برلمانية ، ويوجد بمجلس الأمة ثلاثة مجموعات برلمانية هي : المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ، المجموعة البرلمانية للمستقلين والمجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني .

وبهذا العرض الذي نتمنى أن تكون قد وفقنا في التعريف بالتجربة البرلمانية الجزائرية المتميزة اليوم بممارسة الديمقراطية والتعدية السياسية .

وتوجد من بين مجموع أعضاء مجلس الأمة ثمان (8) نساء .

وقد تم تنصيب مجلس الأمة يوم 4 جانفي 1998 وانتخب رئيسه بالأغلبية المطلقة لأعضائه وصادق على نظامه الداخلي في 22 جانفي 1998 ، وعدل وتم بتاريخ 26 أكتوبر 1999 . ويجتمع مجلس الأمة في دورتين عاديتين تدوم كل واحدة خمسة (5) أشهر على الأقل .

يضم مجلس الأمة من حيث تنظيمه العضوي الأجهزة الآتية :

- رئيس مجلس الأمة ، المكتب واللجان الدائمة .

بالإضافة إلى هيئة وهما :

- هيئة الرؤساء وهيئة التنسيق .

يتكون مكتب المجلس ، فضلاً عن الرئيس ،





## تعزيز دور البرلمانيات في المنطقة العربية : التحديات والخيارات

بقلم : د. عزة كرم

أستاذة في جامعة الملكة في إيرلندا

يجري على النطاق العالمي الاهتمام بأوضاع النساء والعمل على تعزيز دورهن ورفع مكانتهن في المجتمعات البشرية . وقد تطور دور المرأة في البلدان العربية تطوراً محسوساً في السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي ، ووصلت المرأة إلى مراكز صنع القرار سواء في البرلمانات أو الحكومات. وقد أبدى الاتحاد البرلماني العربي اهتماماً برفع مستوى البرلمانيات العربيات من خلال القرار الذي اتخذه مؤتمره التاسع (الجزائر - شباط - فبراير - 2000 ) والذي أضاف لجنة خاصة بشؤون المرأة إلى لجان الدراسة الدائمة الموجودة في الاتحاد ، كما أقر اعتبار عام 2000 عاماً للمرأة العربية .

وفي إطار الجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني العربي لتحسين دور المرأة العربية بصورة عامة ، والمرأة الممثلة في هيئات التشريعية العربية، بوجه خاص ، تنشر «البرلمان العربي» هذه الدراسة الهامة حول «تعزيز دور البرلمانيات في المنطقة العربية» التي أعدتها د. عزة كرم من جامعة الملكة في بلفاست بإيرلندا . وبهذه المناسبة تنشد هيئة التحرير البرلمانيات والبرلمانيين العرب ، والباحثين والباحثات المهتمات بأوضاع المرأة أن يكتبوا للمجلة حول هذا الموضوع ، فالحوار أهم وسيلة لكشف الحقائق والوصول إلى القناعات .

## المحتويات

### مقدمة

المفاهيم

في السياسة

التحديات المشتركة التي تواجه اقتحام المرأة للعمل السياسي ودخولها إلى البرلمان

التحديات الاقتصادية

الدين والثقافة

المنظمات غير الحكومية

الأحزاب السياسية

وسائل الإعلام

آليات تعزيز تواجد المرأة في الهيئات التشريعية

نظام الحصص أو المقاعد المخصصة

النظم الانتخابية

آليات تعزيز الأداء التشريعي للمرأة

المجال المؤسسي الإجرائي

مجال التمثيل

مجال الخطاب

مجال التأثير على النواتج

جدول 1

دور المنظمات الدولية

الديمقراطية

تكنولوجيا المعلومات

معلومات وبيانات البحث

ربط التعاون الاقتصادي بالتعاون السياسي وتوفير المكافآت

خاتمة

المراجع

### تعزيز دور البرلمانيات في المنطقة العربية :

#### التحديات والخيارات<sup>(1)</sup>

البرلمانات العربية أقل معدل إقليمي في العالم ، إذ لا يزيد معدل البرلمانيات في العالم العربي عن 5ر3 في المائة ، استناداً إلى إحصائيات الاتحاد البرلماني الدولي : وبناء عليه ، فإن المرأة العربية تواجه عدداً من التحديات :

#### ملخص

لم يخل دخول المرأة إلى الساحة السياسية من مصاعب ، فمعدل النساء الأعضاء في البرلمانات العربية أقل معدل إقليمي في العالم ،

(1) الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الاتحاد البرلماني العربي .

السياسية عموماً وفي البرلمان على وجه الخصوص ؛ والحجج الداعية إلى تخصيص ح�ص للمرأة والحجج المناهضة لهذه الفكرة ؛ وأثر النظم الانتخابية المختلفة المعمول بها في العالم العربي في الوقت الراهن .

وأطلاقاً من بعد دولي مقارن ، تقدم هذه الورقة جدولأً (انظر الجدول 1) يوجز شتى الآليات اللازمة لتعزيز أداء المرأة في الهيئات التشريعية . وتدور هذه الآليات حول «استراتيجية القواعد» وأركانها الرئيسية الثلاثة : تعلم القواعد واستخدامها وتغييرها . وتمثل الفكرة في أن عدداً من القواعد - المكتوبة وغير المكتوبة - تحكم قدرأً كبيراً من التفاعلات داخل البرلمانيات وخارجها . وسرعان ما تواجه البرلمانيات هذه القواعد مباشرة أو بصورة مبطنة في عملهن اليومي ، فيصبح وبالتالي فهم هذه القواعد والتمكن من استخدامها لما فيه مصلحتهن أداتين ضروريتين وبالغتي الأهمية في عملية التأثير على العملية البرلمانية . ويبين الجدول شتى الاقتراحات التدريجية التي يتبعن أن تستخدمها البرلمانيات حسب تقديرهن لتحقيق ما يتوجهن من أهداف . ويتناول الفرع الأخير من هذه الورقة الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية - ولاسيما الأمم المتحدة - لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة . ويورد عدداً من الاقتراحات تتعلق بما يلي :

- ضرورة المساعدة في تعزيز مساعي المقرطة ؛
  - ضرورة تيسير فرص الحصول على المعرفة/المعلومات والتكنولوجيا ؛
  - ضرورة تشجيع تضافر الجهود من أجل جمع بيانات موزعة حسب نوع الجنس ؛
  - ضرورة توفير التدريب والدراسة ، وتعزيز المزيد من البحث الضروري ، والقيام أخيراً بربط التعاون الاقتصادي والسياسي بخطط محددة لمكافأة البرلمانيين والبرلمانيات .
- وأختتم هذه الورقة بالقول إن السياسيات

• في المجال الاقتصادي : لا يزال الفقر والأمية خاصيتين تطبعان أغلبية النساء ، وتشكلان بالتالي عقبة كأدء في محاولتهن نشر الوعي واستغلال الفرص الضرورية للتنمية الاجتماعية والسياسية ؛

• في المجال الثقافي : تظل العديد من العقليات في العالم العربي متشبّثة ببعض الأفكار الجامدة عن مكانة المرأة ، وتعكس العديد من المؤسسات السياسية القائمة ثقافة ذكرية وذات توجه ذكري ؛

• في مجال حرية إنشاء الجمعيات : لاتزال القوانين التي تحكم هذا الحق . وهذا الشواغل التنظيمية الأخرى ذات الصلة في إطار القطاع غير الحكومي ، ومهارات التواصل الضرورية بين المنظمات غير الحكومية والسياسية ، تشكل حجر عثرة في وجه التطور ؛

• في مجال الأحزاب السياسية : يظل الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في حاجة إلى إعادة تقييم وإلى تجديد تقوم به الأحزاب نفسها . وفي الكثير من الحالات ، تؤيد (وتعكس) بعض هذه الأحزاب السياسية نفس العracيل التقنية والعملية التي تضعها أنظمة وبيروقراطيات كثيرة . فينبغي تعزيز وتشجيع الدعم الذي تقدمه الأحزاب السياسية للنساء المنتسبات إليها تعزيزاً وتشجيعاً منتظمين ؛

• في مجال وسائل الإعلام : لا يزال الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام لتشجيع النساء السياسيات يثير الكثير من الإشكالات . فتردد كل أشكال التحيز التي يمر بها المجتمع لايساعد المرأة الراغبة في تعزيز نشاطها السياسي . ولهذه الغاية ، يلزم زيادة التواصل بين النساء السياسيات والمشتغلين في حق الإعلام وتوفير التدريب لهذه الغاية .

وتتناول هذه الورقة بإيجاز آليات التوأمة التشريعية للمرأة ، وتنظر على وجه التحديد إلى جوانب من قبيل الحاجة إلى وجود «الحد الأدنى المطلوب» في شتى المؤسسات

مستقبلية واضحة للغاية .

**عزبة كرم**

بلغافت ، تشرين الأول/اكتوبر 1999

العربيات بصفة عامة ، والبرلمانيات بصفة خاصة ، في حاجة إلى التقييم النقدي للتقدم المحرز حتى الآن لكي يتأتى لهن استخلاص الدروس من تجاربهن ويفحدن لأنفسهن أهداف

### تعزيز دور البرلمانيات في المنطقة العربية : التحديات والخيارات :

ومن ثمة فإن كون العالم العربي يتمتع بهذه النسبة المئوية الضئيلة من المشاركة النسوية ، مسألة تطرح تساؤلات عدة أكثرها إلحاحاً هو لماذا هذه النسبة الضئيلة ؟ ويصبح هذا التساؤل أكثر أهمية إذا أخذ سياق المنطقة في الاعتبار . فالعالم العربي جزء مما يُدرج على تسمية بالشرق ، وهو منطقة من العالم استعمرت لسنوات عديدة . وقد اهتزت الدراسات الرصينة التي تناولته بالبحث بأعمال إدوارد سعيد (1978) وأخرين . ففي عمله الأولى المعنون بـ « الاستشراق » (Orientalism) كشف إدوارد سعيد إلى أي حد نتحرى عن التاريخ الاستعماري وتركه الفكرية في معرفة المنطقة ، وهي معرفة تميزت بما كان يطبع التجربة الاستعمارية نفسها من تحيز وتشويه . فالشرق منطقة من مناطق العالم لا يزال العالم الغربي يعتقد إلى حد كبير أن نساءها خاضعات ومقوعات ومضطهدات بشتى الطرق . وكثيراً ما يقترب العالم العربي في التصور الغربي ، بالنساء المحجبات ، والرجال الملتحين ، وبالأصولية الدينية (الإسلامية حتماً) ، وبالإرهاب ، وال الحرب ، وأخذ الرهائن . وعلاوة على ذلك ، قلما يفرق عامة الناس بين الثقافة والتقاليد العربية وبين الثقافة والتقاليد الإسلامية . تظل المنطقة ونساؤها مواضيع هامة للإعلام والتضليل . وتعزز الإحصائيات المتوفرة هذه الصور التي تعكس إقصاء المرأة .

« إنني لا أعتقد أنه من الضروري لنا أن نتحدث عن أنفسنا في السياسة كنساء ، بل إن علينا أن نعمل علينا ونتلقنه ، ونظهر قوتنا من خلال عملنا وبالتالي نقول للملا إلينا هنا ، وعليكم أن تضعونا في الحسبان »

(فرخنة حسن ، عضوة الحزب الوطني الديمقراطي في مصر)

#### مقدمة :

تشير الإحصائيات المستمدة من الاتحاد البرلماني الدولي والتي تعود إلى أواخر أيلول/سبتمبر 1999 أن نسبة البرلمانيات في الهيئات التشريعية في العالم العربي لا يتعدى 4ر3 في المائة . واستناداً إلى هذه الإحصائيات ، فإن هذه النسبة أقل نسبة إقليمية في العالم ، إذ تأتي بعد منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة المحيط الهادئ (اللتين تبلغ نسبة البرلمانيات فيها 11 في المائة و 7ر13 في المائة تبعاً) ، في حين تبوأ الصدارة في هذا المجال بلدان الشمال الأوروبي ، بما يقارب 38 في المائة .

وفي البرلمانيات تتم مناقشة الكثير من القرارات التي تمس حياة الناس العاديين وتتسن في شكل قوانين . ونظرياً ، تعد البرلمانيات المنتدى الديمقراطي الأساسي الذي يعكس المشاركة السياسية الشعبية ومنه تتبع ، ولذا فإن أهمية هذه المنتديات لا يمكن الاستهانة بها .

البلدان ، مادام هذا المسعى يتطلب موارد وبيانات ضخمة ، بل إن الغرض منه هو الإشارة إلى ما يتصل منها بالمسائل المثارة هنا ، وهي : العقبات الحالية التي تواجهه توسيع نطاق المشاركة السياسية ، وكذلك الإنجازات والنجاح الذي حققه المرأة في السياسة .

ومن الخصائص الهمة والجوهرية في التطور السياسي للعالم العربي هي قتوة الديمقراطيات فيه . فباستثناء فلسطين ولبنان والجزائر واليمن ، فإن القلة القليلة من البلدان العربية تنتخب قادتهم السياسيين ديمقراطياً . إن المسألة المطروحة هو أن تجري بالفعل انتخابات ديمقراطية وحرة وتزكيه يختار من خلالها الشعب قيادته وممثليه ، وأن تكون ثمة مشاركة وتغيير محتمل للحكومات . وهذا أمر لم يتم بعد ، مما يجعل الوضع يتجسد في حالة تكون فيها السياسة بصفة عامة ، والديمقراطية بصفة خاصة ، ميداناً معقداً : يتسم بالغور الانتخابي ، والقيادة المجددة في أشخاص وغير الخاضعة للمساءلة ، وانعدام هيكل حكم مشروع وذي مصداقية . ففي هذا الإطار يجب تمارس المرأة السياسة في العالم العربي . ولا تشكل المرأة العربية فئة متاجنة عديمة السلطة ، بل إنها تشكل فئة من النساء الديمقراطيات الساعيات إلى إنشاء هيكل ديمقراطي . وتأسساً لهذا الطرح ، يلزم تناول مفهوم السياسة نفسها ، وفحص التحديات المشتركة المتعددة التي تواجهها المرأة العربية بصفة خاصة . ويورد الفرع التالي من هذه الورقة عرضاً موجزاً للساحة السياسية المختلفة التي تمارس فيها المرأة العربية السياسية .

#### في السياسة :

على غرار ما عليه الأمر في معظم البلدان ، فإن السياسة في العالم العربي تحدد في المجال « العام » الذي يحتله الرجل وبهيمن عليه . غير أن المناصرات لقضايا المرأة ما فتئ يطعن في هذه الفكرة لأسباب عده ( كرم : 1998<sup>(أ)</sup> ؛ وفرحت 1996 ) . وحجتها في ذلك أن المجال

ومع ذلك ، فإن عدد النساء يتجاوز عدد الرجال في بعض البلدان ، وللمرأة تاريخياً ماض طويل من النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي . وعلاوة على ذلك ، فإن تأثيرها على ساحات سياسية كبيرة ( كذلك الساحات التي تنسج المجال للمنظمات غير الحكومية ) تأثير كبير أيضاً ، مادامت المرأة قد دأبت على العمل بنشاط أكبر في قطاعات العمل الخيري في البلدان العربية . وبالتالي ، لماذا هذا التمثيل الشديد الانخفاض وغير التمثيلي للمرأة في الهيئات التشريعية ؟

#### المفاهيم :

ومعالجة القضايا التي تطرحها هذه الإحصائيات ، ينبغي توضيح بعض المفاهيم من قبيل تحديد المقصود بعبارة « العالم العربي » والأهم من هذا تحديد المقصود بعبارة « السياسة » . إن كلمة « العالم العربي » في أبسط معانيها ، مصطلح يستخدم للإشارة إلى 21 بلداً ( أعضاء الجامعة العربية ) ، تمتد من المحيط إلى الخليج<sup>(١)</sup> ، ولغتها الرسمية هي العربية ، ولها مسارات تاريخية وسياسية مشتركة ( وإن لم تكن مسارات متطابقة ) . وغني عن البيان ، أن كل بلد يختلف عن البلدان المجاورة له كما يتميز بقدر كبير من التنوع داخل حدوده . ففي مثال فلسطين ، تطبع خصوصيات الاحتلال الإسرائيلي والضال المتواصل قدرأً كبيراً من الديناميكية السياسية داخل الأرضي ، ناهيك عن المنطقة بأجمعها . وليس الغرض من هذه الورقة تناول كل هذه

<sup>(1)</sup> يشمل هذا التعريف البلدان التالية : الدول العربية الواقعة في آسيا وهي ( العراق ، الكويت ، والإمارات العربية المتحدة ، والبحرين ، وقطر ، وال سعودية ، واليمن ، وعمان ) ( سوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، والأردن ) ، والدول العربية الواقعة في إفريقيا وهي ( مصر ، والسودان ، وليبيا ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب ، وモوريتانيا ، وجزر القمر ) .

### قواعد القوة والسلطة .

غير أنه لا يزال من المعتقد على نطاق واسع أن « السياسة » هي شأن من شأنه البرلمانات ، ورؤساء الدول ومؤسسات السياسة الخارجية وما ماثلها من مؤسسات . وقد بلغ هذا الاعتقاد درجة أدت إلى التمييز داخل المؤسسات السياسية بين المسائل السياسية الثانوية والمسائل الأساسية ، حيث تشير الفئة الأولى إلى السياسات التي تتناول الرعاية الاجتماعية والطفولة والأمومة وما شابه ذلك ، بينما تشير الفئة الثانية إلى مسائل من قبيل الدفاع والميزانية والسياسة الخارجية وما إلى ذلك . ومن مفارقات هذا التمييز أنه يقوم على فرضية أن المسائل « الثانوية » هي تلك المسائل التي تتعلق بالمرأة وقضاياها ، مما يدفع إلى التساؤل عما إذا كانت السياسات الأخرى هي مسائل الرجال . فهل ثبت في وقت من الأوقات أن عجز الميزانية أو التضخم أو الحرب لا تؤثر إلا على الرجال ؟ أم أن الأمر لا يعود أن يكون مجرد تسلیم بأن الرعاية الاجتماعية ورعاية المستنين ، أو رعاية الأطفال هي جوانب ليست في نهاية المطاف إلا جوانب تدخل في صميم شؤون المرأة .

إنني إذ أناز في هذه الثنائيات المصطنعة ، أقول إنه على الرغم من غرابة هذه التمييزات غير المصرح بها غالباً ، فإن الوصول إلى مفهوم « سياسة المسائل الثانوية » في حد ذاته قفزة كبيرة إلى الأمام . ذلك أنه يفيد ضمناً بأن بعض المسائل مثل مسألة وصول المرأة إلى المؤسسات السياسية وغيرها من المسائل ما كانت لتسحق الذكر في المجالات السياسية القائمة لو لا الحملات النسائية وعملية الضغط التي تمارسها المرأة ، وإدراج هذه المسائل في جداول الأعمال ، بل واعتاق بعض هذه المسائل في بعض الحالات والدفاع عنها .

غير أن هذا لا يعني أن كل السياسيات يتبنّين قضايا مماثلة أو يتمسّن لها . فالواقع ، أن العديد منهم يحجبن عن المشاركة في قضايا

« العام » في حد ذاته وبطبيعته ينم عن ازدواجية في الوجود الافتراضي لمجال « خاص ». فلا يزال البعض إلى اليوم يميز بين ما تم بين الجدران الأربع للبيت وبين ما يتم في « الخارج » في المجال العام . وقد طعن العديد من الكتابات المناصرات لقضايا المرأة والمناضلات من أجل قضيائهما في هذه الازدواجية ، كما طعن في استثمار الرجل بتحديد مفهوم (السياسة) وممارستها . وذهب إلى القول بأن الحدود بين العام والخاص ليست راسخة ومتسقة وعالمية كما يعتقد . وعلاوة على ذلك ، فإن ما يعتبر سياسة - أو مشاركة - واسع بدرجة تشمل طائفة من الأنشطة والمصالح المختلفة . وتتأيّداً لهذا الطرح ، يشار مثلاً إلى أن المشاركة ، لاسيما في صنع القرار ، تتم على جميع المستويات في أي مجتمع من المجتمعات . وتصب هذه البراهين في نهاية المطاف في المقوله التي جرت على كل لسان وإن لم تزل موضع خلاف ، ومفادها « أن كل ما هو شخصي فهو سياسي » .

و الواقع أن الحدود بين المجالين الشخصي والعام ما فتئت تتجمي - إن لم نقل إنها تتدبر - في شتى بقاع العالم . وفي هذا الصدد ، يذكر شارلز وهينتجر (1998) خاصية الأمة والنشاط السياسي حيث يندمج الخاص في السياسي ، ويشيران إلى حالات الأرجنتين وشيلي والجزائر من بين حالات أخرى ، حيث ظهرت النساء علنًا وشاركن في الدفاع عن الأسر والجماعات المحلية . كما يشير كتاب عديدون ، في وصفهم للعالم العربي ، إلى التداخل القائم بين المجالين الخاص والعام (نسون ، 1974 ، والمرنيسي ، 1985 ، 1993 ، وتاكر 1993 ، وشرارة بيضون 1998 ، وكرم 1998 ، وبودمان وترحيد 1998 ) . وتباين البراهين المستند إليها إذ تتراوح بين البراهين الدينية التي تقول بأن الازدواجية ما هي إلا بدعة حديثة لم تكن موجودة في أوائل الإسلام ، والبراهين التي تدعى أن كل تفاعل وكل مجال حقل سياسي

هذه الدراسات القيمة يركز على بلدان من العالم الغربي ، وبالتالي فإنها لا تعكس حقائق بقاع آخرى من العالم .

ولنن كان الفهم الشائع للسياسة ( بما فيه فهم العديد من النساء ) لا يزال يقتصرها على المجالات الرسمية ، فإن المناصرات لقضايا المرأة كافحن من أجل توسيع تعريف السياسة ونجحن في ذلك فغدت تشمل شتى الأعمال والاستراتيجيات التي تتم في مختلف الدوائر غير الحكومية . وقد وصفت جيل بيستيدينسكي Bystydzienki Jill وصفاً دقيقاً لاستراتيجيات والتعریف المشار إليها في هذه الورقة فحدّتها فيما يلى :

« التواصيل ما بين الأشخاص ، ومشاريع التنمية الاقتصادية الجماهيرية ، والحركات الاحتجاجية بشتى أنواعها ، واستخدام أنشطة المرأة التقليدية في قضية التحرر الوطني ، والمشاركة في المجموعات والمنظمات النسائية غير الحكومية وغير الرسمية » فالسياسة تشمل التجارب اليومية للناس الذين يعيشون في ظروف من القمع ، وإدراك الإجحاف الذي يطبع العلاقات السلطوية في كل مستويات المجتمع » ( 4 : 1992 ) .

وهذا الأفق بالذات هو الذي يمكن المرأة من أن ينظر إلى العالم العربي ، ويسلط الأضواء على شتى أشكال السياسة التي مارستها المرأة ولا تزال تمارسها على ما يزيد على مائة سنة . وسواء تعلق الأمر باليمن أو العراق أو لبنان أو المغرب أو مصر ، فإن مشاركة المرأة في السياسة شملت تاريخياً طائفة من الأنشطة بدأت دائمًا بشتى أشكال العمل الاجتماعي و/أو الخيري منذ نهاية القرن الماضي . وكان خوض الكفاح التحرري ( كما هو الأمر في فلسطين ومصر والجزائر والسودان حتى لا نسوق إلا القليل من الأمثلة ) ، أو خوض الحروب الأهلية ( كما هو الأمر في الجزائر واليمن ولبنان ) أو المشاركة في التنمية الاجتماعية والمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية

المرأة لاسيما علناً . بل إن بإمكان المرأة أن يذهب بعيداً فيقول إن هذا الموقف هو الذي ولد هذه الفكرة الراسخة التي تقول بوجود سياسة واقية تطابق فيما يبدو مصالح الذكر وأنشطته . ويصبح هذا الأمر كثيراً في بقاع عديدة من العالم ، حيث ترفض النساء اللواتي دخلن المجالات السياسية التي يهيمن عليها الذكر تأييد « قضايا المرأة » أو لا يدركن هذه القضايا . وتعودت أسباب هذه الحالة . ففي تحليل للعقبات التي تعيّر دخول المرأة إلى البرلمانات في شتى أنحاء العالم ( وهي معوقات تسرى فعلًا على كل مجال سياسي ) ، تذكر شفيدوا ( 2 ) إحدى الحجج التي يستند إليها كثيراً وهي أن تأييد « قضايا المرأة » يعني موافقة التهميش الذاتي في عالم يسيطر عليه الذكر ، مما لا يضفي قدرًا كبيراً من المصداقية على تلك المسائل « الثانوية » في المقام الأول . ومن الأعذار الجدالية المستدل بها هو هل ينبغي أن تدافع المرأة عن قضاياها لمجرد أنها امرأة؟ وهل يدافع الرجل عن القضايا لمجرد أنه رجل؟ من المهم أن نلاحظ أن الجواب على هذا السؤال الأخير سيكون بالإيجاب على الأرجح ، لأن كل سياسي ستاح له الخيار سيجني إلى الدفاع عن القضايا التي تهمه وتتصل بحياته . وإن توسيع نطاق هذا البرهان قد يؤدي إلى استنتاج مفاده أن بعض السياسيات قد لا يكنّ مهتممات بحقوق المرأة في محظهن المباشر . في حين أن العديد من الدراسات يشير في الواقع إلى أنه بفضل تواجه المرأة في الساحة السياسية ، أدرجت المسائل المتعلقة « بسياسة الرعاية » في جدول الأعمال في المقام الأول Van der Ros Dahlerup ( 1988 ) ، و Skjoio ( 1989 ، و 1998 ) . غير أن معظم

( 2 ) انظر :

Nadezda Shvesova, Obstacles to Women's Participation in Parliaments, in Azza Karam Ed. 1998. *Women in Parliament: Beyond Numbers* (Stockholm: International IDEA), pp. 19-42.

الأوان لجعل حقوق المرأة تتصدر كل النضالات الأخرى ، بدل أن تكون ضمن جملة مسائل أخرى<sup>(3)</sup> . ورغم ما يمضي به هذا المنظور من تعاطف كبير فيما يبدو ، فإنه لا يزال ثمة ميل عام لعدم تجزئة القضية القضائية تعلية اعتبارات استراتيجية وأخلاقية . وفي هذا الإطار تتسائل إحدى البرلمانيات الفلسطينيات ، « كيف يمكن أن نجعل حقوق المرأة فوق كل اعتبار آخر ، عندما نحرم من حقنا في الوجود وحقنا في أن نحكم أنفسنا بأنفسنا كشعب باعتبار ذلك من حقوق الإنسان ؟ »<sup>(4)</sup> .

( كما هو الأمر في كل البلدان العربية تقريباً ، أرضية خصبة للنشاط السياسي للمرأة . ) وعلاوة على ذلك ، تدرج عملية المشاركة السياسية للمرأة في نمط معين تعتبر فيه قضية المرأة جزءاً لا يتجزأ من كفاح أكبر . فقد شهدت أوائل هذا القرن الكفاح من أجل التحرر من رقعة الاستعمار . وشهدت الخمسينات الكفاح من أجل تطبيق الاشتراكية والقومية العربية . أما الثمانينات والتسعينات فهي فترة الكفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان . وترى عدة مناصرات لحقوق الإنسان بأنه آن

### التحديات المشتركة التي تواجه افتتاح المرأة

#### للعمل السياسي ودخولها إلى البرلمان :

ومع ذلك ، ثمة خصائص مشتركة بين نساء العالم العربي ، أبرزها ما أسماه هشام شرابي (3) : 1998 بـ « الأبوية الجديدة » . ويذهب شرابي إلى القول أن الأبوية الجديدة هي خليط من الأبوية والتبعية ، حيث تعتبر الأولى سمة للطريقة التي مورست بها السلطة على الدوام وللكيفية التي تتظاهر بها داخلياً ، أما الثانية فهي التفاعل مع القوى الخارجية أي الضغط الناجم عن السعي إلى التحدث . ويتمثل الطرح الرئيسي لشرابي في أن ضغوط الحادثة التي يشار إليها في الوقت الراهن بآثار العولمة من حيث انتشار المعلومات المماثلة والجوانب الاقتصادية فضلاً عن الإطار التقافي والسياسي قد وطدت في موقع المعايير والقيم الأبوية .

وتفهم العولمة في هذا المقام على أنها عمليةتان متلاقيتان ظاهرياً : فمن جهة تدرج بعض السمات والقيم في الثقافات المحلية ( من قبيل الغذاء و « إشاعة نمط ماكدونالد

وكما سبقت الإشارة إليه أعلاه ، فإن لكل بلد عربي مجموعة من الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية الفريدة والمعقدة والبالغة التشعب وعلى سبيل المثال ، فإن وجود اليمنيين كدولتين مستقلتين ، وتوحيدهما ، ثم نشوء الحرب الأهلية وإعادة التوحيد أمر مختلف عن نتائج النظام السياسي في ليبيا ، أو في العراق ، أو في سوريا . وهذه الظروف تختلف بدورها عن خصوصيات الأرضي الفلسطينية المحتلة ، وال الحرب الأهلية وجهود إعادة البناء في لبنان ، أو خصوصيات النظام الملكي في المغرب أو الأردن ، كما تختلف عن خصوصيات الدولة التونسية .

(3) في عدة مقابلات شخصية أحريت مع عدد من الباحثين والساسة في العالم العربي منذ 1991 إلى اليوم .

(4) روبية شري ، في حلقة العمل المعروفة « المرأة في البرلمان : ما وراء الأرقام » ستوكهولم ، آب/أغسطس 1997

منح المرأة الحقوق التي تطالب بها ، على غرار المثال التونسي حيث يرین أن وضع حقوق المرأة التونسية الفريد والمتقدم نسبياً (بالمقارنة مع كل البلدان العربية الأخرى تقريباً) ما كان ليبرز في الوقت الراهن لو لم تقم الحكومة بدور قوي . و الواقع أن المثال التونسي يطرح إشكالاً ، مادام لا يجوز القول بأن المرأة التونسية قد كافحت أكثر من زميلاتها العربيات الأخريات للحصول على مساواة بين الجنسين انعكست في تشريع تقدمي . فالمرأة المصرية تفاخر بأنها نظمت أول حركة نسائية في العالم العربي يعود تاريخها إلى ما يزيد على مائة سنة ، ومع ذلك ، فإنها إذا قورنت بالمرأة التونسية ، لا يزال يتعين عليها أن تقطع أشواطاً لتحقيق مساواة قانونية واجتماعية بين الجنسين . وبناء عليه ، يحق التساؤل لماذا تعتبر تونس البلد العربي الوحيد الذي كرست فيه المساواة بين المرأة والرجل قانوناً ؟ إن الجواب على هذا السؤال يحيل إلى الدور الذي تقوم به الدولة - ولاسيما في سياق العالم العربي - لتحقيق « شرط » الديمقراطي : أي الطابع الشخصي للقيادة في النظام السياسي ، وبالتالي دور الحاكم نفسه ، في اعتماد وتنفيذ القضايا . ويعج تاريخ المنطقة العربية بـ « لحظات » سياسية يسعى فيها بعض القادة إلى تنفيذ أو سن إصلاح تشريعي معين ( يمكن اعتبار بعضها « تقدمياً » ومنها مثلاً ، محاولات السادات تغيير قانون الأحوال الشخصية في أوائل الثمانينيات ، غير أن مسعاهم يخرب أو يمنعون من القيام بذلك بسبب عناصر تقافية محافظة في تلك المجتمعات وكثيراً ما تعبّر العناصر عن نفسها باسم الدين أو الثقافة .

#### التحديات الاقتصادية :

وبصرف النظر عن العولمة ، والنظم السياسية السائدة ، والإطارات الدينية ، تتقاسم النساء العربيات مع بعضهن البعض ومع غيرهن أيضاً الكثير من السمات التي تؤثر على

الاستهلاكي « McDonaldisation ) ; ومن جهة أخرى ، تجري عملية تقويمية ذات طابع محلي مغزق يحدد فيها من جديد ما يعتبر فيما أصلية ويعاد تشكيلها في وجه مخاطر الضياع التقافي والسياسي المتوجه . وفي خضم إعادة ترسیخ هذه القيم في العالم العربي ، على غرار ما يتبيّن من آيديولوجيات الإسلام السياسي ، تكون المرأة أكثر عرضة للتاثير ، وتتبّدئ هذه الأبوية الجديدة في وضع النهار . والأبوة الجديدة هي أيضاً سمة من سمات العلاقات بين الدولة والقطاعات غير الحكومية ، لا سيما منها المنظمات النسائية ، وخاصية من خصائص درجات العنف والتوتر المتباينة في بعض مناطق العالم العربي بين الدولة والجماعات الإسلامية<sup>(5)</sup> . ويمكن وبالتالي القول أن الأبوة الجديدة ، بما لها من أثر على المرأة ، ما هي إلا رد فعل محلي على العولمة .

وتدرج هذه القضايا في صميم الجدل المعاصر الدائر في معظم العالم العربي حول أسئلة من قبيل : هل « تعطي » الدولة للمرأة بعض الحقوق ، أم هل يتعين على المرأة أن تواصل النضال من أجل حقوقها . وبالتالي فإن دور الدولة خاصية هامة للغاية من خصائص واقع المرأة والسياسة في العالم العربي . وتدّهب بعض السياسيات والباحثات على السواء إلى القول بأن الدولة تضطلع بدور محوري في

<sup>(5)</sup> تشير عبارة Islamist الإنكليزية في هذا المقام إلى الإسلام السياسي ، أو ما يسمى باللغة العربية « الإسلاميين » . وينبغي تمييز هذه المجموعات عن مصطلح « الأصوليين » المستعمل عموماً مادام للإسلامي برنامج سياسي صريح يشمل الاستيلاء على سلطة الدولة وأسلامة الدولة والمجتمع . وللمزيد من التفاصيل بشأن التفاعلات وديناميكيات السلطة في التفاعل بين الدولة والإسلاميين والجماعات المناصرة لقضايا المرأة ، انظر : Karam 1998, Women, Islamisms and the State (London and New York: Macmillan and St. Martin's Press).

الاستقلالي الاقتصادي في حد ذاته . فعلى الرغم من أن الديانة الرئيسية في العالم العربي تخول المرأة حق الاحتفاظ بدخلها ومتلكاتها ، فإن بعض ديناميكيات الأسر تفرض أن يتولى الرجل مصادر الثروة ويراقبها باعتباره رب البيت . وهذا ما ينعكس على وضع تفترق فيه بعض النساء إلى الوسائل الاقتصادية للتحرر من الكد اليومي من أجل الكفاف . ومن يستطعن ذلك - كما هو الأمر بالنسبة للأغلبية الساحقة من السياسيات في العالم العربي اللواتي ينحدرن من طبقات موسرة - لا يمكن نسبياً إلا موارد مالية قليلة بالمقارنة مع زملائهن الذكور . وكما قالت إحدى القابيلات المصريات المحنكates ، فإن « النساء اللواتي انتخبن منا لمناصب اتخاذ القرار ، لم ينتخبن لامتلاكهن وسائل مالية لتحقيق ذلك ، بل لأنهن استطعن تعبئة أو اكتساب دعم ومساندة قوية من المتقطعين مكونة في معظمها من الذكور ، ولا عجب ألا تتجه في ذلك إلا القلة القليلة من النساء »<sup>(8)</sup> . ولذلك فإن حشد الدعم المالي ، عائق مالي إضافي يواجه السياسيات . غير أنه إذا كان من المشروع أن يظهر الرجل بمظهر القادر مالياً ، بل وأن يظهر طموحه ، فإن هذا لا ينطبق على المرأة . والواقع أنه على غرار ما ذكرته برلمانية تونسية « لكي تكون للمرأة مصداقية وتكون صالحة سياسيا ، فإن الشرط المskوت عنه هو ألا تكون لها طموحات مالية » (ورد هذا التصريح في مؤلف حسن 53 : 1997) . وبعبارة أخرى ، فإنه قد يطول الوقت قبل أن نسمع عن امرأة سياسية عربية ناجحة وثرية بفضل أعمالها التجارية أيضاً . ويبدو في الواقع أن الصعوبة لا تقتصر على توفير فرص الحصول على المال ، بل إن السعي إلى الحصول على النفوذ المالي يُنذر إليه على أنه عذر محتمل للإقصاء من الساحة

<sup>(8)</sup> البغدادي ، الوزيرة الحالية للشئون الاجتماعية ، في مقابلة شخصية مع الكاتبة ، كانون الثاني/نوفمبر 1993 .

مشاركتهن السياسية . ومن أكثر هذه السمات شيوعاً الأممية والفقر . واستناداً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فإن التغلب على الأممية وتوفير فرص حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية والقروض مسألة أساسية لتحقيق أي شكل من أشكال النهوض بالمرأة في أي مكان من العالم<sup>(6)</sup> . واستناداً إلى « أطلس Women in the World » (Atlas<sup>(7)</sup>) ، فإن معدلات أمية النساء في معظم بلدان العالم العربي تتراوح بين 51 في المائة و 75 في المائة ، على الرغم من أن بلدان من قبيل مصر والأردن والمغرب ، والملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، وقد شهدت كلها زيادة في نسب النساء المتعلمات في الفترة الفاصلة بين 1970 و 1990 ، بمعدل مرة ونصف ، ومرتين ونصف وأكثر من ثلاثة مرات تباعاً ( انظر الصفتين 74 و 75 من الأطلس المذكور ) .

وفيما يتعلق بالفقر ، يجدر الإشارة أن النسب المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر لا تعرف إلا في الأردن وتونس والمغرب ، وهي نسب تتراوح بين 10 في المائة و 25 في المائة ( وهي نسب مماثلة لنسبي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ) . أما المعلومات المماثلة المتعلقة ببقية العالم العربي فغير معروفة فيما يليه ، كما أن المعلومات المقسمة حسب نوع الجنس غير متوفرة أيضاً ، غير أن المرء يمكنه أن يتوقع أن يكون معدل النساء اللواتي يعيشن عند خط الفقر أو تحته مرتفعاً .

والفقر خاصية من خصائص اقتصادات الكفاف . ومن المسائل ذات الصلة مسألة

<sup>(6)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية : المرأة والتنمية ، مطباع جامعة أوكسفورد .

<sup>(7)</sup> الطبعة الثانية الجديدة المنقحة لعام 1997 ، من إعداد جون سينغر ، والنسب المئوية الواردة هنا هي نسب عام 1990 .

العديد من الحالات يملأ هذا الفراغ بجمعيات غير حكومية وشبكات بقدر مقاومات من النجاح. وهكذا تولت المنظمات غير الحكومية طائفه واسعة من الأنشطة ، ابتداءً بالتعليم ، والصحة والتوعية السياسية والتربية الدينية ، وانتهاء بالعمل الاجتماعي وتوفير جميع أنواع الخدمات الأساسية .

#### **الدين والثقافة :**

تذهب بعض الآراء إلى أن ثقافات العالم العربي ، لاسيما ثقافة أولئك الذين يتماهون في العقيدة الإسلامية ، هي السبب الدفين في انخفاض التمثيل السياسي النسووي . وتأخذ هذه الحجة كـ « دليل » على أن بعض البلدان العربية تحرم مشاركة المرأة في الاقتراع العام، ناهيك عن أنها تسمح لها بالتمثيل البرلماني . وبصرف النظر عن أن هذه الحجة مردودة عموماً ، فإنها مرفوضة رفضاً قاطعاً لدى أولئك الذين يقولون إن هذه التصورات تختزل الإسلام ( وتشوهه وبالتالي ) . ومن يرفض هذا الاختزال يقول إن الأمر ، أولاً ، لا يتعلق بالدين في حد ذاته بقدر ما يتعلق بجانب واسع من الأبوية الجديدة التي يمكن الوقوف عليها أيضاً في مجتمعات من قبيل مجتمعات أمريكا اللاتينية المعروفة بمفاهيم « الماشيسو » ( أي السيطرة الذكرية ) .

وثانياً ، إن ما يؤثر على المشاركة السياسية للمرأة ليست هي الثقافة وحدها ، بل هي مجموعة كاملة من العوامل الأخرى التي تجتمع لتجعل الحالة على ما هي عليه . وتوكّد مقدم عن حق أن الإسلام والثقافة ليسا هما المحددين الوحديين لمركز المرأة ، بل إن ايديولوجية الدولة والتنمية الاقتصادية والانتماء الطبقي كلها محدودات حاسمة ، من زاوية ماركسية صرفة . وتوكّد بليجاز أن « بالإمكان تحديد نظام يرتكز

يعاني من انعدام سلطة الدولة المركزية وقلة الموارد ، ومن الآخر الشري للتقاليد القبلية على التنظيم الاجتماعي والاقتصادي .

السياسية . فيتوقع من النساء السياسيات أن تكون لهن حتى مجرد الرغبة في اكتساب النفوذ المالي . ورغم أن هذا الوضع غير معقول ، فإن ثمة تفسيراً محتملاً آخر مفاده أنه لكي تلتح المرأة الحلبية السياسية التي تعد حكراً على الرجل تقليدياً ، لابد وأن تثبت أن بإمكانها أن تتفوق على الرجل في اتقانها لعملها . وبالتالي فإنه يتبع إزالة كل ما من شأنه أن يوحى بإمكانية الارشاد ( على اعتبار أن الارشاد يكاد يقترب بالمعاملات المالية ) ولاسيما في سياق تعتبر فيه المرأة « ماكرة » و « مخادعة » ( أي غير جديرة بالثقة ) .

وفيما يتعلق بموضوع الاقتصاد أيضاً ، فإن من نتائج سوء إدارة الصناعات المحلية أو الإفراط في حمايتها ( مما يؤدي على الأمد البعيد إلى العجز الحكومي في الإنفاق ، والمديونية الثقيلة ، والفقر ) برامج التقويم الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي على العديد من البلدان العربية . فكثيراً ما تلزم برامج التقويم الهيكلية الحكومة على تقليص القطاع العام بتخفيض دعم السلع والخدمات الأساسية ، بذرية تخفيض الإنفاق الحكومي ، وتشجيع القطاع الخاص والصادرات وتخفيض عجز الميزانية . ولعل مشكل برامج التقويم الهيكلية يمكن في إنها إذ تجبر الحكومات فعلاً على سحب إعاناتها للسلع والخدمات الأساسية ، فإن الكثير من هذه الاقتصاديات التي تحكم فيها الدولة تحكمها مطلقاً يفتقر إلى قطاع خاص بديل قادر وفعال . وبالتالي فإن انسحاب الدولة في العديد من البلدان<sup>(9)</sup> قد خلف فراغاً . وفي

<sup>(9)</sup> يتبع اعتبار لبنان استثناء في هذا الصدد ، نظراً لأن غياب دولة مركبة لفترة طويلة أدى إلى ثقافة من المؤسسات غير الحكومية تعززت بصفة خاصة خلال الحرب الأهلية ، وظلت سمة مميزة للحياة السياسية اللبنانية ، وللعلاقات بين الدولة والمجتمع المدني . ومن الاستثناءات المحتملة أيضاً هي مثال اليمن . فمنذ إعادة توحيده ظل

أنه رغم التناقض القوي على الموارد بين هذه المنظمات ، ورغم أنه يعاب عليها تعددتها المفرط وقضاؤها معظم الوقت في التناحر فيما بينها ، فإنها تملأ فراغاً وتقوم بوظيفة مفيدة في تعزيز الرأي العام وإبراز قضايا المرأة .

ومن الخصائص المشتركة في مشاركة المرأة في السياسة في العالم العربي ، والتي عبرت عنها نساء سياسيات وكذا نساء يشغلن بالسياسة من موقع المنظمات غير الحكومية ، هي تلك الاتهامات المتداولة بأنهن لا يصغين لبعضهن البعض ، وانعدام التواصل هذا يعيق بشكل خطير التعاون الذي من شأنه أن يعود بالنفع العميم على المرأة العربية . وكما يتبيّن من تجارب بلدان قصية من قبيل النرويج والسويد وجنوب أفريقيا ، فإن التواصل بين المجموعات النسوية والسياسيّات أمر حاسم للنجاح في إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات المساواة بين الجنسين<sup>(10)</sup> .

#### الأحزاب السياسية :

وثمة مجال آخر يبرز فيه كثيراً التواصل بين شتى المجموعات المعنية بقضايا المرأة وأو المجموعات التي تشمل النساء . فكم من مرة ينشأ جدل يتردد صداه داخل الأحزاب السياسية العربية بشأن ما إذا كان ينبغي إنشاء فرع مستقل أو أمانة خاصة بالمرأة داخل الحزب ، أو تقادى ذلك واعتبار شواغل المرأة بالتالي جانباً من جوانب برنامج الحزب . وللهاتين الحجتين معاً مزاياهما وعيوبهما ، غير أن ثمة سمة تظل بلغة في هذا الصدد : فما دامت شواغل المرأة توضع في مقام ثانوي ، فإنه ليس من الحكمة سياسياً افتراض أن إشاعة

على الجنس/نوع الجنس ، غير أن إعطاء قوة تفسيرية رئيسية للدين والثقافة قاصر منها ، لتضخيمه لنفوذهما وجعلهما عنصرين يتحديان الزمان ولا يتغيران » (14 : 1993) .

#### المنظمات غير الحكومية :

لم تنشأ المنظمات غير الحكومية في معظم أقطار العالم العربي دون رصيد من المشاكل . وبصفة عامة ، تقييد معظم الدول العربية من الناحية القانونية حرية إنشاء الجمعيات أو الهيئات . وحتى عندما تسمح بإنشاء المنظمات غير الحكومية ، فإنها تفرض عليها قيوداً عديدة تتراوح بين عدم السماح لها بالعمل في المسائل « السياسية » ، وتقيد ماليتها وإخضاع قراراتها لموافقة مجلس يضم بمقتضى القانون مسؤولاً أو ممثلاً حكومياً . وتشير القوانين الجديدة التي سنت مؤخراً في بعض الدول العربية إلى تعزيز نزعة تقييد الأنشطة السياسية للمنظمات غير الحكومية ، وإخضاعها لسيطرة الدولة .

ولهذا السبب كثيراً ما يثور جدل ساخن وتشكك واسع النطاق بشأن ما إذا كانت هذه المنظمات غير حكومية فعلاً . غير أن هذه القيود تعني أيضاً أن المنظمات غير الحكومية ما فتئت تجد طرقاً مبتكرة لتفادي سيطرة الحكومة . ومن ثم انطلق في العديد من البلدان العربية نداء يؤكّد على أهمية احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي هذا الإطار ، احترام حرية إنشاء الجمعيات ، تيسيراً لمهمة تسيير المنظمات غير الحكومية .

وتعتبر المشاركة السياسية من الجوانب التي أصبحت المنظمات غير الحكومية تتناولها باطراد بدرجات متفاوتة من النجاح . وعلى الرغم من عدم وجود أرقام محددة تبين العدد الإجمالي للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة في العالم العربي ، فإن التقديرات تذهب إلى تحديدها في آلاف المنظمات . وتتبّع تقييمات دورها في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ، غير أن ثمة توافقاً عاماً على

<sup>(10)</sup> انظر دراستين لحالتين إفراديتين متعلقتين بالترويج (من إعداد Hege Skeije ) وجنوب أفريقيا (من إعداد Mavivi Manzini في :

Karam, Ed. 1998, Women in Parliament: Beyond Numbers (Stockholm: International IDEA)

أو انعدامها كلياً . فالعديد من الأحزاب السياسية القائمة في المنطقة العربية ، على غرار الأنظمة السياسية التي تعمل في إطارها ، تفتقر إلى الديمقراطية ، وروح الابتكار ، والفعالية وبالتالي تفتقد قوة الاستقطاب . ولكي تقوم للحزب قائمة في ظل هذه الظروف ، عليه أن « يتبع خطة الحكومة » الأمر الذي يعني إسكات خطاب المعارضة . والكثير من قادة الأحزاب السياسية العربية إما رؤساء يمارسون السلطة ، أو رجال تواجهوا في الساحة السياسية لما يزيد على 20 سنة على الأقل ، بينما يكون أعضاء الأحزاب الآخرين أناساً يُشك في مؤهلاتهم الديمقراطية ، على غرار ما عليه الأمر في مصر مثلاً . وفي حالات أخرى ، قد تكون سمعة بعض الأحزاب السياسية ملطخة بسبب الدور الذي قامت به خلال الحرب . ففي لبنان خلال الحرب الأهلية مثلاً ، فقدت أحزاب سياسية عديدة مصداقتها بسبب طبيعة التحالف الذي أقامته والطريقة التي صعدت بها بعض الأحزاب السياسية حدة الحرب وسخرتها . وكل هذه العوامل تولد وتعزز نفوراً سياسياً عاماً ولاسيما عدم الاهتمام أو عدم الثقة في الأحزاب السياسية في العالم العربي . وهكذا تواجه المرأة السياسية التحدي المتمثل في المناورة الحزبية والمنافسة من الداخل ، وتقديم صورة بديلة للعمل السياسي ، واستقطاب الناخبين الذين لم يعودوا يؤمنون بالعملية السياسية ، أو بالحزب ، أو بالدور السياسي للمرأة . وحتى لو كان الناخبون يؤمنون بالعملية ، فإن إمكانية تدبير الشواغل السياسية ديمقراطياً وبطريقة تمثيلية أمر مستحص إلى حد كبير .

#### وسائل الإعلام :

ونهاية جانب آخر من جوانب الاتصال وعامل من العوامل التي يتفق عليها معظم النساء المناصرات لقضايا المرأة وكذا معظم السياسيات هو دور وسائل الإعلام . فصور المرأة في وسائل الإعلام موضوع يستقطب اهتماماً متزايداً على مدى السنوات القلائل

شواغل المرأة يمكن أن يحدث بدون تأكيد قاطع وصوغ برنامج لهذه الغاية . ومع ذلك فإن تواجد المرأة داخل الأحزاب السياسية لم يؤد إلى إشاعة قضايا المرأة في البرامج السياسية . فلا يزال من المتعين الفوز في هذه المعركة التي يجري خوضها في عدة سياقات .

وعلاوة على ذلك ، فإن ثمة عدة حالات أبرزت أن المرأة في أحسن الأحوال تخضع لخط الحزب ، وفي أسوئها يخيب ظنها بسبب قلة الدعم الذي تلقاه من حزبها . وقد ردت برلمانية لبنانية ما قالته عدة برلمانيات من شتى

بقاع العالم ، فقالت :

قد يكون للحزب موقف من قضية اختلف معه فيها . غير أنني بصفتي برلمانية أمثل هذا الحزب ، وأمراة من البرلمانيات القلائل ، لا يمكنني أن أعارض . ولو فعلت ، فإبني قد أقدم للانتخابات مستقلة وهذا يعني أنني لن أحظى بأي دعم وسائلى معارضة حتى في الحصول على مقعد بالبرلمان<sup>(11)</sup> .

وعلى غرار برلمانيات آخرías ، قالت برلمانية تونسية « إن الاعتماد على الحزب السياسي في دعمها للوصول إلى موقع السلطة غير عملي . فكثيراً ما تعتبر العضوية في الحزب تقديرًا كافياً . وأيا كان الأمر ، فإن الحزب ليس سوى انعكاس للمجتمع في نهاية المطاف ، وبالتالي فإن زملائي ، بمن فيهم من هم في القيادة ، قد لا يرتأون لي ولذا فإننا بحاجة إلى الديمقراطية داخل الحزب »<sup>(12)</sup> . واشتكت برلمانية يمنية من أن النساء في الأحزاب السياسية يستخدمن « كخلف انتخابي » وبمجرد ما يتم الحصول على أصواتهن فإنهن يعتبرن من الزوائد إلى حد ما<sup>(13)</sup> .

ويشكل غياب الديمقراطية داخل الأحزاب سبباً هاماً لضعف مصداقية الأحزاب السياسية

<sup>(11)</sup> مقابلة شخصية مع الكاتبة ، نيسان/أبريل 1998 .

<sup>(12)</sup> حسن ، الصفحة 53 .

<sup>(13)</sup> حسن ، الصفحة 49 .

الأسئلة ، يشير بعض الباحثين العرب إلى أن وسائل الإعلام ، في معظم البلدان العربية ، تعكس المعايير والأنمط الثقافية السائدة ، ولذلك فإنها تستقي معلوماتها من هذه المصادر<sup>(16)</sup> . ومن السمات الأخرى التي تطبع وسائل الإعلام العربية أنها تخضع مباشرة أو بصورة غير مباشرة لحكوماتها . مما يعني أن ما يتم تصويره في شتى أشكال وسائل الإعلام ، هو ما تسمح به وتقره الدولة ، وما يشكل جزءاً كبيراً من أيديولوجية الدولة . فكثيراً ما تكون الدولة نفسها أقوى خصم للدور « الطبيعي » للمرأة في المجتمع ، ناهيك عن التقليد الذي دأبت عليه والمنتقل في الدعم المشوّط للمساواة الشكلية بين الجنسين . وأهم شرط لدعم الدولة لهذه المساواة هو ألا تكون تلك المسائل المحددة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من المسائل التي تثير الجدل في المؤسسات الدينية المحافظة ، التي أنشئت أساساً لدعم صور « الرجال التقى الصالح » التي تروج لها الدولة . وعن طريق التودد الانتقائي للمؤسسة الدينية في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ، تستخدم الدول العربية قضايا المرأة كورقة تكون المرأة الخاسر الأكبر فيها .

ولتصدي لهذه الصورة ، بدأت عدة منظمات غير حكومية نسائية عربية فيأخذ هذا الجانب مأخذ الجد ، واستهداف وسائل الإعلام في إطار حملة عامة تشنه لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة . غير أنه ، كما تبين من التجمعات السالفة الذكر ، لايزال الوعي بأهمية وسائل الإعلام في بداياته ، وبالتالي لايزال من المتبين القيام بسد هذه الثغرة . ففي اجتماع السياسيات في القاهرة مثلاً ، لا توجد أي نقطة تتناول وسائل الإعلام بأي وجه من الوجوه في التوصيات المتخذة عنه والتي تربو على الأربعين والموجهة إلى المرأة داخل الحقل السياسي التقليدي وللمرأة التي تتوي بالدخول إليه .

<sup>(16)</sup> عاطف وإلي (1998) وشهيدة الباز (1997) .

الماضية لدى العديد من الكتاب . وقد حظي العالم العربي بقسط لا يأس به من هذه الدراسات ، رغم أن المواد المتوفرة حول المرأة في وسائل الإعلام وأثرها على المشاركة السياسية ليست كثيرة . وقد نظمت مناظرة في القاهرة في نهاية عام 1997 ، في إطار المتابعة الإقليمية لمؤتمر القاهرة وبيجين . وكان عنوان الحلقة الدراسية « المرأة العربية في الحياة العامة » ، وجمعت عدة برلمانيات ومناضلات حزبيات ، فضلاً عن باحثات من تونس واليمن ومصر والأردن ولبنان . وقد أعقبت هذه المناظرة سلسلة من أنشطة المتابعة والتجمعات المماثلة في المنطقة ، وتميزت إلى حد كبير بعدم تناولها لمسألة المرأة ووسائل الإعلام . وفي تجمع مماثل عقد في عمان في 1997 ، لم تذكر أهمية وسائل الإعلام إلا في إشارة عابرة . وتفق كل الباحثات والسياسات على السواء على أن المرأة تصور في وسائل الإعلام بشكل لا يعكس الواقع فتقدم الشخصيات القوية في شكل شخصيات مهيمنة ومحاكرة وغير جديرة بالثقة عموماً ومقتنة ؛ بينما تصور الشخصيات الطيفية في شخصيات الأمهات الطيفات والمخلصات وربات البيوت الطيئات والصبورات<sup>(14)</sup> . وكما قالت برلمانية أردنية « إن هذه الأنواع من الصور تعكس القيم الثقافية التي تصور المرأة الطيبة ربة بيت ، والمرأة القوية ، من قبيل النساء اللواتي يخضن غمار الحياة السياسية امرأة غير جديرة بالثقة وخارجية عن الطوق »<sup>(15)</sup> .

وبناء عليه ، ما الذي يجعل صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية لا تساعد على مشاركتها النشيطة في الحياة العامة ، وهل ينبغي التصدي لذلك ؟ وكيف ؟ للإجابة على

<sup>(14)</sup> هذه المعلومات خلاصة لمقابلات شخصية أجريت مع عدة باحثات وسياسات خلال عام 1995 و 1998 .

<sup>(15)</sup> في مناقشة مع توجان الفيصل ، كانون الثاني /نوفمبر 1998 .

العربي ، فإن هذا يصح أيضاً على الصعيد الدولي . الواقع أن النساء وحدن صفوهن في قضيائنا معينة ، غير أنه نادراً ما قامت ثمة حركة نسائية تتفق على كل قضية وتكافح من أجلها باستمرار . وهذا بعد العالمي النسبي هو ما ينبغي أن تستفيد المرأة العربية منه بالذات . فمن ملاحظة شوارع القاهرة خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أيلول/سبتمبر 1994 ، يتبين أنه لأول مرة تصبح « قضية المرأة » موضوع نقاش عام . ورغم أن المناقشات لم تكن كلها مجاملة ولا مؤيدة ، فإنه كان ثمة إنجاز رئيسي للمنظمات النسائية أفسح المجال للمرأة في الخطاب السياسي العام . وقد أفادت بعض المنظمات النسائية بأن عدد أعضائها قد تضاعف ، بينما سلطت وسائل الإعلام الأضواء فجأة على السياسيات بعد أن كن مهمشات .

وقد نجح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى جانب مؤتمر بيجين الدولي الرابع المعنى بالمرأة المعقود في 1995 ، في تحويل الخطاب السياسي بشأن المرأة من الهمامش إلى موقع يقترب من المركز . فالهالة الإعلامية الكبيرة ، واهتمام وسائل الإعلام والاهتمام والبريق الدوليان ومشاركة شتى الفاعلين من الدوائر الحكومية وغير الحكومية ، شكلت كلها عناصر هامة من هذا التحول النموذجي . ولم تقتصر نتائج هذا الاهتمام الدولي على البعد المقارن - التي تشتد الحاجة إليه في العالم العربي مادام الاتجاه الغالب يميل إلى المقارنة مع العالم الغربي وحده<sup>(19)</sup> ، بل إن الضغط على الحكومات العربية بدأ على الأقل يأتي أكله .

غير أنه يمكن القول أيضاً ان الأبعاد الدولية

<sup>(19)</sup> وهذا عائق أخلاقي وفكري خطير في منطقة لاتزال تعاني من الماضي الاستعماري ومن مخلفات السياسة الخارجية الأمريكية والبريطانية .

وتقول إحدى الصحفيات « إن السعي إلى جعل وسائل الإعلام مناصرة للمرأة جزء لا يتجزأ من عملية أكبر هي عملية المقرطة التي تشق طريقها في العالم العربي وتسعى إلى التأثير فيه . فما دامت ثمة رقابة ، فإن ما يهيمن على برنامج الدولة يطغى على وسائل الإعلام نفسها فلم تعرف دولتنا بمواصفاتها للمرأة »<sup>(17)</sup> . وتقول صحفية أخرى ونائبة رئيسة منظمة نسائية جامعة في القاهرة « إن وسائل الإعلام تستخدم كأدلة في يد حكوماتنا ، والنساء باعتبارهن مواطنات من الدرجة الثانية لا يشكلن قوة سياسية يتعين على حكوماتنا أن تحسب لها حساب وتنوّد إليها وسترضيها . فما تأخذ هذه الحكومات بعين الاعتبار هي مواقف المراجع الدينية التي يصعب عليها أن تهضم تقد المرأة علينا لمناصب اتخاذ القرار »<sup>(18)</sup> . وما تعلمته الحكومات العربية ، في كثير من الحالات ، هو أنها لا تخوض مباشرة مناقشات بشأن المشاركة السياسية للمرأة ، بل إنها في الواقع تسمح للمؤسسة الدينية بأن تكون لها الكلمة الأخيرة في هذه المسألة . وبحرص معظم هذه الحكومات على لا توحى لوسائل الإعلام بكل ما من شأنه أن يشجع أو يمجد المشاركة السياسية للمرأة ، تركن إلى التقافة الأبوية السائدة التي لا تشكل هذه الحكومات إلا امتداداً لها ، في الوقت الذي تظاهرة بأنها لا تتخد علينا أي موقف مناهض أو موالي في هذه المسألة .

ومجمل القول أن التحديات التي تواجه المرأة العربية متعددة ، غير أنها ليس حصرًا على العرب ولا هي مستعصية على الحل ، على الرغم من الإجماع ، مراراً وتكراراً على « عدم وجود حركة نسائية موحدة في العالم

<sup>(17)</sup> ماريز تادروس ، في مناقشة جرت في اجتماع نظمته دائرة Women's Feature Service في هولندا ، في تشرين الأول/أكتوبر 1998 .

<sup>(18)</sup> مقابلة شخصية ، آب/أغسطس 1998 .

فشكلت جزءاً لا يتجزأ من النقاش القائم حول الهوية العربية وال العلاقات الإقليمية والسياسة العالمية .

ولا يبقى إلا إيجاد السبل والوسائل التي يمكن بها تعزيز النفوذ السياسي للمرأة . وللقيام بذلك ، ستتناول الفروع التالية آليتين هامتين (النظم الانتخابية ونظام الحصص والمقاعد المخصصة ، مثلاً) تستخدمان في بلدان أخرى من العالم ؛ والحجج المؤيدة لاستخدامهما . وبعد ذلك ، سُتُّقترح «استراتيجية» خاصة بالبرلمانيات .

كانت دائماً حاضرة لما يزيد على عقد من الزمن أي منذ مؤتمر نيكاراوي لعام 1975 ، فما الذي تغير الآن ؟ إن الجواب يمكن في هذا النشاط المتزايد للحركة النسائية ، ذلك النشاط الذي تعزز ، وبأي للمفارقة ، بفعل المصادرات السياسية القاسية التي عاشتها المنطقة . فالإسلام السياسي عبّا النساء من أجل تحقيق أهدافه كما حشد هن ضده في شمال أفريقيا ؛ وال الحرب الأهلية في لبنان واليمن والجزائر « أكرهت « المرأة أحياناً على الاضطلاع بدور نضالي علني دفاعاً عن حقوقها السياسية كمواطنة وكأمرأة ؛ واضطررت المرأة الفلسطينية إلى المشاركة في السياسة للدفاع عن وجودها ؛ ودفعت حرب الخليج بعده قضاياها إلى السطح

آيات تعزّز تواجد المرأة في الجهات التشريعية

بالإمكان تحقيق هذا الحد الأدنى المطلوب ، بل وينبغي تحقيقه عندما تحل المرأة 30 في المائة أو أكثر من المناصب في أجهزة اتخاذ القرارات ، وهكذا يصبح هذا الرقم هدفاً في أي سياسة رئيسية ، وثمة آليتان شائعتان استخدمنا في مختلف بلدان العالم ، للقيام أساساً بزيادة عدد النساء في الجمعيات التشريعية . وليس القصد من هذا القول أنه لا توجد سوى هاتين الآليتين ، بل المؤكد أنهما أكثر الآليات وروداً في الأديبيات ، وقد حققنا نجاحاً في عدة حالات . وهاتان الآليتان هما نظام الحصص والنظام الانتخابي . وفيما يلي عرض موجز لكل منها .

## **نظام الحصص أو المقاعد المخصصة :**

إن نظام الحصص هو مرادف لمصطلح « المقاعد المخصصة »، ورغم أن هذا المصطلح قد استخدم كثيراً في الخطاب السياسي ليقصد به تخصيص مقاعد للمرأة بصفة خاصة ، فإنه في الوقت الراهن مصطلح

إذ من بين الآراء الشائعة بشأن كيفية التأثير على العمليات السياسية في أي مكان من العالم، ضرورة تمكين المرأة من «الحد الأدنى المطلوب»<sup>(20)</sup>. والفكرة التي يستند إليها هذا المفهوم هي الفكرة التي سبقت الإشارة إليها حيث يتأنى للمرأة بحكم القوة العددية المحضة أن تحد من سطوة المثبتات التي تقبلها (من خلال الارتباطات داخل البرلمان) وأن تجرا على تحديد مواقف مشتركة بشأن القضايا التي تهم كل النساء . واستناداً إلى بعض تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>(21)</sup> ، فإن

<sup>(20)</sup> انظر : ماتلاند (p. 29) ، ولفندوسكي وكرم (p. 128) ، Lovenduski and Karam (p. 128) ، Women in Parliament : Beyond Numbers .

(21) انظر موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الانترنت [WWW.undp.org](http://WWW.undp.org)

النساء اللواتي قد يكن مؤهلات بالمقارنة مع الرجال ( وكثيراً ما يكن كذلك ) قد لا ينتخبهن الناخبون لمجرد أنهن نسوة . وبالتالي فإن ضمان حصول المرأة على المقاعد ليس مسألة تمييز ضدها أو ضد رفيقها الرجل ، بل هو في الواقع وسيلة لضمان حصولها على ما يحق لها ، ويمكنها من الإسهام بخبراتها وأرائها المشروعة في العملية السياسية . وعلاوة على ذلك ، فإن دعامة نظام الحصص من أول من يقولون أن زيادة عدد النساء في أي مجلس سياسي يهيمن عليه الرجل ، يسهل زيادة إيراز دور المرأة ، لأن اكتسابها للقوة العددية يجعلها واقفة من عرض قضاياها<sup>(22)</sup> .

وجل الحجج التي تقترح تخصيص المقاعد كأداة مهمة للمرأة في المجتمعات ذات الآليات المؤسسية التي تستبعد المرأة من الحياة العامة وجيهة بالنسبة للمنطقة العربية . غير أن ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار هو أن الحصص في حد ذاتها ليست ضمانة ضد ظاهرة « التمثيل الرمزي » . فهذه الظاهرة حالة تواجهها بلدان عربية عديدة ، حيث تخصص تلك المقاعد لنساء تتقن فيهن المؤسسة الحاكمة ( لكنهن لا يسيبن المتاعب للأحزاب الحاكمة ) . ويقال وبالتالي إن السياسيات « الرمزيات » قد يجلبن الضرر للمرأة أكثر مما ينفعنها ، لأنهن يعتبرن « نسوة » ومع ذلك فإنهن نادرًا ما يثزن مسألة أو قضية من القضايا التي تهم جنسهن . والواقع أن النساء المعينات في إطار التمثيل الرمزي ، كما تبين في أماكن أخرى ، يسعين إلى تقاضي أي مجال من مجالات العمل السياسي قد يجعلهن يظهرن بمظهر من يدافع قضايا المرأة .

<sup>(22)</sup> للاطلاع على شتى أنواع الحصص والحجج المتعلقة بها ، انظر :

Drude Dahlerup ‘Using Quotas to increase Women’s Political Representation’s in Azza Karam (I:d) Women in Parliament: Beyond Numbers (Stockholm: International IDEA, 19980, 91-106.

واسع يقصد به أي تخصيص للمقاعد لأي جنس في أي فترة ولفترة مؤقتة . الواقع أنه في بعض البلدان الغربية ( من قبيل البلدان الاسكandinافية ) ، ثمة محاولات ترمي إلى الأخذ بنظام الحصص لفائدة الرجل في مهن محددة تهيمن عليها المرأة من قبيل التدريس وألتريريس بصفة خاصة . غير أنه في بلدان أخرى ، يستخدم نظام الحصص لتعزيز تمثيل المرأة في مراكز اتخاذ القرار السياسي الهامة - أي في البرلمانات والأحزاب السياسية بصفة خاصة وشئي المحاولات الأخرى .

غير أن نظام الحصص يجر وراءه جدلاً كبيراً إذ يحظى بقدر من التأييد كما يلقى معارضة شديدة في آن واحد . ومن الحجج المستدل بها لمناهضة نظام الحصص الفكرية القائلة أن نظام الحصص إنما يمارس التمييز الإيجابي لمصلحة المرأة يميز في الوقت ذاته ضد الرجل . فبتخصيص المقاعد للمرأة يحرم الرجل من خيار الحصول على تلك المقاعد . ومن الحجج الأخرى المناهضة لنظام الحصص أن المقاعد المخصصة تؤدي إلى احتلال عدد من النساء للمقاعد البرلمانية مثلاً ، دون أن يكن بالضرورة مؤهلات لذلك . وبعبارة أخرى ، تخصص المقاعد للمرأة لا على أساس مؤهلاتها ، بل على أساس جنسها . وثمة انتقاد آخر لنظام الحصص مفاده أن هذا النظام يعمل ضد مصلحة المرأة ، لأنه يقترن بنظرة دونية للمرأة مما يجعل زملاءها في البرلمان أو ناخبيها لا يقاولونها بالاحترام إسوة بغيرها ما داموا يعتبرونها « عينة تمثيلية رمزية » . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن نظام الحصص غير ديمقراطي لأنه يحسم مسبقاً اختيارات الناخبين .

أما مناصرو نظام الحصص فيلحون على أن المرأة في الظروف العادية ، يمارس التمييز ضدها ونادرًا ما يتم التصويت لصالحها ، وأن ممارسة التمييز الإيجابي لصالحها ليس مسألة كمالية بل ضرورة ملحة . وجواباً على الانتقادات الموجهة إلى نظام الحصص ، فإن

التمثيل النسبي أو شبه النسبي وهي : الجزائر وتونس والأردن ، على أن البدلين الآخرين يعتمدان نظام الأغلبية شبه النسبية . واستناداً إلى الأبحاث التي أجريت في بلدان متقدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنرويج، فإن نظام الأغلبية البسيطة يعمل لصالح التمثيل النسائي في الهيئات التشريعية .

والأسباب الرئيسية لذلك هو أن نظام الأغلبية البسيطة يعمل به عموماً في الدوائر الانتخابية الكبيرة الحجم ( أي أن ثمة عدة مقاعد متاحة لكل حزب في كل دائرة ) ، وبالتالي يتحمل أن ترشح الأحزاب السياسية عدداً أكبر من النساء في قوائمهما الانتخابية ، وتوازن وبالتالي قوائمهما<sup>(25)</sup> . وهذا يعني بدوره أنه يسهل على المرأة أن ترشح وتكون وبالتالي أقرب إلى الفوز بالمقعد البرلماني ، غير أنه تجدر بالإشارة أن هذه النتائج ليست عامة . ففي المملكة المتحدة مثلاً ، رغم أنه لا يعمل فيها بنظام التمثيل النسبي ، تضاعف عدد النساء في البرلمان في الانتخابات البرلمانية لعام 1997 ( من 60 إلى 119 ) . ويعزى ذلك إلى كون حزب العمال قدم قوائم لا تضم سوى مرشحات<sup>(26)</sup> .

ومن المهم الإشارة إلى أن ثمة نقصاً عاماً في الدراسات المقارنة والدراسات القطرية المتعلقة بأثر النظم الانتخابية المختلفة على انتخاب المرأة في العالم النامي . ويصبح هذا بصفة خاصة ( مع كل أسف ) عندما يتعلق الأمر بالأبحاث والمعلومات المتعلقة بالمنطقة العربية بصفة خاصة ، إذ على الرغم من العدد الكبير من الدراسات التي تناولت النظم الانتخابية ، فإن البيانات المتعلقة بأثرها من حيث نوع الجنس ، والبيانات الانتخابية الموزعة حسب نوع الجنس قليلة للغاية . وما تشتد الحاجة إليه هو أن تنتشر هذه الأنواع من

غير أن نظام الحصص مع ذلك ليس القصد منه أن يكون نظاماً دائماً ، بل هو نظام مؤقت إلى أن يحين وقت تستغنى فيه المرأة عنه ، وهذا ما يضع على كاهل كل النساء اللواتي نجحن في الوصول إلى مراكز هامة في هرم السلطة مسؤولية تمهد الطريق لغيرهن .

#### النظم الانتخابية :

تعتبر النظم الانتخابية في جوهرها في أساليب تترجم فيها أصوات الناخبين إلى مقاعد فعلية تفوز بها الأحزاب أو المرشحون ( أو كلاهما ) . و اختيار النظام الانتخابي مهم في كل نظام سياسي في الوقت الراهن لأنه يحدد الفرد والحزب الذي سيصل إلى السلطة فعلاً والكيفية التي سيصل بها . واستناداً إلى « الدليل الدولي للرابطة الدولية لتبادل البيانات بشأن تصميم النظم الانتخابية » (1997) ، فإن المنطقة العربية في معظمها مجموعة متعددة من نظم الأغلبية البسيطة<sup>(23)</sup> . وتتميز هذه النظم بنتائج يفوز فيها المرشح الذي يحوز أكبر عدد من الأصوات ، بصرف النظر عن النسبة المئوية المحصل عليها فعلاً في الاقتراع . وفي الأبحاث التي أجري معظمها في البلدان المتقدمة ، فإن هذه الأشكال من النظم الانتخابية لا تؤدي إلى حصول المرأة على عدد كبير من المقاعد في هيئات التشريعية الوطنية<sup>(24)</sup> . غير أنه يعمل في ثلاثة بلدان عربية فعلاً بنظام

<sup>(23)</sup> للبلدان العربية التالية مجموعة متعددة من النظم الانتخابية القائمة على الأغلبية البسيطة : المغرب ، والسودان ، واليمن ، ولبنان ، وسوريا ، ومصر ، والعراق ، والكويت ، وفلسطين .

<sup>(24)</sup> انظر مقالات R. Matland في : Azza Karam (Ed.) Women in Parliament: Beyond Numbers (Stockholm: International IDEA, 1998).

وانظر أيضاً :

Reynolds et al, The International IDEA Handbook on Electoral System Design (International; IDEA, 1997).

<sup>(25)</sup> انظر R. Matland ، الصفحة 78.

<sup>(26)</sup> انظر Reynolds et al ، الصفحة 98.

مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة عن دورتها الحادية والأربعين المعقودة في آذار/مارس 1997 ، حيث حددت الحاجة الماسة إلى دراسات حالات إفرادية لـ « النساء اللواتي يؤثرن » في السياسة<sup>(27)</sup> . وإن قلة المعلومات قول ينسحب بصفة خاصة على المنطقة العربية، حيث يركز قدر كبير من الاهتمام على المرحلة الأولى : مرحلة السعي إلى تحقيق الحد الأدنى المطلوب ، دون التفكير في مساعدة من وصل من النساء إلى مراكز النفوذ السياسي . ورغم أن هذه الحالة تجعل من الصعب وضع استراتيجيات عالمية ، فإن ثمة مع ذلك خطوات هامة يمكن أخذها بعين الاعتبار في المحاولات التي تبذلها المرأة للتأثير في المؤسسات السياسية من داخلها .

الدراسات الانتخابية داخل بلدان عربية محدّدة حولها ، وأن تعدد التحليلات الجنسانية المقارنة لهذه المعلومات في العالم النامي .

وبطبيعة الحال فإن نظام الحصص والنظم الانتخابية التي تساند هامشان وناجحتان في عملية تعزيز عدد النساء في البرلمان . لكن ماذا عن فعالية النساء المتوجّدات فعلًا داخل هذه المؤسسات المهمّة ؟ لقد تم تجاهل احتياجات المرأة إلى السلطة ، لفترة طويلة ولا زال الأمر كذلك ، وبدل ذلك بذلت محاولات لاستقطاب المزيد من النساء لمصلحة السلطة . وعلى الرغم من قلة عدد النساء في أروقة النفوذ الجوفاء ، فإن ثمة نقصًا في المعلومات المتعلقة بارتساماتها وما هي الحاجيات المحددة التي تحظى بدعمهن . ويجدر بالإشارة تقرير لجنة

### آليات تعزيز الأداء التشريعى للمرأة :

التأثير على النوافذ ، ومجال التمثيل ، ومجال الخطاب<sup>(28)</sup> .

**1 - المجال المؤسسي/الإجرائي :** ويقصد به التدابير التي تمس طابع المؤسسة نفسها والإجراءات التي تجري داخلها ، لجعلها أكثر مراعاة لشواغل المرأة . وينبغي أن ينعكس القبول التقافي للمرأة كمشرّعة بتغييرات في إجراءات تلك المؤسسات تراعي خصوصيات المرأة العضو فيها .

<sup>(27)</sup> مقتطفات من ملخص المشرفة على إدارة المناقشات النشور في الوثيقة 2.Acd.2/L.2/1997/E/CN.6 .

<sup>(28)</sup> استقيت المعلومات الواردة في الجدول 1 من المرجع التالي :

Azza Karam and Joni Lovoduski, «Making inroads into Parliament, in Azza Karam (Ed.) The International IDEA Handbook on Women: in Parliament: Beyond Numbers (Stockholm: International IDEA, 1998, pp. 125-156).

ومن التحديات الرئيسية التي تواجه البرلمانيات منذ البداية ما يتعلق منها بعدم إلمام المرأة بمختلف القواعد التي تتطوي عليها الإجراءات وال العلاقات البرلمانية . وبالتالي فإنه لمعالجة هذا النقص ، قد يبدو من الأصول افتراض أنه بمجرد ما تتعلم المرأة هذه القواعد ( المكتوب منها وغير المكتوب ) ، ستتمكن من استخدامها لفائدها ، في الدعوة إلى قضائهاها والقيام بمهنتها أحسن قيام . وعندما يتحقق ذلك، سيكون لهؤلاء البرلمانيات ، إن رغبن في ذلك ، أن يغيرن هذه القواعد تبعًا ما يرينه ضروريًا وأولئك . وما ينبغي أن تضعه البرلمانيات في الاعتبار هي السبيل التي يمكنهن بها أن يتعلمون ، ويستخدمن و/أو يغيرن هذه القواعد . فثمة إجمالاً أربعة أنواع من « المجالات » التي يمكن أن تركز عليها الأنشطة وأن يرصد التقدم المحرز فيها . وهذه المجالات هي : المجال الإجرائي/المؤسسي ، ومجال

ويصدق هذا بصفة خاصة على التطورات التي شهدتها جبهة قضايا المرأة . فقد شجع عقد الأمم المتحدة للمرأة قدرًا كبيراً من التواصل على الصعيد العالمي وتدفق المعلومات بشأن مسألة العلاقات بين الجنسين ، والمرأة التنمية ، وحقوق المرأة ( باعتبارها جزءاً من حقوق الإنسان ) بصفة أشمل . وفي سياق العالم العربي ، وفرت الأمم المتحدة رعاية ثمينة للدعم والمطالبة استفادت منها كثيراً الشبكات النسائية وشبكات حقوق الإنسان القائمة ، كما شجعت الجهود الجارية من أجل تعزيز المساعي المبذولة على تلك الجبهة . وعلى سبيل المثال ، أسفر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ( المعقد في القاهرة في 1999 ) عن زيادة ملحوظة في وعي السكان عموماً بقضايا المرأة و « حقوق المرأة » . كما أن الإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في الصين وما جرى في المؤتمر نفسه وفر زخماً ونفساً إضافيين لقدر كبير من المساعي المتعلقة بالمرأة . وبالإضافة إلى ذلك ، يعد التشريع الدولي من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل يبيجين في جملة أمور أدوات عملية حاسمة للمرأة المعنية بهذه المجالات .

وبناء عليه ، فإن مجلل القول هو أن الأمم المتحدة تكتسي أهمية من جوانب شتى . وعلاوة على ذلك ، فإن الأشواط التي يتعين أن تقطعها المرأة السياسية بصفة خاصة ، لا تزال طويلة ، لكن ما الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة لتعزيز التمثيل النسائي للمرأة في هيئات التشريعية ودعم أدائها ؟ لقد وضعت في دراسة أخرى توصيات محددة لمنظمات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على ضوء تقييم الاستراتيجيات والتوجهات العامة منذ مؤتمر بيجين<sup>(29)</sup> . ونبذ هنا باختصار

2 - مجال التمثيل : ويقصد به تلك التعديلات التي تحدث من حيث تسهيل دخول المرأة إلى الهيئات التشريعية ، وهذا ما يتطلب بذل جهود محددة وهادفة من شأنها أن تقضي إلى تمكين المرأة من تقلد مناصب عالية . وينبغي أن تسفر هذه التعديلات عن إحداث تغيرات في الأحزاب السياسية خطوة أساسية نحو ضمان دخول عدد أكبر من النساء إلى الهيئات التشريعية .

3 - مجال الخطاب : ويعني اللغة والمواقف البرلمانية سواء داخل البرلمان أو خارجه . وتطبيع منظور المرأة شرط أساسي لتمكينها من التأثير على الخطاب السياسي العام ، بطريقة تؤدي في نهاية المطاف إلى تعديل مواقف العادة .

4 - مجال التأثير على النوافذ : والإشارة هنا واضحة إلى نوافذ المحاولات التشريعية ، من قبيل الطريقة التي يدرج بها التشريع نفسه والسياسات المقترنة به منظور المرأة وشواغلها واقتراحاتها ( الجدول رقم 1 ) .

#### دور المنظمات الدولية :

ما فنتن المنظمات الدولية ، ولا سيما الأمم المتحدة تقوم بدور اجتماعي سياسي خلال السنوات الخمسين الماضية . فهذه المنظمة التي تعد هيئة مستقلة ومحفلاً دولياً غير متحيز ، توفر فرصاً لا تقدر بثمن بما لها من قدرة على التأثير وما تتمتع به من مقام رفيع وتجسده من أمل . ولعل الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي يتوقع منها الشيء الكثير في العالم النامي عموماً ، والمنطقة العربية بصفة خاصة . وقد وفر التشريع الدولي الإطارات والأهداف اللازمة للمنظمات النسائية والمشاريع ذات الصلة بالمرأة التي تتولاها مصادر حكومية وكذا مصادر غير حكومية على السواء . كما يوفر إطار مكان انعقاد الاجتماع الدولي الأرضية والمصداقية لعدد من الجهات الاجتماعية السياسية التاريخية والمعاصرة في المنطقة العربية .

(29) انظر :

البيانات وتوزيعها حسب نوع الجنس ، وذلك فيما يتصل بجوانب تدرج في إطار تعزيز التمثيل النسائي في الهيئات السياسية والتشريعية. ومن هذه الجوانب مثلاً نوع وأثر شتى أشكال النظم الانتخابية ، وتندير نجاح أو فشل نظام تخصيص المقاعد ، والدروس المستفادة عموماً والممارسات الفضلى في التجارب القائمة في مجال التمثيل السياسي للمرأة عموماً ، والتمثيل البرلماني بصفة خاصة.

**• ربط التعاون الاقتصادي بالتعاون السياسي وتوفير مكافآت :** من الواضح فيما يبدو أنه ليس بالإمكان تجاهل الإطار الاقتصادي ( والمتعلق بالفقر ) في العديد من بقاع العالم العربي ( وإن لم يكن في كلها ) . غير أنه صحيح أيضاً أن التنمية الاقتصادية ما فتئت تشكل جانباً هاماً في الكثير من أعمال المنظمات الدولية ، سواء كانت منظمات مانحة، أو فرعاً للأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ( اليونيسكو ) ومنظمة الأمم المتحدة للفolleyة ( اليونيسيكو ) وما إلى ذلك . غير أن ما هو مفقود حتى الآن هو إقامة صلة واضحة بين البرامج الاقتصادية والبرامج السياسية . فنظرأ لاحتمال نشوء حساسيات حول هذه القضايا لدى بعض الأوساط في الوطن العربي ، صرمت البرامج الاقتصادية إلى حد كبير ونفذت بمعزل عن البرامج السياسية . وإذا كانت لهذه الاستراتيجية ما يبررها في عهد التخصص والفصل بين الأنشطة ، فإنه في عالم اليوم ، عالم القرية الكونية ، يبدو التضاد والتدخل من الأهداف الأكثر إلحاحاً . وليس هذه دعوة إلى التعامل المشروط مع هذه البلدان أو الشركاء ، ومعاقبة من منها لا يفي بالتزاماته سياسياً أو اقتصادياً . بل إن القصد هنا هو الحث على تقييم حاسم وشامل وبناء للجهود التي بذلتها

بعض الاقتراحات المتعلقة ب المجالات يلزم أن تأخذها الأمم المتحدة بعين الاعتبار عند تناولها لمسألة المرأة والبرلمانات في العالم العربي :

**• الدمقراطية :** ما فتئ الإطار الديمقراطي العام يؤثر على مدى قدرة شتى المجموعات داخل مجتمع عربي معين على تنظيم نفسها ومواردها بفعالية . وتنظر حرية إنشاء الجمعيات مسألة شائكة في العديد من بلدان العالم العربي ، ولعل التبادل النسبي للخيرات ، وكذا بذلك محاولات مركزة لتعزيز العملية الديمقراطية بصفة عامة من شأنه أن يشكل إطاراً لمساعدة القيمة وأساساً للتعاون .

**• تكنولوجيا المعلومات :** وفي عصر يشهد عولمة للمعرفة والتكنولوجيا ، يرى الكثير من الناس أنه من السخف أن يظل عدد كبير من المنظمات النسائية يفتقر إلى فرص الحصول على الحواسيب مثلاً ، ناهيك عن الوصول إلى مصادر المعلومات من قبيل الإنترنيت الذي سرعان ما أصبح أهم مصدر للمعلومات وللاتصال . وكثيراً ما يقترب انعدام فرص الحصول على هذه الوسائل بانعدام الدراسة لتشغيل هذه التكنولوجيا ، وهذا ما يشكل في حد ذاته عائقاً أمام إتاحتها . فالقليل من البرلمانيات العربيات توفر لهن الدراسة الضرورية لتشغيل مهارات الحواسيب البسيطة ، وتصفح الإنترنيت ، أو حتى معرفة الطبع والحاسوب . وإن ضمان توفير هذه التسهيلات وتوفير قدر من التدريب لتشغيلها من شأنه أن يسهل قدرات الأداء لدى هؤلاء السياسيات .

**• معلومات وبيانات البحث :** وكما سبقت الإشارة إليه : توجد ثغرة خطيرة تتعلق بتحيين

- كيف يمكن تقييم ما حققه ؟
- كيف يمكن الاستفادة من دروس الماضي ؟
- ما هي الأهداف الملموسة التي يرغبن في تحقيقها ؟

إن الجواب على هذه الأسئلة لن يوفر التقييم اللازم فحسب ، بل سيمكن من استشراف الاستراتيجيات والإنجازات المستقبلية ويوفر أدلة تحقيقها . وإن وضع وسائل تقييم الإنجازات السياسية للمرأة من بين الأمور التي تدرج في برامج شتى المنظمات والباحثين . وعلى الرغم من أنه ليس هناك ولا ينبغي أن يكون هناك مقياس وحيد لقياس الأمور جماء ، فإنه قد تكون ثمة عناصر مشتركة قد تدل على الخطوات اللازم اتخاذها . ومن هذه العناصر المشتركة إدخال تغييرات وتعديلات على التشريعات المختلفة ، وكذا إحداث تحول في الخطاب العام بشأن السياسيات ، على أن يكون تغيير قوانين الأسرة وصورة المرأة في وسائل الإعلام من أمثلة ذلك . ومن المهم لا تكون المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في العملية السياسية في العالم العربي غاية في حد ذاتها ، بل وسيلة من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية وعدالة .

حتى الآن بعض الشبكات الدولية . ولعل نهجاً من هذا القبيل قد ينظر إليه نظرة إيجابية فيما يتعلق مثلاً بوضع خطط للمكافأة الإيجابية للبرلمانات والبرلمانيين العرب الذين يبذلون قصاراً لهم لضمان استفادة المرأة خلال فترة ولايتهم . ومن شأن خطة أو عملية كهذه أن تحفز الفاعلين المعنيين (أعضاء البرلمان) على المساهمة بفعالية وإيجابية خلال فترة ولايتهم في تعزيز خطة المرأة والتنمية الاقتصادية .

#### خاتمة :

وفي الختام يجدر بالإشارة أن البرلمانيات في العالم العربي قد بلغن فعلاً مركزاً يخولهن قدرًا من القوة والنفوذ . ولا يزال طريقهن نحو المحاولات التشريعية تعترضه صعوبات ، غير أن إمكانيات زيادة المشاركة وتعزيز الأداء تظل مفتوحة أمامها . ومن المؤكد أن ثمة قدرًا كبيراً من العبر يمكن استخلاصه من تجارب زميلاتهن البرلمانيات في بقاع أخرى من العالم ، غير أن ثمة أيضاً قدرًا من الغربلة ومن تبادل التجارب يتquin أن يقمون به للاستفادة . ولعله آن الأوان لكي يطرحن على أنفسهن الأسئلة التالية :

| الخطاب والأثر   | المجال المؤسسي/الإجرائي و مجال التمثيل   |                 |
|---|--|-----------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• التمييز بين منظور المرأة وقضاياها ؛</li> <li>• إقامة تجمعات مع وسائل الإعلام والمنظمات الوطنية والدولية ؛</li> <li>• توجيه الانتباه إلى الخطاب الممارس للتمييز ضد المرأة ؛</li> <li>• التواجد في اللجان المختلفة (من قبيل لجان الميزانية ، والدفاع والشؤون الخارجية) ؛</li> <li>• توعية الآخرين بما تكتسبه أهمية اللجان المهتمة بالقضايا «الثانوية» من قيمة مضافة؛</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• عمليات التدريب والتوجيه بشأن مدونات السلوك البرلماني الداخلية (من قبيل كيفية طلب الكلمة ، الخطابة أمام الجمهور والتواصل الفعال ؛ وربط علاقات مع الرملاء البرلمانيين وبنديهم لقضايا المرأة ؛</li> <li>• التواصل بين المنظمات النسائية ؛</li> <li>• قيام قدماء البرلمانيات بالاحتضان والإشراف؛</li> <li>• فهم وسائل الإعلام والتعامل معها ؛</li> </ul>  | تعلم القواعد    |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• التأثير على البرامج الانتخابية : إدراج شواغل المرأة (من قبيل تغيير برامج العمل البرلماني) ؛</li> <li>• إجراء تحقيقات عامة عن قضايا المرأة واستخدام نتائجها لإدراجهما في الخطط الحكومية والبرامج التشريعية ؛</li> <li>• الدعوة إلى اعتماد مشاريع قوانين وتقديمها والمشاركة في تقديمها ؛</li> <li>• السعي إلى إنشاء شراكة مع الرملاء البرلمانيين ؛</li> <li>• جعل بعض الشواغل مسائل عامة بالتعاون مع وسائل الإعلام (طرق إبراز دور المرأة في البرلمان ، وسائل التحرش الجنسي مثلاً) ؛</li> </ul>   | <ul style="list-style-type: none"> <li>• التأكيد على أهمية ترشيح المرأة وانتخابها في الانتخابات الداخلية وداخل الأحزاب وفيما بينها ؛</li> <li>• توجيه الانتباه إلى غياب المرأة عن المناصب الرئيسية ؛</li> <li>• استثمار أعمال اللجان ؛</li> <li>• الدفع نحو تكافؤ فرص تقلد المناصب الحكومية وإنشاء وزارات خاصة بشؤون المرأة ؛</li> <li>• إقامة حملة من أجل توسيع نطاق الهيئات القائمة لتشمل شواغل المرأة ؛</li> <li>• إنشاء شبكات للتدريب على أنسواع الخطابات الأكثر إقناعاً والأقل استدعاء .</li> </ul>         | استخدام القواعد |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير حوافز المالية للبرامج المشاريع الرامية إلى تسهيل مساعي المرأة في مجال اتخاذ القرارات (مدارس التدريب على القيادة ، وزيادة المعرفة الحكومية للأحزاب السياسية التي يوجد في مناصبها القيادة أكبر عدد من النساء أو التي لها أكبر عدد من المرشحات ؛ وتحصيص اعتمادات لتعزيز قدرة المرأة على اتخاذ القرارات مثلاً) ؛</li> <li>• التعاون مع الحركات النسائية لتغيير صورة المرأة التي تختصر في صورة ربة البيت لتصویرها كسياسية فعالة وكفوءة ، وتطبيع صورة المرأة الممارسة للسياسة ؛</li> <li>• دفع المرأة إلى الاعتزاز بأنوثتها بدل محاولة تقليد الرجل وإخفاء أنوثتها أو التذكر لها ؛</li> <li>• توسيع نطاق التشريع ليشمل المسائل المستجدة التي تهم المرأة ( حالات الحرب ، وصنع السلام ، وحقوق الإنسان ، وتحصيص ميزانيات لقضايا المرأة وما إلى ذلك مثلاً) .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تغيير قواعد اختيار مرشحي الحزب برمته ولا سيما في المناصب القيادية ؛</li> <li>• إدخال نظام المقص في بعض اللجان أو إدراج مسألة النسبة في تمثيل الرجل/المرأة ؛</li> <li>• إحداث منصب المرأة المكلفة بتعبئة الأصوات في البرلمان ؛</li> <li>• إنشاء آلية وطنية لرصد التنفيذ وضمان المساءلة وإضفاء الطابع المؤسسي في الجدول الزمني للبرلمان على المناوشات المتقطمة بشأن التقدم الحزبي ؛</li> <li>• إنشاء آليات لتشجيع المتكلمات : إعطاء الأسبقية لهن على زملائهن .</li> </ul> | تغير القواعد    |

الجدول ( 1 ) الرابطة الدولية لتبادل البيانات

## المراجع

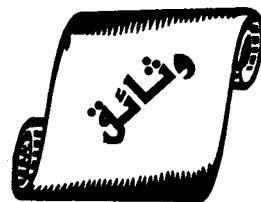
**العربية :**

- عبد الرحمن حسين ، المرأة الأردنية وقانون الانتخاب ، عمان : مركز أبحاث الأردن الجديد ، 1997 .
- البرزي ، دلال وآخرون ، الباحثات : المرأة والسلطة . بيروت ، دار الرازي ، 1995 .
- البار ، شهيرة ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين : محددات الواقع وآفاق المستقبل . القاهرة، لجنة متابعة مؤتمر المنظمات غير الحكومية العربية ، 1997 .
- فرجات أحمد ، المرأة الأردنية والعمل السياسي ، عمان ، مركز أبحاث الأردن الجديد ، 1996 .
- حسن نحاج ، المرأة العربية والحياة العامة ، القاهرة : مركز ابن خلدون للأبحاث .

**بالإنكليزية :**

- Bodman, Herbert and Nayereh Tohidi. Eds. 1998. Women in Muslim Societies: Diversity Within Unity. Boulder and London: Lynne Rienner.
- Bystydzienski, Jill M. Ed. 1992. Women Transforming Politics: Worldwide Strategies for Empowerment. Indiana: Indiana University Press.
- Charles, Nickie and Helen Hintjens, Eds. 1998. Gender, Ethnicity and Political Ideologies. London and New York: Routledge.
- Dahlerup, Drude. 1998. 'From a Small to a Large Majority: Women in Scandinavian Politics', in Scandinavian Political Studies. Vol. 11, No. 4. pp. 275-298.
- -----, 1998. 'Using Quotas to Increase Women's Political Representation, in Azza Karam, Ed. Women in Parliament: Beyond Numbers, Stockholm: International IDEA, pp. 91-108.
- Karam, Azza. 1998a. Women, Islamisms and State: Contemporary Feminisms in Egypt. London and New York: Macmillan and St. Martin's Press.
- -----, Ed. 1998b. Women in Parliament: Beyond Numbers. Stockholm: International IDEA.
- -----, and Joni Lovenduski 1998, 'Women in Parliament: Making a Difference', in Azza Karam Ed. Women in Parliament: Beyond Numbers, Stockholm: International IDEA, pp. 125-158.
- Matland, Richard. 1998. 'Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems', in Azza Karam, Ed. Women in Parliament: Beyond Numbers, Stockholm: International IDEA, pp. 65-86.
- Memissi, Fatima. 1993. The Forgotten Queens of Islam (translated by Mary Jo Lakeland). Cambridge: Polity Press.
- -----, 1985. Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in Muslim Society. London: Al-Saqi Books.
- Moghadam, Valentine. 1993. Modernising Women: Gender and Social Change, the Middle East. Boulder and London: Lynne Rienner.
- Nelson, Cynthia. 1974. 'Private and Public Politics: Women in the Middle Eastern World', in American Ethnologist Vol. 1, pp: 51-63.
- Seager, Joni. 1997. The State of Women in the World Atlas. London: Penguin.
- Sharabi, Hisham. 1988. Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society. New York and Oxford: Oxford University Press.
- Shvedova, Nadezda. 1998. 'Obstacles to Women's Participation in Parliament', in Azza Karam. Ed.

- Women in Parliament: Beyond Numbers. Stockholm: International IDEA. pp. 1942.
- Skjeie, Hege. 1998. 'Credo on Difference: Women in Parliament in Norway', in Azza Karam Ed. Women in Parliament.. Beyond Numbers. Stockholm: International IDEA. pp. 183-190.
  - Tucker, Judith. Ed. 1993. Aram Women: Old Boundaries, New Frontiers. Indiana: Imdiana University Press, in collaboration with the Centre for Contemporary Arab Studies, Georgetown University.
  - Van der Ros, Janneke, 1989. 'Women in Politics.. Does it Make a Difference. Women's Impact on the Public Agenda'. Annotated Bibliography of literature from the USA and Nordic Countries, 1986-1989. St. Paul, Minnesota: Centre for the American Woman in Politics.
  - Waly, Awatef 1988. 'Women and the Media in Egypt'. Paper [resented to a conferene on 'Women and the Media' (no date, and place unclear).
  - Willis, Virginia. 1991. 'Public Life: Women Make a Difference', Report Prepared for the LTN Expert Group Meeting on the Role of Women in Public Life in Vienna. 21-24 May.



## الندوة البرلمانية العربية حول : «آفاق مشاركة المرأة العربية في الحياة البرلمانية»

تونس 18 و 19 نوفمبر 1999

### بيان الختامي

المكاسب التي تحققت للمرأة التونسية وجعلتها شريكاً كفأءاً في جميع الميادين .  
ثم ألقى السيد فؤاد المبرّز رئيس مجلس النواب التونسي كلمة ضمنها عبارات الشكر والتقدير لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي على تضليله بوضع هذه الندوة تحت سامي إشراف سيادته .

كما عبر عن شكره للسيدة ليلى بن علي على قبولها رئاسة جلسة افتتاح هذه الندوة ، معرباً عن اعتزاز مجلس النواب التونسي بت تنظيم هذا اللقاء بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

وألقى السيد فواز فوق العادة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير الإقليمي لمكتب الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلمة أبرز فيها أهمية هذه الندوة لما توفره من فرصة نحو التحسيس والدفع لتفعيل دور المرأة في صنع القرار وإثبات جدارتها لتجاوز العارقين التي تعترضها في تأكيد قدرتها على

نظم مجلس النواب التونسي بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ندوة برلمانية عربية : آفاق مشاركة المرأة العربية في الحياة البرلمانية يومي 18 و 19 نوفمبر 1999 بتونس ، تحت إشراف سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية وتفضّلت السيدة ليلى بن علي حرم سيادة رئيس الجمهورية بافتتاحها ، وألقت بالمناسبة كلمة رحبت فيها بالضيف الأشقاء والأصدقاء ، مبرزة بالخصوص ما تكتسبه مساهمة المرأة العربية في المجالس التنيابية من أهمية في ترسیخ أركان الدولة الديمقراطية وتكريس سيادة الشعب في مفهومها المطلق . وأكدت أن هذه الندوة تعدّ فرصة لنعميق الحوار بين الكفاءات العربية حول قضية جوهريّة في المجتمعات العربية وهي مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعلاقتها بال מורوث الثقافي ودور وسائل الإعلام في دفعها وتطويرها .

كما تعرّضت حرم رئيس الدولة إلى

- وعملاً بالإعلان الصادر عن اليوم البرلماني المنعقد على هامش قمة بيجين الداعي إلى اتخاذ جملة من القرارات والإجراءات التي من شأنها أن تساهم في دعم جهود النهوض بالمرأة سواء دولياً أو إقليمياً أو وطنياً وتكتيف تواجدها على الساحة السياسية .

- وتماشياً مع ما ورد في الوثيقة الصادرة عن الندوة التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي بنبيولهي خلال شهر فبراير 1997 ، تحت عنوان الشراكة بين المرأة والرجل في المجال السياسي .

- وحيث أن تحسن وضع المرأة العربية في مجال الحقوق الاجتماعية بصفة عامة ، وخاصة في مجال الصحة والتعليم بما أثرى الموارد البشرية النسائية في كل الدول العربية .

- وباعتبار أن المرأة العربية اقتحمت سوق الشغل والإنتاج في شتى المجالات حتى أصبحت عاملأً أساسياً في رفع موارد العائلة ، والمساهمة في دفع عجلة التنمية الشاملة في الدول العربية .

- وحيث أن الحقوق المدنية والسياسية للمرأة وخاصة منها حق الانتخاب والترشح أصبحت واقعاً معرفاً به في غالبية الدول العربية .

- ونظراً إلى أن الإنخراط في العولمة يقتضي المنافسة للحصول على أحسن المراتب في التنمية والرقي والإزدهار ، فقد أصبح من المحمّن والضروري عدم الاستغناء عن أي طاقة حية في المجتمعات العربية ، وبما أن المرأة تمثل نصف الطاقات الفاعلة لهذه المجتمعات فإن النهوض بها في كل المجالات وتفعيل دورها وإسهامها في مجال العمل السياسي أصبح عاملأً مصيريأً في تحقيق الرقي الاجتماعي والسياسي في الدول العربية .

- وإذا تلاحظ الندوة ما سُجل في مداخلات المشاركين من قلق بخصوص التواضع النسبي لتواجد المرأة وتمثيلها في جلـ الهياكل السياسية وموقع أخذ القرار .

الإسهام في الحياة السياسية .

كما ساهمت في الجلسة الافتتاحية بإلقاء كلمتين أمام المشاركين كل من الدكتورة السيدة آمال عثمان ممثلة الاتحاد البرلماني العربي والسيدة كريستين بنتا الأمينة العامة المساعدة للاتحاد البرلماني الدولي .

وبعد الاستماع إلى مداخلات الوفود المشاركة وكذلك النقاش والحوار الذي دار بين المشاركات والمشاركين ، صدر عن الندوة ما يلي :

- استناداً إلى إقرار جلـ الدساتير العربية احترام حقوق المواطن سواء كان امرأة أو رجلاً ، وخاصة بعض الدساتير التي تقر بوضوح المساواة بين المرأة والرجل . وانطلاقاً من التجارب الناجحة في عديد الدول العربية والجديرة بالثنين .

واعتباراً لدخول العالم الألفية الثالثة وانخراط جلـ الشعوب في العولمة واستناداً إلى مصادقة جلـ الدول على المعايير والمعاهدات والقرارات الأممية المتعلقة بحقوق الإنسان .

- ونظراً لانتشار التوق إلى الديمقراطية داخل كل المجتمعات وتماشياً مع المبادئ الكونية التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة ، والهيئات التابعة لها والمنظمات الإقليمية الشبيهة بها والتي خلقت ديناميكية تقرـ اعتناق طريق جديدة في تسخير شؤون الشعوب والمجتمعات وخاصة الالتزام بتكرـس الديمقراطية وعلوية القانون وسيادته واحترام حقوق الإنسان .

- واستناداً إلى أدبيات وخطط العمل للجنة المرأة والأسرة المنبثقة عن جامعة الدول العربية .

- ومساهمة من البرلمانيات العربية في تكرـس ما ورد في إعلان قمة بيجين سنة 1995 وخطة العمل الصادرة عنها فيما يتعلق بتجسيـم حقوق المرأة والنهوض بها في كل المجالات وخاصة في مجال المـاسـاـهـمـهـةـ فيـ الـعـلـمـ الـسـيـاسـيـ وأـذـ القـرارـ .

- المساهمة في اجتماعاته وتشكيل لجنة برلمانية داخل هيكله تعنى بالدراسة المستمرة لوضع المرأة العربية والمساهمة في تطويره .
- تحت الحكومات على مزيد تشجيع تشريع الحياة الجمعياتية ودعم المنظمات والجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة والأسرة وتأثيرها سياسياً اجتماعياً وتفعيل دورها الاقتصادي والسياسي ورصد الموارد المالية لتحقيق ذلك .
- تدعوا إلى ضرورة تحسين وسائل الإعلام باتخاذ استراتيجيات إعلامية لفائدة المرأة حتى تساهم في تغيير الصورة النمطية القديمة التي تحصر دور المرأة في الإنجاب والعناء بشؤون العائلة وحتى تساهم في التعريف بالطافات والكافئات النسائية الناجحة في مجالات الشغل والتعليم والعمل الجمعياتي والسياسي وتساهم أيضاً في إقناع المجتمع بضرورة تشريك هذه الكفاءات في صنع مصير الدول العربية .
- طالب بالعمل على توفير المعلومات وتحسينها والاستفادة من الدراسات والأبحاث والخبرات التي تقدمها المراكز ذات الاختصاص وطنياً وإقليمياً ودولياً .
- تؤكد على بعث مجتمع عربي تقدمي جديد في المستقبل بالتركيز على تنشئة جيل من الشباب العربي الذي يحمل في مخياله الجماعي صورة إيجابية للمرأة تتجاوز صورتها ومهامها التقليدية بالتركيز على تطوير برامج التربية ببعديها الأسري والمدرسي وذلك باعتبارها شريكاً للرجل في كل مجالات الحياة خاصة في مجال صنع القرار .
- تحت الحكومات على تيسير وتكليف اللقاءات بين الشبكات الحكومية والبرلمانية والجمعياتية وتخصيصها لمزيد التعمق في تدارس أوضاع المرأة وتبادل الخبرات والتجارب التي توصلت إليها مختلف الدول العربية في مجال النهوض بالمرأة وتفعيل دورها الاقتصادي الاجتماعي وخاصة السياسي .
- وإن تعبر عن تضامنها الكامل مع كل النساء العربيات ، فإن الندوة البرلمانية العربية:
- طالب الحكومات العربية أن تتخذ قرارات حاسمة تلزم القوى السياسية والحكومات على وضع خطط عمل في إطار استراتيجيات تضمن تطوير تواجد المرأة وشريكها في المؤسسات المنتخبة وموقع أحد القرار حتى وإن كان ذلك تدريجياً .
- تؤكد على مواصلة الجهود الوطنية والخطط الموضوعية وتطوير التشريعات بما يضمن بلوغ الفتاة أعلى المراتب المعرفية وإكسابها من المهارات ما يؤهلها لمواجهة التحولات الاقتصادية واقتحام مجالات الشغل والإنتاج بأكثر كفاءة وكثافة .
- تدعوا إلى ضرورة وضع خطة عمل تدريبية لتطوير القوانين العربية بما يضمن للمرأة حقوق المواطنات الكاملة لها .
- تحت البرلمانات ومجالس الشورى العربية على المساهمة الفعلية في مزيد تطوير التشريعات بما يزيل العراقيل الاجتماعية التي تعيق دون مساهمة المرأة في المجال السياسي .
- تحت الأحزاب السياسية والمنظمات على دعم تكوين المرأة وتأثيرها سياسياً بما يفتح أمامها آفاقاً أوسع تؤهلها لأن تكون شريكاً فاعلاً في الحياة العامة والسياسية منها على وجه الخصوص .
- تحت القوى السياسية والحكومات وال المجالس النيابية ومجالس الشورى والمنظمات النسائية على خلق آليات لتشجيع المرأة على التواجد في صلب الهيكل والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بأعداد كثيرة حتى تترس على العمل السياسي والجمعياني وتكتسب الخبرة في طرق النضال والتنظيم والتسخير والمساهمة في مجالات الحياة العامة للمجتمعات والدول العربية .
- أسوة بما هو مقر في الاتحاد البرلماني الدولي توصي الندوة الاتحاد البرلماني العربي بتشريك المرأة البرلمانية العربية في الوفود .

بمواصلة الإعداد لندوة لاحقة بالتعاون مع جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي قصد وضع خطة علمية وعملية تتبعق عنها خطط عمل وطنية تسهر الدول العربية على تطبيقها تدريجياً .

كما توصي المجلس الوزاري لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب المزمع عقده بالقاهرة يوم 21 نوفمبر 1999 بأن يجعل من سنة ألفين سنة المرأة العربية .

وخير ما نختتم به هذه الآية القرآنية الكريمة،  
بعد بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم » صدق الله مولانا العظيم .

باردو في 19 نوفمبر 1999

- تدعو جامعة الدول العربية إلى تطوير دور لجنة المرأة والأسرة وإكسابها النجاعة الازمة بتوفير ما يلزمها من الإمكانيات البشرية والمادية لتمكنها من مزيد التعمق والتعرف على الإحصائيات والمؤشرات الواضحة والدقيقة حول وضع المرأة الاجتماعي والسياسي من خلال الدساتير والقوانين للدول العربية . وتكثيف الاتصالات واللقاءات قصد تحسين خطط عملها وتفعيتها بما يتلاءم وأدبيات القسم المختلفة التينظمتها الأمم المتحدة وخاصة منها قمة بيجين وكل المعاهدات والمواثيق التي تنص على احترام حقوق الإنسان عامة ورفع كل أصناف الميز على المرأة بصفة خاصة بالإضافة إلى الوثيقة الصادرة عن ندوة نيودلهي التينظمها الاتحاد البرلماني الدولي والداعية إلى تكريس الشراكة بين المرأة والرجل في العمل السياسي .

وللوصول إلى الأهداف المنشودة فإن الندوة توصي الأطراف التي سهرت على تنظيمها

## وجهة نظر

# القضايا المحورية التي تهدد السلام العالمي والوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات (1) الدولية

بقلم : المحامي خالد سماره

دينية أو توسيعية أو حدودية ... الخ . وستبحث في هذه العجالات أبرز القضايا التي تهدد السلام والأمن الدوليين في الوقت الحاضر ، والتي لا تستطيع الدول مواجهتها بصورة منفردة بل لابد من تكافف جهود أسرة الدولية بصورة جماعية للبحث عن حلول فاعلة لمواجهة هذه المشاكل . أبرز القضايا التي تهدد الأمن والسلام الدوليين :

### الديمقراطية وحقوق الإنسان :

لم تعد الديمقراطية وحقوق الإنسان شأنًا داخلياً ومن المحرمات التي لا يجوز التدخل فيها ، ولم تعد مسألة خاصة بكل دولة بل أصبحت في الوقت الحاضر قضية إنسانية عامة تعني المجتمع الدولي بأسره وتسعة الأسرة الدولية لتحقيقه في كافة أنحاء المعمورة ، فاحترام حقوق الإنسان وقيام نظام ديمقراطي مما من أفضل السبل للحفاظ على كرامة الفرد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية وتهيئة المناخ الملائم لإرساء دعائم السلام العالمي . وعلى العكس من ذلك فإن القسر والتسلط سيؤديان حتماً إلى انتشار ظواهر الفقر والبطالة ، وبالتالي الجنوح نحو التطرف والإرهاب . وللأسف فإن حقوق الإنسان بكل

لم يعد العالم في الوقت الحاضر أجزاء متاثرة ومنعزلة عن بعضها البعض ، بل غداً بفضل التطورات العلمية والتكنولوجية قرية صغيرة كل جزء فيها يؤثر ويتأثر بما يحدث بالأجزاء الأخرى من الكره الأرضية . وإيماناً بهذه الحقيقة ظهر مفهوم الأمن الشمولي كهدف يسعى المجتمع الدولي في الوقت الحاضر إلى إطفاء بؤر التوتر لينما كانت وبكافة الوسائل ، والدعوة لحل النزاعات بالطرق السلمية للحيلولة دون وقوع نزاعات مسلحة تهدد السلام والأمن الدوليين .

وإذا كان الأصل الذي اختاره الله عز وجل أساس للعلاقات بين الشعوب هو السلام ، فإن الواقع الدولي في العلاقات الدولية في الماضي والحاضر أثبت أن بني البشر قد جعلوا السلام والوئام والتعاون البناء هو الاستثناء في العلاقات بين الدول والصراعات والنزاعات والحروب هي الأصل ، فلم تنعم البشرية منذ فجر التاريخ إلا بسنوات قليلة من الوفاق والسلام .

وتتشا تشاعات والنزاعات بين الدول لأسباب مختلفة لا يمكن حصرها فمنها ما يرجع إلى أسباب اقتصادية أو سياسية أو تاريخية أو

<sup>(1)</sup> عن مجلة « رسالة مجلس الأمة » الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني العدد 33/المجلد الثامن - أيلول ( سبتمبر ) 1999

رغم من انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ( سابقاً ) مما يضعف احتمال نشوب حرب نووية ، إلا أن مجرد وجود مخزون هائل من هذه الأسلحة يحمل في ثيابه فكرة الاستخدام إما قصداً أو عن طريق حادث عارض ، عاجلاً أم آجلاً . ويزداد الأمر خطورة إذا أخذنا بعين الاعتبار امتلاك بعض الدول للأسلحة النووية والكيمائية في مناطق متفرجة بالصراعات . فإسرائيل تمتلك أسلحة الدمار الشامل منذ السبعينات ، والصراع العربي الإسرائيلي لم يحس بعد . وبالباكستان والهند أعلنتا إجراء تجارب نووية ناجحة عام 1998 وقضية كشمير مازالت تشكل بؤرة توتر بين الدولتين مما يجعل إمكانية استخدام هذه الأسلحة محتملة فيما إذا نشأ ناع بين الدول التي تمتلك مثل هذه الأسلحة .

إن الحل الأمثل لمنع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل يمكن في إيمان الدول بأنه لا خاسر ولا منتصر عند قيام حرب نووية في ظل عدم وجود قوة دفاعية رادعة لمثل هذه الأسلحة ، وفي تكافف جهود الأسرة الدولية لتطويق النزاعات في بؤر التوتر لوقف أية محاولة لسباق التسلح لاقتاء أو استخدام الأسلحة النووية وبالتالي إحلال السلام في هذه المناطق ، وحيث الدول التي تمتلك مثل هذه الأسلحة على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وفتح منشآتها النووية للتفيش الولي من قبل وكالة الطاقة الذرية الدولية .

#### النظام الدولي الجديد :

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة انفردت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة العالم . وقد تميزت هذه الفترة بعدة سمات أبرزها تجاهل المنظمة الدولية ممثلة في مجلس الأمن ، واستخدام القوة العسكرية في كثير من دول العالم دون أن يكون هناك مرجعية دولية لاستخدام القوة العسكرية . وكذلك الازدواجية في تطبيق القرارات الدولية فيما نرى العالم يهب بسرعة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن على

أشكالها منتهكة في كثير من دول العالم ، في بعض الدول لا توجد فيها برلمانات ، وبعضها لا يوجد فيه دستور وبعضها إن وجد فيه برلمان أو دستور فهو منتهك أو صوري لا يعبر عن إرادة الشعب . ومن هنا فإن المشاكل التي تهدد السلام والأمن العالميين في الوقت الحاضر تجاهل حقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية في كثير من دول العالم . إن السبيل الوحيد للخروج من هذه المعضلة هو وجود برلمان منتخب بصورة عادلة وحرة مع التأكيد بأن مبادئ الديمقراطية تختلف أساليب تطبيقها من مجتمع إلى مجتمع ومن دولة إلى أخرى ، حيث تتدخل عدة عوامل في صياغة الأسلوب الديمقراطي الأمثل للدولة معتمدة على تاريخها ودينهما وثقافتها ودستورها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب أن تكون هناك جدية في جعل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان توجهاً عالمياً كان يربط تلقى المساعدات والمعونات وإقامة المشاريع في الدول من خلال التزامها باحترام حقوق الإنسان وإقامة نظام ديمقراطي ، وأن لا يأخذ التوجه العالمي بضرورة احترام حقوق الإنسان وإقامة نظام ديمقراطي ذريعة للتدخلات العسكرية واستخدام العنف . لذلك فإن الأسرة الدولية مطالبة بالبحث عن الوسائل التي تشجع على هذا التوجه العالمي بما يخدم السلم والأمن الوليين ويتجنب استخدام القوة العسكرية .

#### انتشار أسلحة الدمار الشامل :

إذا كانت شعوب العالم في الماضي قد عانت من ويلات الحروب وخسرت الملايين من بنى البشر باستخدام أسلحة تقليدية فإن هذه الخسائر لن تشكل إلا نسباً ضئيلة فيما لو وقعت الحرب في الوقت الحاضر بعد أن امتلكت الكثير من الدول أسلحة الدمار الشامل . فالعصر الذي نعيش فيه هو عصر الذرة والأسلحة الفتاك ، والتي ان استعملت في الحروب ستؤدي إلى هلاك كل ما هو حي على الكره الأرضية لأنها ذات قدرات تدميرية هائلة ومرهقة . وعلى

الإقليمية والدولية ، بالإضافة إلى زيادة الدعم من قبل المؤسسات المالية والدولية والدول الغنية ، وتشجيع الاستثمار في الدول الفقيرة من أجل استغلال أفضل للموارد الطبيعية ، وزيادة المبادرات التجارية وشطب الديون الخارجية أو على الأقل إعادة جدولة الديون التي تنقل كاهل الدول الفقيرة وتفعيل دور الأمم المتحدة في هذا المجال . كما يتطلب من الدول الفقيرة مراجعة سياساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يساعدها على تحقيق التنمية .

#### المياه :

تعد قضية المياه من أبرز الموضوعات التي تثير النزاعات بين الدول ، إما بسبب شح المياه أو بسبب النزاعات التي يثيرها المورد المائي المشترك . فقد كثر الحديث في الأونة الأخيرة على أن الحرروب في المستقبل سيكون سببها المياه ، فمن المحتمل تعرض ما يزيد عن ثلثي سكان الكره الأرضية بحلول 2025 لأزمة مائية مفجعة . وتثير الموارد المائية المشتركة والتي تمر في أكثر من دولة والتصرفات المنفردة من قبل الدولة التي ينبع منها المصدر المائي بالإضافة إلى شح المياه بالأصل في بعض المناطق الكثيرة من النزاعات بين الدول بما يهدد السلم والأمن الدوليين .

إن حل قضية المياه يمكن في تضافر جهود المجتمع الدولي بأسره لمواجهة هذه الأزمة من خلال إلزام الدول التي ينبع منها المصدر المائي بعدم القيام بأي تصرف منفرد من شأنه المس بالحقوق التاريخية للدول التي يمر فيها ، والتعاون بين جميع هذه الدول في إقامة مشاريع مشتركة لاستغلاله على الوجه الأمثل ، وإبرام اتفاقيات بين هذه الدول لاقتسام المياه بصورة عادلة . ويجب أن تتكافف جهود الأسرة الدولية لإنشاء هيئة دولية ذات اختصاص ملزم ، واتخاذ عقوبات صارمة بحق الجهات المتسيبة بتلوث المياه ، ومساعدة الدول النامية ماديًّا وفنيًّا ، والبحث المشترك عن مصادر جديدة

العرب تم تجاهل إسرائيل . وكذلك بروز ظاهرة سياسية الحصار المفروضة على الشعوب ( العراق ، السودان ، ليبيا ، كوبا والتي تتنافي مع حقوق الإنسان . إن السمات التي يتميز بها النظام الدولي الجديد أشارت استثناء وغضب الشعوب . وقد أخذ هذا الاستثناء شكلاً من العنف ضد المصالح الأمريكية في بعض الأحيان ، فضلاً عن عدم الثقة بالمنظمة الدولية . وفي هذا المجال لابد من أن تتكافف جهود الأسرة الدولية لإعادة الثقة بالمنظمة الدولية وعدم السماح بالإجراءات المنفردة دون الرجوع إلى مجلس الأمن ورفض سياسة حصار الشعوب وتجنب استخدام القوة لحل النزاعات بما يخدم المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

#### الفقر والبطالة :

إن من أبرز التحديات التي تواجه الأسرة الدولية الهوة السحرية بين الأغنياء والقراء ، دولاً كانوا أن أفراداً ، والذي يعود في الأساس إلى سوء توزيع الثروة والمديونية التي تنقل كاهل الدول الفقيرة والفساد .. الخ ، مما أدى إلى استفحال ظاهرة الفقر والبطالة وانتشار الجهل والمجاعة والتطرف والإرهاب .. الخ . ولا شك في أن هذه الانعكاسات ستؤثر على السلم والأمن الدوليين ، مما يستدعي ضرورة التعاون الدولي لمساعدة الدول الفقيرة للنهوض باقتصadiاتها للقضاء على ظاهرة الفقر والبطالة وما ينتج عنها من انعكاسات تؤثر على الأمن والسلم الدوليين ، مما يفرض بإلحاح ضرورة التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية على المستوى الدولي .

وفي الحقيقة لا يمكن تحقيق التنمية على المستوى الدولي إلا من خلال وجود نظام دولي عادل تتضافر فيه الجهود لتصبح ظروف الحياة المادية أفضل ويتم إرضاء الحاجات الأساسية للأفراد وتعزيز النسيج الاجتماعي والتصرف بالثروات وبناء عالم يقوم على المساواة والاحترام حقوق الإنسان ودعم الشراكات

للمياه .

### حقوق الأقليات :

يوجد في كثير من دول العالم أقليات تتعرض للاضطهاد وتجاهل حقوقها . ونتيجة لهذا الشعور تصبح هذه الدول مسرحاً للاضطراب والعنف نتيجة لعدم صيانة تواجد وهوية الأقليات الوطنية والاثنية والتلفافية واللغوية والدينية وعدم تمعتها على صعيد الحقوق والواقع بالمساواة التامة مع بقية المواطنين أحراراً من كل تمييز .

إن مشكلة الأقليات لم تعد مشكلة للدول على المستوى الأخلي بل أصبحت تحدياً يواجهه الأسرة الدولية تسعى مجتمعة في البحث عن حلول لمواجهتها ، نظراً لما تحدثه من آثار سيئة على مستوى الاستقرار الداخلي والسلام الإقليمي والدولي . والاضطرابات التي تعصف بـ كوسوفو ورواندا وأفغانستان ... الخ ، خير دليل مما تحدثه مشكلة الأقليات من خطر يهدد السلام والأمن الدوليين .

وفي الحقيقة لا يمكن حل مشكلة الأقليات إلا من خلال احترام الدول للمواثيق الدولية التي تومن باحترام حقوق الأقليات ( إعلان حقوق الأقليات الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1992 م ) ، عندما لا يكون ذلك ذريعة للتدخل بالشؤون الداخلية من خلال القوة العسكرية بمعايير مزدوجة ، بل يجب استعمال كل الوسائل السلمية قبل اللجوء للقوة ) ، وكذلك خلال وضع تشريع وطني يضمن المساواة بين جميع أبناء الوطن ودمج الأقليات بالوطن من خلال المشاركة الفاعلة والممارسة الديمقراطية، وتنظيم حملات توعية تشعر الرأي العام بالتسامح واحترام التباين والعدمية .

### التطرف والفكرة الخاطئة عن الإسلام :

حاول البعض إلصاق تهمة التطرف والإرهاب بالإسلام إما قصدأ أو عن جهل ، لا بل إن البعض ذهب لجعل الصراع صراع حضارات . إن هذه التهم تقف ورائها أيادي خفية

تهدف إلى الإساءة إلى سمعة الإسلام والمسلمين فالإسلام بريء من كل هذه التهم . إنه دين سماحة وتبشير بالأمن والسلام ، يرفض التعصب ضد الآخرين مهما كانت تعاليمهم ومعتقداتهم . كما أن المسلمين شركاء حقيقين في صنع الحضارة الإنسانية . إن هذه الأجواء ستثير دون شك جواً من الكراهية والتعصب بين أبناء الدينات السماوية ويهدد الأمن والسلم الدوليين . وفي هذا المجال لابد من تشجيع الحوار بين الأديان واتباع البيانات السماوية وعقد المؤتمرات والمنتديات التي تدحض كل التهم الموجهة للإسلام .

وإذا كان التطرف يهدد السلام والأمن الدوليين فلابد من معالجة أسبابه لتجفيف منابعه . فمن المعروف أن التطرف ينمو في ظل أجواء الفقر والمجاعة والجهل ، وفي هذا المجال لابد من التفريق بين الإرهاب وحق الدفاع المشروع الذي تمارسه الشعوب التي تُحتل أراضيها .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار سعي الأسرة الدولية لتحقيق مبدأ الأمن الشمولي ، فقد أصبح من صلحة الأسرة الدولية أن تكون هناك طرق سلمية أمام الدول المتنازعة لتسوية الخلافات والنزاعات القائمة بشكل سريع ومرض للأطراف العنية قدر الإمكان . وهذا ما يسعى إليه القانون الدولي منذ نشأته وكذلك منظمة الأمم المتحدة التي تسعى للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وحل النزاعات ذات الطابع الدولي بالوسائل السلمية وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، وبالتالي تحقيق التعاون الدولي الذي يؤدي إلى سعادة ورفاه البشرية .

ويقسم فقهاء القانون الدولي الحلول المتبقية لحل النزاعات إلى عدة أقسام ستفتقر في دراستنا هذه على جانب واحد منها هو :

### الحلول السياسية الودية لحل النزاعات

الدولية:

هذه الحلول يمكن اتباعها في جميع

الإسلامي عام 1981 لإنتهاء الحرب العراقية الإيرانية . والمساعي الحميدية التي بذلتها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز لحل قضية لوكربي بين ليبيا من جهة ، وأمريكا وبريطانيا ، من جهة أخرى .

### 3 - الوساطة :

وتعني قيام طرف ثالث بدور ضابط الارتباط بين دولتين نشب بينهما نزاع . ويقوم الطرف الثالث بالاشتراك بالمفاوضات التي تجري بين الطرفين المتنازعين . ومثال ذلك الوساطة التي بذلتها الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1998 ، وتم خضوعها لاتفاق وايريف . وكذلك الوساطة التي قامت بها المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا عام 1999 م بين ليبيا من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، من جهة أخرى ، بخصوص قضية لوكربي . وكذلك الوساطة التي قامت بها مصر 1998 م لحل النزاع بين سوريا وتركيا بخصوص اتهام تركيا لسوريا باليواد زعيم حزب العمال الكردي عبد الله أوجلان . والوساطة الإيرانية عام 1995 م بين السودان وأوغندا حيث اتفقت الدولتان نتيجة هذه الوساطة على امتناع كلا الدولتين عن تقييم أي مساعدة لمعارضي كليهما.

### 4 - التحقيق :

والغرض منه بيان الواقع المادي والنفط المختلف عليها بين الأطراف المتنازعة ، تاركاً لهم استخلاص النتائج إما بصورة مباشرة عن طريق المفاوضة ، أو بصورة غير مباشرة عن طريق التحكيم . وقد أصبح من حق اللجان في الوقت الحاضر بالإضافة إلى بيان الواقع ابداء الرأي حول جوهر الخلاف . ومن الأمثلة على التحقيق ، اللجنة التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة عام 1983 لزيارة المناطق المدنية التي تعرضت للضرب في العراق وإيران . وكذلك

النزاعات والخلافات ولا تترك استثناء لدى الدول المتنازعة عند اللجوء إليها . وقد وردت الحلول السياسية في الفصل السادس المادة 1/33 من ميثاق الأمم المتحدة لا على سبيل الحصر بل ترك الميثاق الباب مفتوحاً لأية وسيلة سلمية لحل النزاع يقع عليها الاختيار ، والحلول السياسية الودية هي :

### 1 - المفاوضات المباشرة :

وتعني دخول الأطراف المتنازعة في مفاوضات مباشرة شفهية على شكل مؤتمرات أو تبادل الكتب والرسائل والمستندات للوصول إلى حل مرض النزاع الناشيء بينهما . وتكمّنفائدة المفاوضات باستماع كل طرف لوجهة نظر وآراء الطرف الآخر للوقوف على حقيقة موقفه وبالتالي وضع تصور مشترك لحل النزاع . وقد تؤدي المفاوضات إلى حل النزاع أو استفحاله ومثال المفاوضات المباشرة المفاوضات بين العراق والكويت عام 1990 والتي انتهت بدخول العراق إلى الكويت ، والمفاوضات المباشرة التي تمت بين الفلسطينيين والإسرائيليين في النرويج وأدت إلى توقيع اتفاقية أوسلو في واشنطن عام 1993 م والمفاوضات الأردنية الإسرائيلية والتي تم خضوعها لاتفاقية وادي عربة عام 1994 م.

### 2 - المساعي الحميدية :

وتعني قيام طرف ثالث لا علاقة له بالنزاع القائم بين الدولتين بالتدخل بشكل لبق لحمل الطرفين على إنهاء النزاع . وعادة ما يكون الطرف الثالث ذو مصداقية وحكمة سياسية ووزن دبلوماسي على الساحة الدولية . ومثال ذلك المساعي الحميدية التي بذلتها جلالة المغفور له بإذن الله الملك حسين عام 1994 م بين اليمن الشمالي والجنوبي من أجل تقريب وجهات النظر بينهما لاتمام عملية الوحدة بينهما . وتم خضوع هذه المساعي عن إيرام وثيقة العهد والاتفاق في عمان عام 1994 . والمساعي الحميدية التي بذلتها منظمة المؤتمر

الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، وعدم وجود آلية معينة لكيفية التدخل لحل النزاع ، وقيام الدول الكبرى بوضع وصف قانوني للخلاف لا يحرمها من حق التصويت في مجلس الأمن . ففي حالة وصف الخلاف بأنه حالة لا تحرم الدولة من حق التصويت بينما تحرم من التصويت فيما إذا وصف الخلاف على أنه نزاع .

كما أنه من حق الجمعية العامة النظر في  
أية مسألة ذات صلة بحفظ السلم والأمن  
الدوليين ، يرتفعها إليها أي عضو من أعضاء  
الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو دولة ليست  
عضوًا في الأمم المتحدة . وتقوم الجمعية العامة  
بتقديم توصياتها للدول أو الدولة صاحبة الشأن أو  
مجلس الأمن أو كليهما ، على أنه لا يجوز  
ل الجمعية العامة أن تقديم أية توصية عندما يباشر  
مجلس الأمن بصد نزاع أو حالة ما الوظائف  
التي رسمت له في الميثاق إلا إذا طلب مجلس  
الأمن ذلك . وفي هذا تأكيد على أن الميثاق  
أراد أصلًا أن يكون مجلس الأمن دون سواه  
السعاد التنفيذي للأمم المتحدة في مسائل السلم  
والسلام .

المبادرات - 7 :

ظهر في الوقت الحاضر أسلوب جديد لحل النزاعات الدولية يتمثل في قيام طرف لا علاقة له بالنزاع بوضع تصور أو حل من شأنه التقريب بين وجهات نظر الدول المتنازعة لإنهاء خلاف حول قضية ما ، ومن الأمثلة على ذلك قيام فرنسا عام 1999 م بطرحمبادرة لإنهاء النزاع القائم بين العراق من جهة، وأمريكا وبريطانيا ، من جهة أخرى ، بشأن لجان التفتيش في العراق . وكذلك المبادرة الفرنسية عام 1996 م الفاضية بطرح النزاع بين اليمن واريتريا حول جزر حنيش على التحكيم . وكذلك مبادرة الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية للإحلال السلام في السودان ، والمبادرة اليونانية - التشيكية عام 1999 م لوقف هجوم حلف شمال الأطلسي على صربيا .  
بخصوص إقليم كوسوفو .

القراران المتذخان من قبل الجمعية العامة في أيار 1974 م ، حيث أنشأت في قرارها الأول لجنة خاصة لفلسطين مؤلفة من (11) عضواً ومنحت أوسع السلطات من أجل التثبت من الواقع والتحقيق في المسائل المرتبطة بالقضية الفلسطينية .

5 - التوفيق :

وقد تمت الإشارة إلى هذا السلوب لحل النزاعات في معايدة لوكمارنو عام 1925م حيث وضعت للتوافق القواعد التالية : تتألف اللجان من ثلاثة أو خمسة أعضاء ، وينحصر اختصاصها في الخلاف على المصالح وليس على الحقوق ، ولا يكون اختصاصها إلزامياً . وتتبع لجان التوفيق الأصول المنصوص عليها في معايدة لاهاي الثاني بشأن لجان التحقيق . ومن الأمثلة على التوفيق اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة عام 1948م لحل مشكلة فلسطين .

#### **٦ - التسوية السلمية للنزاعات الدولية**

**بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمسندة لمجلس**

الأمن والجمعية العامة :

حيث أوكلت المادة 4/ف من الميثاق لمجلس الأمن حق التحقيق في كل نزاع أو موقف من شأنه أن يؤدي إلى احتكاك أو يثير نزاعاً دولياً . ومجلس الأمن هو الذي يقرر ذلك. ويمارس مجلس الأمن وظيفته هذه مباشرة أو بناء على طلب من الدولة المتنازعة ، كما يجوز ذلك لدولة غير عضو في الأمم المتحدة كانت طرفاً بنزاع بشرط أن يكون قد سبق للدولة غير العضو في الأمم المتحدة أن قبّلت بالتراتمات الحل السلمي المذكور في الميثاق لفض هذا النزاع ، كما يضع مجلس الأمن يده على كل نزاع أو موقف بطلب من الأمين العام. ومن المشاكل التي يواجهها مجلس الأمن أثناء تأديته لوظيفته هذه ضرورة إجماع الخمسة الكبار في مجلس الأمن ، والنص في ميثاق الأمم المتحدة على عدم جواز التدخل في

- عزيز شكري والدكتور فؤاد ديب / منشورات جامعة حلب 1988-1989 م .
- القانون الدولي العام / د. محمد عزيز شكري / جامعة دمشق .
- مجلة المستقبل العربي العدد 218 .
- مجلة البرلمان العربي الأعداد ( 60/59/58 ) .

**المراجع :**

- مبادئ القانون الدولي الإنساني في حماية المدن والمدنيين والأهداف المدنية / دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في الحرب العراقية الإيرانية / الدكتور سهيل حسين الفتلاوي / طبعة عام 1990 م .
- القضية الفلسطينية والمشاكل المعاصرة / الدكتور



## كلمة وفاء

### الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان الجزائري ينعي المناضل الجزائري رابح بيطاط

في الرابع من نيسان - ابريل - 2000 اختطفت يد المنون المناضل الجزائري الكبير المغفور له رابح بيطاط إثر نوبة مفاجئة. وقد نعى البرلمان الجزائري الفقيد الكبير مشيداً بخصاله وب بتاريخه المشرف . كذلك أصدر الاتحاد البرلماني العربي بيان النعي التالي نصه :

« من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه  
فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا »  
صدق الله العظيم

بمزيد من اللوعة والحسرة ينعي الاتحاد البرلماني العربي لجميع المجالس العربية وللبرلمانيين العرب كافة المناضل والمجاهد الجزائري الفذ السيد رابح بيطاط ، الرئيس الأسبق للمجلس الشعبي الوطني الجزائري الذي وفاه الأجل المحتوم يوم الاثنين 10/4/2000 إثر نوبة صحية مفاجئة .

وقد كان المغفور له السيد رابح بيطاط أحد القادة التاريخيين الستة الذين فجرروا الثورة الجزائرية كما تقلد عدة مناصب سامية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، من ضمنها رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري من 1977 إلى 1989 كما كان عضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي .

وإذ ينعي الاتحاد البرلماني العربي المجاهد رابح بيطاط فإنه يدعوه المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان .

إنما لله وإنما إليه راجعون  
صدق الله العظيم

دمشق في 5/4/2000

# كاريكاتير

تحرير جنوب لبنان  
في الصحافة العربية

إنسكبت إسرائيل من جنوب لبنان ◆



عن صحيفة "الداهلي" المصرية - العدد ٩٧٦

لهم قاروه

حائط المبكى

عن صحيفة "المرور نيوز" تاريخ ٨-٢-حزيران - ٢٠٠٣

